الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف2.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم علم الاجتماع.

مطبوعة الدعم البيداغوجي في مقياس: التخطيط الحضري، لطلبة السنة الأولى، ماستر علم الاجتماع الحضري، نظام L.M.D.

السنة الجامعية: 2015/2014.

- الأهداف البيداغوجية والعلمية لمطبوعة " الدعم البيداغوجي في مقياس: التخطيط الحضري " لطلبة السنة الأولى، ماستر حضري، نظام L.M.D ":

1- استيعاب الطالب مفهوم التخطيط، ومفهوم التخطيط الحضري والمفاهيم التي تتداخل معه كالتخطيط العمراني، والسياسات الحضرية.

2- يتعرف الطالب على مستويات التخطيط من حيث الرقعة الجغرافية التي يشملها، والمدة الزمنية التي يغطيها.

3- يتمكن الطالب من إدراك الأسس والقواعد التي يقوم عليها التخطيط بصورة عامة وشاملة.

4- إدراك الطالب المراحل المختلفة التي تمر بها عملية التخطيط، بدءا من مرحلة تحديد الأهداف إلى غاية مرحلة التنفيذ والانجاز.

5- يكسب المدخل التاريخي للتخطيط الحضري الطالب وعيا منهجيا ومعرفيا بكيفية تطور التخطيط عبر المراحل التاريخية المختلفة، وكذلك التعرف على جملة الظروف الاقتصادية والسياسية التي أسهمت في تطوره، ليصبح التخطيط تخصصا معرفيا تتقاسمه عديد التخصصات العلمية في الجامعات المعاصرة.

6- يتعرف الطالب على المبادئ التي يقوم عليها التخطيط الحضري، و يستوعب الأبعاد الاجتماعية في التخطيط الحضري، باعتباره طالبا ينتمي إلى حقل العلوم الاجتماعية، تلك العلوم التي تهتم بدراسة تأثير الظواهر العمرانية على البنى الاجتماعية للمدن والمستوطنات الحضرية.

7- يستوعب الطالب أهداف التخطيط الحضري، والتي تتمثل في عملية التحكم في النمو الحضري والعمراني للمدن القائمة وتوجيهه، أو إقامة مدن جديدة وفق أسس حديثة.

8- وقوف الطالب على مختلف النظريات التخطيطية للمدن، واستيعاب الفروق النظرية والمنهجية بينها، مع الإشارة إلى بعض المدن التي طبقت فيها.

9- الوعي العلمي والمنهجي لطالب بكيفية إعداد المخططات الحضرية بدءا من مرحلة جمع البيانات وتحليلها إلى مرحلة وضع الخطة في إطارها النهائي.

مقدمة

أصبح التخطيط الحضري من المفاهيم الشائعة والمتداولة في الكثير من الكتب والدراسات الأكاديمية، وتتقاسمه الكثير من التخصصات العلمية التي تتخذ من المدينة وإطارها العمراني موضوعا للدراسة والبحث، كالجغرافيا والهندسة المعمارية، والتهيئة العمرانية، وعلم الاجتماع الحضري، وغيرها، على الرغم من أن تخطيط المدن ليس وليد اللحظة الراهنة بل يضرب بجذوره الفكرية في الحضارات القديمة، التي عرفت مدنها شكلا من أشكال تنظيم المجال الحضري وتوفير الخدمات لسكانها.

وتعتبر الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر في أوربا، من أبرز العوامل التي أدت إلى تطوير التخطيط الحضري سواء على المستوى النظري أو على مستوى الممارسة، حيث انجر عن هذه الثورة نزوح ريفي إلى المدن، وزيادة طبيعية لسكان بسب تحسن الأوضاع الاجتماعية، مما أدى إلى نمو حضري سريع لم تعرف له البشرية نظير، حيث انتقلت فيه أحجام المدن في مدة لا تزيد عن القرن إلى الملايين بعد أن كانت لا تتجاوز بضعة آلاف، وأسهم التطور العلمي والتكنولوجي في تحسين ظروف النقل والمواصلات الذي أدى إلى توسع المدن خارج حدودها التي رسمت لها.

أدى هذا النمو الحضري إلى تكدس السكان في المناطق الحضرية، وتولدت عنه العديد من المشكلات الحضرية، كتلوث البيئية الحضرية، والنمو العمراني العشوائي، وظهور الأحياء السكنية المتخلفة، وتزايد معدلات الجريمة والاكتظاظ السكاني، وغيرها، مما دفع بالقائمين على شؤون هذه المدن في بدايات القرن العشرين إلى التفكير في التخطيط بأسلوب علمي للتحكم في النمو العمراني وتوجيهه، وتفادي المشكلات الحضرية الناجمة عن التعمير العفوي والفوضوي.

ومن هذا المنطلق، ظهرت العديد من النظريات التخطيطية للمدن، كنظرية المدينة الحدائقية عند ايزار هوارد، ونظرية مدينة الغد عند لكروبوزيه، وغيرها، كنماذج عمرانية تخطيطية تحاول رسم ملامح مدينة المستقبل التي يجب أن تتوفر على كل متطلبات الحياة الحضرية المعاصرة، ورافقت هذه الأفكار التخطيطية العديد من التشريعات القانونية الحضرية، وميلاد العديد من الأجهزة الإدارية التي أصبحت وظيفتها الرئيسية تخطيط المدن، وانخرطت الجامعات والمراكز البحثية في تطوير النظريات والمفاهيم في مجال التخطيط الحضري، وركزت في البداية كل جهودها على تحسين الإطار المادي العمراني، وإضفاء البعد الجمالي على عمران المدينة.

لذلك، جاءت هذه المطبوعة لتتناول التخطيط بصفة عامة، ثم التخطيط الحضري بصفة خاصة، وهي مقسمة إلى عشرة محاور رئيسية تناولنا في محورها الأول: التخطيط الحضري ومختلف المفاهيم المتقاربة معه، وأبرزنا أوجه الشبه والاختلاف فيما بينما، ثم عرجنا في المحور الثاني على التخطيط بصفة عامة، من خلال تناول مستويات التخطيط الجغرافية والزمنية، وكذلك الأنواع المختلفة للتخطيط، وفي المحور الثالث: أشرنا إلى مجموعة من الأسس التي يقوم عليها التخطيط الحضري، كمبدأ الواقعية والشمولية، وغيرها، وفي المحور الرابع أكدنا على أن التخطيط عملية علمية تمر بمجموعة من المراحل بدءا من مرحلة تحديد أهداف التخطيط ، مرورا بمرحلة تحليل البيانات بعد جمعها وصولا إلى مرحلة التنفيذ والتقويم، وأما المحور الخامس فكان عبارة عن مدخل تاريخي للتخطيط الحضري، حيث عرفت المجتمعات الإنسانية في القديم شكلا من أشكال تخطيط المجال الحضري.

وأشرنا في المحور السادس إلى أهم خصائص التخطيط الحضري، وفي المحور السابع إلى الأهداف التي يراد تحقيقها من هذه العملية، وحصرناها في ثلاثة أهداف رئيسية، يأتي في مقدمتها التحكم في النمو العمراني للمدن وتوجيهيه وحل المشكلات الحضرية للمدن القائمة، وفي المحور الثامن تطرقنا إلى بعض النظريات التخطيطية وتناولنا روادها وبعض المناطق الحضرية التي طبقت فيها هذه النظريات، وفي المحور التاسع تناولنا مراحل التخطيط من مرحلة تحديد الأجهزة التخطيطية إلى مرحلة التنفيذ والانجاز، وفي المحور العاشر، ذكرنا بالتفصيل الدراسات التي يتم الاعتماد عليها في رسم الخطة المستقبلية لتطوير المدينة، واختتمنا هذه المطبوعة بالإشارة إلى مجموعة المعوقات التي تحد من فعالية التخطيط الحضري في عصرنا الراهن.

المحور الأول: التخطيط الحضري والمفاهيم المتداخلة معه.

تتعاظم الحاجة اليوم إلى التخطيط الحضري كأداة إجرائية لضبط النمو الحضري والعمراني للمدن المعاصرة، خاصة في ظل التركز الحضري الشديد الذي تعاني منه المستقرات الحضرية، وفي ظل تنامي المشكلات الحضرية وتفاقمها، فمنذ الحرب العالمية الثانية ولد التخطيط كفكرة إنسانية يراد من ورائها حشد الموارد المالية والبشرية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ليتوسع ويتشظى بعدها إلى عديد الفروع، بسبب الاختصاصات المعرفية العديدة التي طورته، أو بسبب المجالات التي ما انفك يغطيها، سواء على المستوى المجال الجغرافي كالتخطيط على المستوى القومي أو المحلي أو المديني، أو على مستوى المجال النوعي كالتخطيط الاقتصادي، أو التربوي، أو التخطيط الثقافي، وغيرها.

ويعد التخطيط الحضري أحد فروع التخطيط التي تعنى فقط بالمجال الحضري للمدن والمستقرات الحضرية، وعرف الكثير من التطور سواء على مستوى المفاهيم أو على مستوى النظريات، لذلك سنشير في المحور الأول إلى : مفهوم التخطيط الحضري وبعض المفاهيم التي تتداخل معه، في مايلي:

1- مفهوم التخطيط:

يشير التخطيط بصفة عامة إلى عملية إرادية يتم من خلالها حشد الموارد البشرية والمالية لتحقيق جملة من الأهداف، خلال فترة زمنية قصيرة، أو متوسطة، أو طويلة المدى، وظهر أول مرة مفهوم التخطيط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للدمار الذي ألحقته الحرب بالبنى التحتية للدول الغربية كفرنسا وألمانيا وروسيا، سعت تلك الدول إلى وضع جملة من المخططات لإصلاح ما دمرته الحرب، وأشهرها على الإطلاق مشروع مارشال المتمثل في مساعدات مالية قدمتها الولايات المتحدة لدول الحلفاء، لتهيئة المؤسسات الاقتصادية وتجاوز العجز الذي خلفته الحرب.

لذلك، ظهر التخطيط أول مرة مرتبطا بالمجال الاقتصادي، وطبقته الدول التي تبنت النظام الاقتصادي الاشتراكي، كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال رصد الميزانيات العامة وتوجيه الاستثمارات نحو مختلف القطاعات، والإشراف على السياسات المالية والموارد البشرية، فيقول ماجد حسني: " ولم يكتسب التخطيط شهرته في العالم إلا بعد قيام الاتحاد السوفياتي بوضع أول خطة خمسية لاقتصاده القومي للفترة 1928-1932، كذلك في أعقاب الكساد الكبير الذي حل بالدول الرأسمالية في اعوام1929 -1933، وما ترتب عليها من أثار ونتائج سلبية، دفع الدول الرأسمالية المتقدمة إلى التخلي عن الاقتصاد التلقائي، والدخول في الحياة

الاقتصادية"[1]، فالجزائر من الدول التي أقامت نظامها الاقتصادي في سبعينات القرن الماضي على الاقتصاد الموجه، معتمدة على التخطيط كأداة فعالة، حيث كانت خلال كل خطة خماسية أو رباعية تحدد الموارد المالية لكل قطاع على حدى، وتحدد طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

فالتخطيط بصفة عامة هو:" أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع، وعلى هذا الأساس ترتبط عملية التخطيط ارتباطا وثيقا بالدراسة العلمية الجادة والعميقة للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعة المتوفرة، ومعرفة مدى كفايتها، وأنماط توزيعها، وكيفية الحصول عليها، وإمكانات استغلالها، ومدة تحقيق تلك للأهداف والآمال التي يسعى إليها المجتمع"[2].

يرتبط التخطيط إذا بعملية حصر الموارد البشرية والمالية، ومعرفة الإمكانات الحقيقية لمجتمع ما أو منظمة أو مؤسسة أو مدينة ما، وباستخدام الأساليب العلمية يتم رسم خطة لكيفية توظيف تلك الموارد في تحقيق جملة من الأهداف، سواء كانت: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية، ...الخ، وخلال فترة زمنية محددة.

ومن هذا المنطلق، يمكن أن نتحدث عن تخطيط الاقتصادي، تخطيط تربوي، تخطيط ثقافي، وغيرها، بمعنى أن التخطيط يرتبط بتخصص معين، و بمجال محدد، فهناك التخطيط الإقليمي، التخطيط الريفي، التخطيط الحضري، "و التخطيط هو الأداة أو الوسيلة التي ينتقل بموجبها المجتمع من وضع إلى آخر أو الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من حال إلى حال، والتخطيط ليس هدفا في ذاته، بل أداة للوصول إلى الهدف المطلوب، وأسلوب عمل لتحقيق غاية بأقصر وأوفر جهد وأقل تكلفة" [3].

والتخطيط هو رسم صورة مستقبلية لمجتمع ما، إذ هو:" التخطيط دراسة منظمة ومتسلسلة للوصول إلى الغاية أو الهدف الموجود أقل كلفة و بأعلى مردود، والتخطيط عملية متغيرة باستمرار مع تغير الزمن وظروف البيئة، وقد وجد في أصله لوضع الحلول العديدة للمشاكل"[4].

أما العملية التخطيطية فيقصد بها مجموعة الخطوات التي يتم من خلالها تنفيذ الخطة المرسومة من طرف فرق العاملين:" أما عملية التخطيط فهي مجموعة من المراحل والخطوات والإجراءات والأنشطة التي يقوم بها

---

[1]- ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، **مدخل إلى التخطيط و التنمية الاجتماعية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014، ص35.

[2]– صبري فارس الهيتي، **التخطيط الحضري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص19.

[3]- رولا احمد ميا، **التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية**، مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسة، مجلد26، عدد1، 2010، ص275.

[4]– عبد الرزاق احمد سعيد صعب، **التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان**، مجلة دراسات تربوية، عدد7، تموز2007، ص162.

المخطط(فريق التخطيط) خلال فترة زمنية محددة لتحقيق التنمية، من خلال فهم المكونات التنموية التي تعانيها بيئة ما، ووضع الحلول المناسبة لها"[5].

2- مفهوم التخطيط الإقليمي:

يعد التخطيط الإقليمي أحد فروع التخطيط الرئيسية، يستخدم في تنمية الجهات أو الأقاليم الإدارية، فبعض الدول تقسم مجالها الجغرافي إلى عدة أقاليم، مراعية في ذلك مجموعة من الخصوصيات لمنطقة جغرافية ما، يطلق عيها اسم الإقليم و"يقصد بالإقليم قطعة مميزة من الأرض، ولا يعني شيئا آخر خلاف ذلك إلا إذا أضفت إليها صفة أخرى تعطي لها مفهوم آخر، فقد يكون الإقليم مناخيا بمعنى أنه قطعة من الأرض تشابه أجزاؤها في مظاهرها المناخية العامة ، وفي نفس الوقت يختلف عن غيرها من المناطق في هذه المظاهر المناخية، وقد يكون إقليما نباتيا أو تضاريسيا تتشابه أجزاؤه في الغطاء النباتي او في مظاهر السطح، ولا شك أن هذه الصفات مجتمعة تنعكس على سكان الإقليم وطبيعتهم ونشاطهم الاقتصادي "[6].

إذن، تتحكم في طبيعة الإقليم مجموعة من المتغيرات الجغرافية (كالمناخ وطبيعة الأرض)، والتي تحدد بدورها طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة في تلك المنطقة الجغرافية، كأن يقوم إقليم مثلا على الزراعة نتيجة توفر الأراضي الخصبة، و بعض الأقاليم يكون النشاط السياحي أهم نشاط اقتصادي لتوافر الطبيعة الخلابة أو بعض المناطق الأثرية، وتؤثر الجغرافيا والأنشطة الاقتصادية على طبيعة التركيبة الاجتماعية لهذه الأقاليم.

نحدد انطلاقا من خصوصية الإقليم نوعية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لساكني هذا الإقليم، لذلك تقسم معظم الدول مساحتها الجغرافية إلى أقاليم، حتى تسهل عملية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وحتى توجه الاستثمارات الاقتصادية والأنشطة بما يضمن فاعليتها على أرض الواقع، بالإضافة إلى سعي معظم الدول والحكومات المحلية إلى ضمان التوزيع العادل للثورة والموارد بين الإقليم، تجنيبا للاختلالات السكانية، أين يصبح التركز السكاني في مناطق على حساب مناطق أخرى، مما يؤثر سلبا على برامج التنمية الحضرية أو الريفية بهذه الأقاليم.

ان التفكير في وضع مخططات للأقاليم يعد أكثر من ضرورة إدارية، فالتخطيط الإقليمي هو أداة لتحكم في التنمية المحلية، وأحد الآليات التي تستخدمها الإدارة المركزية للتنمية المناطق البعيدة عن العواصم والحواضر، والتخطيط الإقليمي هو:"دراسة الموارد البشرية والطبيعية المستغلة وغير المستغلة في منطقة محدودة من الأرض

---

[5]- فائز سعد الشهري، **ممارسات التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية**، مجلة تقنية البناء، عدد9، 2006، ص13.

[6]- فؤاد محمد الصقار، **التخطيط الإقليمي**، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1994، ص17.

تميز بمميزات خاصة، وتواجه مشاكل مميزة-بهدف معرفة إمكانات هذا الإقليم الذي غالبا ما تصل أجزاؤه لاستثمار هذه الإمكانيات في النهوض بالإقليم والارتقاء به وبسكانه لتحقيق أهداف خاصة ومحددة"[7].

وفي هذا الصدد يشير محمد جمال الدين إلى أنه:" بعد مرور عشرون عاما على بداية ممارسة تجربة التخطيط القومي في مصر بدأ الاهتمام بالبعد الإقليمي للتخطيط من أجل تحقيق أهداف التنمية، ومن ثم انتقل التخطيط من التركيز على القطاعات القومية في الخمسينات والستينات إلى الاهتمام بعملية تقسيم الدولة إلى أقاليم اقتصادية توضع على أساسها الخطط الإقليمية للتنمية"[8]

في الجزائر، تهدف السياسيات العامة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى[9]:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم الوطني.
- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني.
- التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بينة حضرية متوازنة.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم.
- حماية التراث الايكولوجي الوطني وترميمه وتثمينه.
- حماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه.
- تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

وفق هذه الرؤية، يتم إعداد المخططات الخاصة بكل إقليم، مع مراعاة الجانب الاقتصادي والجغرافي لكل لإقليم، ثم يتم انطلاقا من هذه المخططات وضع خطط حضرية خاصة بالمدن والتجمعات السكنية الحضرية، لذا يعتبر التخطيط الإقليمي أشمل من التخطيط الحضري والتخطيط العمراني، بل يمكن أن نعتبر أن التخطيط الحضري يقوم أساسا على المبادئ العامة التي يوضحها المخطط الإقليمي، حيث تكون هناك عملية متكاملة، فيرسم المخطط الإقليمي التوجهات الكبرى لطبيعة النمو الحضري والأدوات الكفيلة بتوجيه، وتأسيسا عليها يتم رسم مخطط حضري لكل مدينة.

3- مفهوم التخطيط الحضري:

---

[7]- صابر فارس هبيّ، **مرجع سابق**، ص22.

[8]- محمد جمال الدين محمد، **أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري**، ندور التوسع الحضري، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1988.

[9]- **قانون التعمير**، منشورات بيرتي، الجزائر، 2008، ص6.

عرفت كل المستقرات الحضرية عبر التاريخ الإنساني شكلا من أشكال التخطيط الحضري، بدءا من الحضارات القديمة كاليونانية والرومانية، وفي مدن كروما واسبرطا وأثينا، وغيرها، وصولا إلى الحضارة الإسلامية، في مدن كالقاهرة وبغداد وقرطبة، والقيروان وفاس وغيرها" عرف التخطيط كممارسة وكنشاط أنساني منذ عصور ما قبل التاريخ، إلا أن التخطيط كعلم قائم بذاته لم يبرز إلى الوجود إلا قبل فترة ليست بطويلة، فقد مارس الإنسان التخطيط منذ أن عرف الاستقرار في تجمعات بشرية"[10].

لذلك، فان التخطيط الحضري الذي نعرفه حاليا لم يظهر إلا في أواخر القرن التاسع عشر فقط، مع الثورة الصناعية في المدن الأوربية، والتي شهدت نموا حضريا سريعا وغير مسبوق، حيث بلغ تعداد سكان بعض المدن الملايين، لذلك فكر السياسيون والقائمون على شؤون المدن من إدارات ومؤسسات في ضرورة وضع مخططات لهذه المدن، بسبب المشكلات الناجمة عن تحضرها السريع فلقد:" أدت الثورة الصناعية إلى ثورة عمرانية كبيرة في أوربا، مست كل الدول والأجزاء التي عرفت أساليب جديدة في الإنتاج الاقتصادي، فالمدن التي كانت تحوي مائة ألف نسمة في بداية القرن التاسع عشر، أي ما يعادل 2% من إجمالي سكان الدول الأوربية،، قفز إلى 15% سنة 1910، ففي مدينة لندن تضاعف عدد سكانها ثلاثة مرات، حيث بلغ عدد ساكنيها أربعة ملايين سنة 1880"[11].

يعتبر التخطيط الحضري من المفاهيم المستحدثة في العلوم المعاصرة، تتقاسمه عديد الاختصاصات العلمية والمعرفية، كالجغرافيا، وعلم الاجتماع الحضري، والاقتصاد، والعلوم السياسية، والتهيئة العمرانية، وغيرها، وكان للنمو العمراني الذي عرفته المجتمعات الحضرية الأوربية الأثر البالغ في تطور هذا المفهوم وبلورته، ويشير في أبسط تعريف له إلى انه:" أداة عمرانية، وبمعنى آخر فالتخطيط الحضري: علم، وفن، وتقنية، تنظيم المجال والمؤسسات الاجتماعية"[12].

ومن الدول التي ظهر فيها التخطيط الحضري بصفة علمية، الدولة الفرنسية في أوائل القرن العشرين، وتجسد في مجموعة من التشريعات التي سعت إلى تنظيم المجال الحضري" ففي فرنسا ولد التخطيط الحضري الحديث ولد مع مجموعة القوانين الصادرة في 14 مارس 1919، وفي 19 جويلة 1924، وعرفت هذه القوانين

---

[10]– الطاهر لدرع، **الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني**، مقال نشر في: Courier Du Savior,n16, Octobre,2013,p110

[11] -Maouia Saidouni, Eléments d introduction a l urbanisme, Edition Casbah, Alger, 2000, p43.

[12] -Fouad Eddazi , planification urbain et Intercouminite Tim1, docteure ;droit public, soutenue le :9 décembre 2011, université D ORLEANS, p1.

بمخططات كورنديه(Cournudet) وتمثلت موضوعات هذه القوانين في تهيئة تحسين و الحكم في التوسع المدن"[13].

وهناك العديد من التعريفات الأخرى للتخطيط الحضري حيث " يشير لويس كيب(Louis keebe) إلى أن التخطيط الحضري علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، ويذهب بوسكوف إلى أن التخطيط الحضري عبارة عن عملية للتغيير الاجتماعي ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية، ويضيف الجن هونت(E.Heent) إلى أن التخطيط الحضري يتناول شقين أساسيين: الأول وقائي والثاني علاجي، فيرى أن مهمة التخطيط الحضري هو العمل على حفظ المعنوي للمجتمع الإنساني أو ما يلق عليه بروح المجتمع"[14].

وتختلف المرتكزات التي يقوم عليها التخطيط الحضري، والعناصر التي يجب أن توفر في الخطة الحضرية، حيث تتوزع بين الجوانب المادية الفيزيقية، والبعد التنظيمي، والبعد الثقافي والاجتماعي" تختلف نظريات التخطيط فيما يتعلق بعناصر الخطة الحضرية اختلافا كبيرا، فبعض النظريات تهتم بالجانب المادي، والبعض الآخر يهتم بالجانب الاجتماعي، إلا أنه مهما تنوعت هذه الاختلافات فان عناصر الخطة الحضرية يجب أن:

1- أن تكون مبنية على هدف واضح محدد.

2- أن تكون بسيطة.

3- أن تهيئ تحليلا صحيحا وتصنيفا للأعمال بمعنى أن تقيم مستويات مدرجة من العمل والتنفيذ.

4- أن تكون مرنة.

5-أن تستعين بالمصادر المتوفرة التي توفر أقصى حد ممكن وأن تخلق سلطات جيدة منطلقة في ذلك من تطبيق المبدأ البسيط"[15].

ويعرف التخطيط الحضري على أنه عبارة عن جملة أو مجموعة من الإستراتيجيات التي يتخذها القائمون على إدارة المراكز الحضرية، لتحقيق جملة من الأهداف الرامية لتحسين الحياة الحضرية، " يقصد بالتخطيط الحضري الإستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة الحضرية والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي للسكان أكبر

---

[13] -Ibid, P3

[14]- رياض تومي، **أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية**،، مدينة الحروش نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2006، ص62.

[15]- هاشم عبود المسوي، حيدر صلاح يعقوب، **التخطيط والتصميم الحضري**، دار ومكتبة الحاد للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص38.

الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية، وتتضمن الإستراتيجية عادة صورا لما يمكن وتبنى مثل هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة تمثل النماذج والهياكل الحضرية"[16].

أما التعاريف الحديثة للتخطيط الحضري فتؤكد على أنه عملية مستمرة من الإجراءات للسيطرة على النظام الحضري، فيقول عادل عبد الغاني أنه: "تم تعريف التخطيط الحديث كعملية مستمرة تهدف عم طريق البحث إلى ابتكار طرق ملائمة للسيطرة على النظام الحضري، وأنه عن طريق مراقبة التأثيرات يمكن الاطلاع إلى أي مدى كانت السيطرة فعالة والى أي مدى ستحتاج فيه إلى تحولات لاحقة "[17].

وفي تقرير صادر عن منظمة الموئل إحدى المؤسسات التابعة لهيئة الأمم المتحدة، حاول تقييم التخطيط الحضري، فأشار إلى التغيرات التي طرأت على النظم التخطيطية، بعد فشل الكثير من المخططات الحضرية في استيعاب ساكني المدينة وتوفير الشروط الحيوية والحياة الكريمة لقاطنيها" لقد شهد العقد الماضي نشوء المجال التخطيط الحضري بمثابة تخصص ومهنة بحد ذاته، كما تم إضفاء الصبغة المؤسسية عليه، بحيث بات يمثل أحد الممارسات الحكومية المتبعة ...ويمثل هذا المجال التابع مجموعة معقدة من الأفكار التي تساهم في توجيه عمليات صنع القرار الخاص بمجال التخطيط كما في توجيه النتائج المتمخضة في المناطق الحضرية"[18].

– وأشار هذا التقرير إلى أن التخطيط الخضري عبارة عن أداة إدارية هامة للتصدي للتحديات التي تواجه المدن في القرن الواحد والعشرون، تلك التحديات التي تسهم في عرقلة عمليات التنمية الحضرية المستدامة، وأشار كذلك إلى أنه:" بالرغم من التغير الذي طرأ على القوى المؤثرة في نمو المدينة في العديد من أنحاء العالم، إلا أن التغيير الذي طرا على النظم التخطيطية كان ضئيلا للغاية، فضلا عن مساهمته في نشوء المشكلات"[19].

لقد تحول التخطيط الحضري المعاصر إلى إحدى الأدوات الإدارية الرئيسية للتحكم في المستقرات الحضرية، وأصبح تخصص معرفيا قائما بذاته، تتزايد وتتعاظم الحاجة إليه في ظل التحولات المجالية الحضرية التي تعرفها المدن في العالم، حيث أصبح قاطنوا المدن يمثلون المعدلات الأكبر بالمقارنة بقاطني الريف، إن لم نقل بداية نهاية المجال الريفي، نتيجة التطور والنمو الحضري للمدن.

وكما هو معلوم فقد أدى هذا النمو الحضري والعمراني إلى مزيد من المشكلات الحضرية وتفاقمها، وتعقدها، راسما ملامح أزمة حضرية تعاني منها معظم المدن في العالم، ويأتي على رأسها مدن دول العالم

---

[16]- علي الحوات، **التخطيط الحضري**، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1990، ص17.

[17]– عادل عبد الغني محبوب، سهامن صديق خروفة، **الاقتصاد الحضري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص279.

[18]– التقرير العالمي للمستوطنات البشرية 2009، **تخطيط المدن المستدامة: توجهات السياسات العامة**، متوفر على الرابط: www.Unabitat.org.

[19]– **المرجع السابق**.

الثالث، التي لم تستطع البرامج والنظم التخطيطية فيها التحكم في المجال الحضري للمدن، والسيطرة على النظم الحضرية، بسبب الهجرات الريفية إلى المدن، والزيادة السكانية الطبيعة العالية، إضافة إلى تحول التخطيط إلى أحد الأدوات التي أسهمت في تعقد الأزمة الحضرية، نتيجة الفشل في رسم السياسات الحضرية، وعدم فعالية البرامج والأدوات المستخدمة.

4- مفهوم التخطيط العمراني:

بعد أن عرجنا على مفهوم التخطيط الحضري، فانه يوجد ضمن شبكة المفاهيم المتداولة حول المدينة ونظمها التخطيطية، مفهوم آخر يطلق عليه اسم "التخطيط العمراني"، ويثير هذا المفهوم بتداخله معرفيا وممارساتيا مع التخطيط الحضري الكثير من الجدل، لذا نحاول أن نصف العناصر التي يحتوي عليها مفهوم التخطيط العمراني، مما يجعله مفهوما لا يتطابق مع مفهوم التخطيط الحضري، مع التذكير أن الكثير من الكتابات المتخصصة تحاول أن تستعمل مفهوم التخطيط العمراني كمرادف للتخطيط الحضري، لكن من الناحية العملية التخطيطية و من ناحية رسم الاستراتيجيات الحضرية للتحكم في النمو الحضري والنمو العمراني تؤكد أنهما مفهومان يختلفان تماما من حيث الغايات و الوسائل ومجال التدخل على مستوى المستقرات الحضرية.

لذلك، يتضح جليا أن استخدام مفهوم التخطيط العمراني كعنصر ينتمي إلى منظومة التخطيط الحضري وبالتالي عابرة عن علاقة الجزء بالكل، وليس التطابق بين المفهومين، حيث التخطيط العمراني يعني في أبسط مفهوماته:جملة الأدوات والآليات التي يتم من خلالها التحكم في النمو العمراني للمدن وتوجيه، ويعرف على أنه الأداة التي تتدخل مباشرة في المجال العمراني، فيعرف على أنه:"عبارة عن وسيلة لتحقيق المصلحة العامة، بحشد كافة طاقات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة، لتوزيع الأنشطة والاستعمالات الجماعية في المكان الملائم وفي الزمن المناسب "[20].

ورد في مذكرة الأمم المتحدة عرض لأربعة مراحل في تطور مناهج التخطيط العمراني والإدارة العمرانية هي التخطيط الشامل والتخطيط الاستراتيجي واللامركزية والإدارة العمرانية، وعلى مر السنين كان هناك تحول تدريجي من التخطيط المادي والمكاني الذي تقوم به الحكومة المحلية أو الوزارات القطاعية القوية إلى نهج أكثر لامركزية، وقد أدى إلغاء القيود والخصخصة، واللامركزية وإصلاح الحكم المحلي إلى جانب إشاعة

[20]- فائق جمعه المنديل، **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية**، المؤتمر الإقليمي: المبادرات والإبداع في المدينة العربية، الأردن، عمان، 14-17يناير، 2008.

الديمقراطية والمشاركة المدنية، إلى تغيير في علاقات القوة، والى فرض أشكال جديدة من صنع القرار، وبمرور الزمن ظهر إلى الوجود كمخطط رائد منهج إداري يسعى إلى التوفيق بين المصالح المتنافسة وتحقيق الاستفادة من الموارد الحديثة"[21] .

وهناك تعاريف تذهب إلى أن التخطيط العمراني هو المنهج الذي يتم بمقتضاه تهيئة تراب البلاد من أجل توزيع البشر ومواردهم توزيعا محكما، بمعنى أن التخطيط العمراني يؤثر بشكل فعال في التوزيع والترتيب المكاني (الفيزيائي) للأهداف والوظائف والبرامج، وأصبح هذا النوع من الأساليب التقليدية في التخطيط، أي ممارسة إجراءات الضبط في استخدام الأرض في المدينة والريف، بهدف تحقيق مجالات الإسكان والصحة والخدمات العامة والترفيهية"[22] .

إن التخطيط العمراني إذن عبارة عن أداة مهمة تستخدمها مؤسسات المراكز الحضرية في عملية التحكم في النمو العمراني، من خلال توجيه استعمالات الأرض الحضرية، وتوزيع مختلف الأنشطة على المجال الحضري، وان كان التخطيط العمراني عرف تغيرا في استخدامه، من التخطيط العمراني الذي يعنى بالإطار المادي الفيزيقي للمدن والمراكز لحضرية، إلى الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية للمستوطنات الحضرية، وأصبح أكثر من ذلك يسعى إلى خدمة الإنسان في المدينة من خلال توفير كل مستلزمات الحياة الاجتماعية، وكل المؤسسات التي توفر الخدمات الحضرية المتعددة.

كذلك، يثير هذا المفهوم لبسا آخر عندما يشير إلى التهيئة العمرانية التي من المفترض أن تكون إحدى وسائله وأدواته التخطيطية والتنظيمية للمجال الحضري، بيد أننا نجد بعض التعاريف التي تطابق بين المفهومين، فالتهيئة العمرانية:"هي نوع من أساليب وتقنيات الدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والانجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني"[23].

ويواصل البشير التيجاني توضيحه لمفهوم التهيئة العمرانية الذي يتطابق مع مفهوم التخطيط العمراني، بقوله:" وتعتبر التهيئة العمرانية كأسلوب جديد لتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة والاستيطان البشري بصفة خاصة كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن ومحاور توسعها واستخدام المجال

---

[21]– **التخطيط العمراني الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية للمدن**، سلسلة دراسات يصدرها المركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، العدد15، ب س.

[22]- رولا احمد ميا، **مرجع سابق**، ص275.

[23]–البشير التيجاني، **التحضر والهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص85.

فيها خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بالحدود الإدارية للمخطط دون النظرة الشاملة في مجال التهيئة العمرانية والوسيطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني ويتفاعل معه"[24] .

إن التخطيط العمراني يعني التحكم في توجيه الأنشطة العمرانية لمنطقة حضرية معينة، ويقصد به كذلك تحقيق مستوى الأداء عند التعمير في مدينة جديدة أو تعمير مدينة قائمة، عن طريق تطوير ورفع مستوى العمران فيها، وذلك بوضع الأسس العلمية والعملية لتنفيذ المشروعات الاعمارية وتحديد مراحل التعمير بما يتناسب وحاجات السكان ومقتضيات العصر من تطور تكنولوجي وعلمي.

ويتعلق التخطيط العمراني بمنطقة جديدة تقع داخل محيط المدينة أو في ضواحيها بغرض تعميرها والعمل على الرفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي، فتقوم المؤسسات المسؤولة على التخطيط في المدينة على تحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ المشروع العمراني، لتحقيق حاجات السكان في تلك المنطقة الحضرية.

ويقصد بالتخطيط العمراني جملة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات ومؤسسات المدينة والمراكز الحضرية من أجل خلق مناخ يسمح بتطوير عمراني للمناطق الحضرية، ومن خلال السعي إلى توفير البنية التحية الخدماتية، وتسهيل إجراءات الحصول على رخص البناء ورخص الاستثمار في المجال العقاري، لتحفيز مختلف الفاعلين على تنمية المنطقة عمرانيا، بما يحقق حاجات السكان الأساسية.

[24]- **المرجع السابق**، ص84

المحور الثاني: التخطيط(المستويات والأنواع).

إن التخطيط كعملية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو تربوية، وتضع الأدبيات المختلفة التي تناولت التخطيط معايير علمية للتفرقة بين مستويات التخطيط سواء من الناحية الزمنية للخطة التي يعتمدها المخططون، أو من ناحية المستوى الجغرافي الذي يغطيه التخطيط، محليا كان أو إقليميا، كما وضع المخططون جملة من المتطلبات أو القواعد التي يقوم عليها التخطيط، نتناولها في مايلي:

1- المستوى الزمني لتخطيط.

يقسم المخططون في الغالب الأعم المستويات الزمنية للتخطيط إلى ثلاثة :

1-1- تخطيط قصير المدى:

يشير المختصون في مجال التخطيط أن هذا النوع يرتبط بمدة زمنية قصيرة لا تتعدى في الغالب ثلاثة سنوات، ويمكن أن تكون سنة واحدة، وهو نوع من التخطيط الذي يحتاج إلى إمكانات مادية وبشرية بسيطة، ويكون موجها في الغالب الأعم إلى تنفيذ برامج أو مشاريع حكومية يتم الإعلان عنها على مستويات محلية، ففي المجال الاقتصادي على سبيل المثال:" تعد الخطة السنوية من أكثر الخطط تفصيلا وخصوصية، وأكثرها التصاقا بالعمل، حيث تمثل الأرقام التي تحتلها برامج عمل ملموسة، ومهام مباشرة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية، والمتعلقة بالإنتاج والاستثمار والتوظيف والتسويق وما إلى ذلك، وأيضا يتميز هذا النوع من الخطط بتفصيل أكثر بالعلاقة مع الأهداف والوسائل والسياسات المقررة لتحقيقها"[25].

يمكن أن تضع الدولة خطة قصيرة المدى لتحقيق جملة من الأهداف المباشرة، أو تحقيق أهداف بسيطة وواقعية، وتلجأ الدولة إلى خطط قصيرة لنوعين من الاعتبارات:" يتمثل النوع الأول في وجود ظروف داخلية أو خارجية لا تسمح للدولة أن ترى بوضوح إلا على مدى فترة زمنية قصيرة، فوضع خطة طويلة الأجل أو حتى متوسطة الأجل في ظروف تتميز بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار وعدم الوضوح إنما يعني أن الخطط الموضوعة غير واقعية وأنها مجرد حبر على ورق، أما النوع الثاني من الاعتبارات فيتمثل في الحاجة إلى تجزئة

[25]- ماجد حسني صبيح، مسلم فايو أبو حلو، **مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014،ص 297.

الخطة متوسطة الأجل إلى خطط سنوية حتى يصبح تنفيذها أمرا سهلا وممكنا ومسمى عادة بالخطة التنفيذية"[26].

1-2- تخطيط متوسط المدى.

يتعلق هذا النوع من التخطيط في الغالب بمدة زمنية تتراوح بين ثلاثة وسبعة سنوات، وتستخدم أغلب الدول الخطط الخماسية أي التي تكون في مدة خمس سنوات، ويكون هذا النوع في حاجة إلى إمكانات معتبرة في عملية إعداده أو في عملية تنفيذه:"تتراوح الخطة المتوسطة الأجل بين ثلاثة سنوات وسبع سنوات، وتأخذ بعض الدول بالخطط الرباعية أو الخماسية أو الستية...الخ، إلا أنه يمكن القول بأن هناك قاعدة عامة تعمل على مراعاتها، وهو أن البعد الزمني للخطة يجب ألا يكون طويلا بحيث يصعب معه إجراء التنبؤ أو التقديرات الخاصة بمختلف القطاعات في الاقتصاد القومي بدرجة كافية من الجدية، وفي نفس الوقت يجب أن لا يكون في القصر بحيث لا يستطيع تغطية الفترة الكافية لإنشاء المشروعات الأساسية في الخطة"[27]

ويحقق التخطيط المتوسط العديد من الأهداف على المستوى الإقليمي أو المحلي، بحيث تكون هذه الخطط المتوسطة انعكاسا مباشرا للخطة طويلة المدى، أو الخطط على المستوى الوطني " تحمل الخطة الموسطة الأجل طابعا تنفيذيا عمليا، فهي أداة تنفيذية لتحقيق أهداف الخطة البعيدة المدى، حيث تقوم بترجمة الخطوط العريضة والاتجاهات العامة المحددة في الخطة الطويلة الأجل إلى خطط وبرامج تنفيذية ملموسة للمشاريع المعتمدة في المدى الموسط، ومن هنا ترتبط الخطة متوسطة الأجل بالخطة طويلة المدى، عن طريق الإطار والأهداف البعيدة المدى، يعني أن تمضي فيها الخطة المتوسطة الأجل"[28].

1-3- تخطيط طويل المدى.

تستغرق الخطط طويلة المدى عشر سنوات أو أكثر، وغالبا ما تتراوح مدتها ما" بين: 10-20 سنة وغالبا ما تكون من طبيعة التنبؤ العام بالاتجاهات الرئيسية لتطور الاقتصاد القومي في المدى البعيد، وفي هذه الخطط

---

[26]-عبد الله بن علي المواني، **التخطيط التنموي ، الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، الإدارة العامة للطبع والنشر للمعهد، المملكة العربية السعودية، 20005/ ص34.

[27]- **المرجع السابق**، ص33.

[28]- ماجد حسني صبيح، مسلم فايو أبو حلو، **مرجع سابق**، ص297.

تقل درجة التفصيل، وهي تستخدم كمرشد ودليل عمل للمخطط عند إعداد الخطة المتوسطة الأجل، ومثل هذه الخطط قد تغطي الاقتصاد القومي في مجموعه، أو تقتصر على قطاعات أو أقاليم محددة فقط"[29].

أما خاصية أهداف الخطط طويلة المدى فهي كون أهدافها ذات طابع عمومي، بحيث يذكر الهدف مع طبيعة الموارد المالية التي تسهم في تنفيذه، دون الغرق في التفاصيل، فمثلا تعلن الحكومة عن انجاز عشرة آلاف وحدة سكنية، كهدف سيتم تحقيقه في المستقبل، ثم يأتي التخطيط المحلي ليوضح أين يتم انجاز هذا المشروع بشكل مباشر" وتتميز الخطة طوية الأجل بأن أهدافها لها صفة العمومية، فهي لا تشتمل على درجة التفصيل التي تتوافر في الخطط المتوسطة أو القصيرة الأجل، فمن الصعب عمليا وضع أهداف مفصلة لفترة زمنية تمتد إلى عشرة سنوات أو أكثر، فالغرض من التخطيط الطويل الأجل ليس تقديم بيانات تفصيلية للأوضاع المستهدفة في المستقبل وإنما تقديم الإطار الذي يمكن في ضوئه وضع خطط متوسطة وقصيرة الأجل"[30] .

2- مستوى التخطيط من حيث درجة الشمول الجغرافي.

يصنف التخطيط إلى عدة مستويات بحسب الرقعة الجغرافية التي يغطيها، فيمكن أن يغطي التخطيط بعدا محليا أو إقليميا، أو وطنيا، ويمكن أن يكون التخطيط عالميا، كبعض الخطط التي تضعها الأمم المتحدة أو المنظمات العالمية لتطوير قطاعات صحية أو اقتصادية كمكافحة ظاهرة الفقر أو انتشار أوبئة خطيرة، لذلك ستناول مستويات التخطيط في مايلي:

2-1- التخطيط على المستوى المحلي.

يستهدف هذا التخطيط المجتمعات المحلية كمجتمع حضري لمدينة ما، أو مجتمع ريفي، ويمثل أدنى مستوى جغرافي يغطيه التخطيط كعملية اقتصادية أو تنموية تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بحاجات المجتمع المحلي"يتم هذا النوع من التخطيط على مستوى المجتمعات المحلية بغرض النهوض بتلك المجتمعات، ويرتبط هذا النوع من التخطيط بالتنظيمات القائمة في المجتمع المحلي كمجلس القرية ومجلس المدينة ومجلس المحافظ، ومن أهم الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان بالنسبة للتخطيط المحلي مراعاته لاحتياجات البيئة المحلية ، واعتماده على الموارد المتاحة بالنسبة لهذه البيئة وفي نفس الوقت تسمد هذه الخطط المحلية اتجاهاتها وأفكارها من الخطة العامة من الدولة"[31].

---

[29]- ماجد حسني صبيح، مسلم فايو أبو، **مرجع سابق**، ص296

[30]- عبد الله بن علي المرواني، **مرجع سابق**، ص34.

[31]- سميرة كامل محمد، **التخطيط الاجتماعي، مدخل إلى القرن الواحد والعشرون**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص74.

تم العمل بهذا النوع من التخطيط في الجزائر في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي وعرف بالتخطيط الولائي والتخطيط البلدي، حيث كان يتم فيه تحديد الموارد اللازمة لتنمية المناطق الريفية والحضرية، و كذلك التنمية العمرانية للبلديات والدوائر في تلك المرحلة، أما في زمننا الراهن فأصبحت كل بلدية تحدد مخططها الخاص بها في عملية التنمية، ومن الطبيعي أن يكون هذا المخطط متماشيا مع مستلزمات المواطنين، ومع الاتجاهات الكبرى للسياسات الحكومية.

وتتمثل الآثار الايجابية لهذا النوع من التخطيط في[32] :

- يضع التخطيط في المستوى المحلي الثقافات الفرعية للمجتمعات المحلية وقد يكون من العسير تحقيق ذلك في الخطة القومية.

- إمكانية الاستغلال الأمثل للموارد المادية والفنية القائمة بالمجتمع المحلي.

- يساعد التخطيط في المستوى المحلي على تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وإمكان الاستفادة من الطاقات البشرية في صورة فعالة.

-يعنى التخطيط في المستوى المحلي بالتفاصيل الدقيقة لحاجات المجتمع وهذا أمر لا يتيسر في المستوى القومي حيث تتضمن الخطة القومية الحاجات الأساسية والمطالب العامة دون التفاصيل.

- يساعد التخطيط في المستوى المحلي في تخفيض النفقات إلى أقصى حد نظرا لإمكان تقديرها بمعرفة أبناء المجتمع المحلي تقديرا دقيقا، وتعاونهم بصورة طوعية في كثير من خطوات التنفيذ.

- يعتبر التخطيط المحلي من أهم أساليب تدريب المجتمعات الصغيرة على الحكم الذاتي، فهو توكيد لمبدأ الديمقراطية لذلك ان إعداد الخطة وتنفيذها ينبع عن القاعدة الشعبية في المجتمعات المحلية.

2-2- التخطيط على المستوى الإقليمي.

يشمل هذا النوع من التخطيط مستوى جغرافي أكبر من المجتمع المحلي، فيمكن أن يمس التخطيط الإقليمي عدة مجتمعات محلية، ويكون بينها قاسم مشترك يتمثل في البعد الجغرافي كخاصية أساسية، ثم التشابه في طبيعة الأنشطة الاقتصادية بين تلك المجتمعات، وكما ذكرنا سابقا، فان كل دولة تقسم مجالها الجغرافي إلى إقليم حتى يسهل عليها عملية تنمية وتطوير كل المناطق" إذا كان التخطيط القومي الشامل يتضمن التنمية لاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل، فان المجتمع يتكون من أقاليم متعددة، ومتباينة من حيث كمية، ونوعية الموارد البشرية والمادية المتاحة لكل إقليم، ولكي تتحقق التنمية في أقاليم المجتمع، بحيث يتحقق أعلى معدل

---

[32]- **المرجع السابق**، ص75.

للتنمية القومية لذلك كان من اللازم إتباع أسلوب التخطيط الإقليمي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية القومية عن طريق تنمية أقاليم المجتمع"[33] .

ويسعى التخطيط الإقليمي إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تلبي حاجيات المجتمعات المحلية داخل هذا الإقليم، كما يكون للدولة دور بارز في عملية التنمية المتوازنة بين الأقاليم" يهدف التخطيط الإقليمي إلى تنمية إقليم معين أو منطقة معينة داخل الاقليم، ويتبع التخطيط الإقليمي في هذه الحالة بغرض تحقيق قدر من التوازن النسبي في النمو بين مخلف أقاليم الدولة ، ويعتبر التخطيط الإقليمي صورة من صور اللامركزية في التخطيط على المستوى الجغرافي ، ويجب أن تعد هذه الخطة في ظل خطة وطنية شاملة بهدف إيجاد توازن فغي معدلات التنمية في مختلف المناطق"[34].

ويكون هذا النوع من التخطيط أكثر فعالية في تنمية المناطق النائية داخل المجتمع، حيث يوفر الموارد اللازمة لعملية النهوض بمختلف المناطق داخل الإقليم، ويعد أحد الآليات التي تسهم في عملية التوزيع العادل للموارد دخل الدولة، كما أن التخطيط الإقليمي يعتبر أداة لا مركزية تستخدمها الحكومات في معرفة مختلف حاجات السكان وتوفيرها" ويساعد هذا النوع من التخطيط على مواجهة احتياجات أفراد المجتمع الضروري واستغلال الإمكانيات الإقليمية لصالح المجمعات المحلية التي يكون منها، كما يلعب دورا هاما بالنسبة لمشروعات الخدمات التي تكرر في الغالب حسب حاجة كل إقليم وتولى أجهزة التخطيط الإقليمي مسؤولية إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لتقدر معدلات التنمية الاقتصادية بطريقة موضوعية لرسم خطة واقعية عن احتياجات كل إقليم"[35].

في الجزائر، تم تقسيم المجال الجغرافي إلى عدة أقاليم بحسب المحددات المناخية والجغرافية لكل إقليم، ويضم كل إقليم مجموعة من الولايات، التي تمثل بدوها مجموعة من البلديات، وعلى أساس هذا التقسيم يتم توزيع الموارد الاقتصادية خاصة في مجال البنية التحية، كالطرق والموانئ والسكك الحديدية والسدود وغيرها، حيث تسعى الدولة إلى تنمية كل إقليم بحسب الوظيفة الاقتصادية المنوطة به، ويعد البرنامج الاقتصادي الذي خصصته الدولة لدعم منطقة الهضاب العليا مثالا على ذلك، حيث استفادت منه العديد من الولايات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-3- التخطيط على المستوى الوطني.

---

[33]- **المرجع السابق**، ص76.

[34]- عبد الله بن علي المرواني، **مرجع سابق**، ص36.

[35]- سميرة كامل محمد، **مرجع سابق**، ص78/77.

يعتبر هذا النوع من التخطيط أشمل من التخطيط المحلي والإقليمي، بل أن هذين الأخيرين ينهلان من التوجهات الكبرى للخطط الوطنية التي تصادق عليها الحكومات، مر هذا النوع من التخطيط من الناحية التاريخية بمرحلتين، ففي السابق وخاصة الدول التي تبنت الخيار الاشتراكي، كانت الخطط الوطنية تحدد مجال الاستثمار الاقتصادي ومجال التنمية الاجتماعية، وتوجه الموارد لخدمة ذلك.

أما في المرحلة الثانية والراهنة، فلم تعد الدول تعنى بالشق الاقتصادي أو التدخل المباشر للدولة في العملية الإنتاجية، لكنها تسعي عن طريق التخطيط لتوفير المناخ الذي يسمح بإنعاش الاستثمارات الاقتصادية، كما أن الدولة في مجال الخدامات لا يزال يقع عليها العبء الأكبر في مجال الصحة والتربية والتعليم العالي، و يغطي هذا النوع من التخطيط:" جميع المناطق وأقاليم الدولة محل الاعتبار، وتسعى الخطة القومية إلى تحقيق أغراض التنمية في مختلف القطاعات، فضلا عن رفع مستوى معيشة المواطنين في إطار نظام متكامل من الأهداف وبما يحقق التكامل بين ما جرى في مختلف القطاعات، ويهتم هذا النوع من التخطيط بالإجماليات أي ما يتعلق بمعدل النمو العام، ومقدار الاستثمار الوطني، والقوى العاملة، وهذا النوع من التخطيط يحتاج إلى متطلبات وبيانات على المستوى الوطني"[36].

يحتاج هذا النوع من التخطيط إلى العديد من الدراسات الميدانية للتعرف على مختلف حاجات السكان، كما يمكننا من الوقوف على الموارد الطبيعية التي تزخر بها مختلف الأقاليم، ويأتي التخطيط الوطني كعملية للتضافر بين مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، حيث يسهم كل قطاع في عملية التخطيط من خلال تحديده للاحتياجات وطبيعة الموارد اللازمة لعملية التنمية، ويتطلب التخطيط الوطني –القومي نوعا من المركزية:" أي إيجاد هيئات تخطيطية تتولى وضع الخطط المختلفة للمجتمع ككل، وإصدار التشريعات والقرارات التي تضمن أفضل استخدام لموارد المجتمع المتاحة من اجل تحقيق الأهداف العامة والتي يمكن تجزئتها إلى أهداف فرعية توزع على قطاعات مختلفة"[37].

في الجزائر، أخذت الدولة الجزائرية بالتخطيط الشامل في السبعينيات مع المشروع التنموي الاشتراكي، لكن لم يعد التخطيط اليوم يشمل الأبعاد الاقتصادية الإنتاجية، وإنما يقتصر فقط على خلق مناخ استثماري لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف المجالات، ومن جهة أخرى لا يزال التخطيط يحمل الصفة

---

[36]- عبد بن علي المرواني، **مرجع سابق**، ص36.

[37]- سميرة كامل محمد، **مرجع سابق**، ص78.

الشمولية في مجال البنية التحتية، كانجاز بعض الطرق الولائية والوطنية كالطريق السيار- شرق -غرب، الذي خصصت له الدولة ميزانية هامة لتنفيذه.

ويهدف التخطيط الوطني إلى رسم الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها في المستقبل القريب والبعيد، وتسهيل عملية التنفيذ في المستويات الإقليمية والمحلية" القصد من إتباع النظرة الشاملة هو إزالة التناقض بين الأهداف المتعددة للتنمية، وتجنب حدوث التضارب بين مفعول السياسات المختلفة، وضمان عدم قيام حالات التأزم أو اختناق في سياق عملية تنفيذ الخطة، ولعملية تلافي هذه المشكلات يلزم إجراء عملية تنسيق مستمرة تقوم بها جهة واحدة ذات نظرة واسعة شمل جميع عناصر الاقتصاد القومي وعلاقاته، ويكون التنسيق أجدى وأشد مفعولا إذا جاء مسبقا ضمن تخطيط شامل"[38].

2- أنواع التخطيط.

هناك العديد من أنواع التخطيط، تتوزع في البداية من حيث المجال الذي يغطيه التخطيط، فنجد التخطيط الاقتصادي وهو الأكثر شهرة في عالم التخطيط، ويعد الاقتصاد أول مجال للتخطيط، ونجد التخطيط التربوي، والتخطيط الثقافي والتخطيط الاجتماعي، والتخطيط الحضري، وغيرها، سنتناول بعضها بنوع من التفصيل في ما يأتي:

2-1- التخطيط الاقتصادي.

ظهر هذا النوع من التخطيط لأول مرة في بدايات القرن العشرين وتحديدا مع الاتحاد السوفياتي، الذي سعى بعد قيامه بالثورة البلشفية سنة 1917 إلى تطوير شامل للاقتصاد، عن طريق تسخير الموارد المالية والبشرية، من خلال تحديد الفترة الزمنية للخطة في كل مرحلة: " ولقد ذاع استخدام مصطلح التخطيط في تختلف بقاع العالم، وكان الاتحاد السوفياتي أول من استخدمه، وذلك عام 1928، بعد أن بدأ في تنفيذ خطته الخماسية الأولى(1928-1932) كأسلوب للخلاص من حالة التخلف التي كان المجتمع الروسي يعانيها، وبعد ما عرض من له من إنهاك بعد الحرب العالمية الأولى، وكان هدف الاتحاد السوفياتي من استخدام أسلوب التخطيط في التنمية ينحصر في رغبة قادة الثورة البلشفية في تحويل مجتمعهم من الوضع الزراعي المتخلف إلى واقع صناعي في طريق التقدم"[39].

---

[38]- ماجد حسني صبيح، مسلم فايو أبو حلو، **مرجع سابق**، ص298.

[39]- ماجد حسني صبيح، مسلم فايو أبو حلو، **مرجع سابق**، ص233.

وأخذت معظم الدول التي تبنت الخيار الاشتراكي في الاقتصاد بمنهج التخطيط، كأسلوب وأداة من أدوات التنمية الاقتصادية الشاملة، ثم حذت الدول النامية حذو الاتحاد السوفياتي، فحاولت من خلال التخطيط السعي إلى تحقيق تنمية مجتمعاتها، وحتى المجتمعات الغربية التي كانت تتبنى الخيار الليبرالي الاقتصادي وجدت نفسها مرغمة على الأخذ بأسلوب التخطيط في أعقاب حالات الركود الاقتصادي الرأسمالي التي ينا انفك يعرفها في كل مرحلة، ورغم أن التخطيط من المنظور الليبرالي يختلف عن التخطيط من منظور اشتراكي ، ولكن هذه النظرة تغيرت نتيجة:" إقبال كثير من رجال الفكر في المعسكر الغربي على دراسة وفهم أهمية أسلوب التخطيط، وخاصة بعد حدوث الأزمة الاقتصادية التي حلت بالدول الغربية في عام 1929 وعرضتها إلى أعنف كساد مرت به، حيث عرفت هذه الفترة باسم الكساد العظيم"[40].

إذن، أصبح التخطيط في كل دول العالم وخاصة في مرحلة الستينيات من القرن الماضي حقيقة واقعية على الرغم من اختلاف أنظمة هذه الدول وأيديولوجياتها، وهو يتراوح بين سنة وخمس سنوات ويتباين من دولة إلى أخرى، تبعا لطبيعة الأيديولوجيات المتبناة مابين التخطيط الشامل أو الجزئي أو الدائم أو المؤقت، لذلك أصبح الوسيلة المنظمة والمثلى لتحقيق أهداف المجتمع وغاياته.

2-2- التخطيط الاجتماعي.

إذا كان التخطيط الاقتصادي قد نال شهرة أكبر لتعلقه بالموارد الاقتصادية وبالعمليات الإنتاجية، وبكيفية تحسين المستوى الأداء الاقتصادي للمجتمعات، فإن التخطيط الاجتماعي ذو أهمية كبيرة، إن لم نقل أنه الوجه الآخر للتخطيط الاقتصادي، حيث كانت المجتمعات في البداية تولي الأهمية للبعد المادي الاقتصادي في عمليات التخطيط، لكن مع مرور الزمن بدأ الوعي بأهمية البعد الاجتماعي في التخطيط، ترسخ واستحدث فرع جديد في مجال التخطيط أطلق عليه اسم "التخطيط الاجتماعي"، ويعنى هذا النوع من التخطيط" عمليات تغيير اجتماعي مقصودة ووسيلة فعالة لنقل المجتمع من صورة معينة إلى صورة أخرى مطلوبة عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتناسقة المتكاملة غير المتعارضة، بحيث لو نفذت جميعها، لقادتنا إلى تحقيق الأهداف الكاملة وفي المواعيد المطلوبة، وبأقل التكاليف الممكنة مع حسن الأداء"[41]

---

[40]- أحمد كامل احمد، **التخطيط الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970، ص22.

[41]- **المرجع السابق**، ص121.

إذا كان التخطيط الاقتصادي يستهدف البعد الاقتصادي لتغييره وتحسينه، فان التخطيط الاجتماعي يستهدف إحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع والعمل على توجيهه لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة، وتوفير مختلف الخدمات للسكان كالصحة والتعليم والترفيه والسكن.

2-3- التخطيط التربوي.

يعتبر التخطيط التربوي أحد أنواع التخطيط التي تعنى بمجالات التربية والتعليم، ولقد استخدم هذا المفهوم في الكثير من أدبيات علوم التربية وعلم اجتماع التربية، وعلم النفس التربوي ، ليعني جملة الإجراءات التي يمكن أن تسترشد بها المؤسسات التربوية في تحقيق مجموعة من الأهداف في المستقبل، والمتعلقة بالأساس بالقيم الأخلاقية والتربوية والوظائف التعليمية، فالتخطيط التربوي: "عملية منظمة وتعليمية لتحقيق أهدف مستقبلية بوسائل مناسبة تقوم على مجموعة من القرارات والإجراءات الرشيدة ورسم بدائل واضحة وفقا لأولويات مختارة بعناية بهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد والإمكانات المتاحة ولعناصر الزمن والتكلفة كي يصبح نظام التربية بمراحله الأساسية أكثر كفاية وفعالية للاستجابة لحاجات المشتغلين ومنهجياتهم الدائمة وما من شأنه الإسراع بمعدلات تنموية مرتفعة وخلق الرغبة في التقدم المستمر"[42].

ويتم في التخطيط التربوي تحديد جملة الأهداف التي تحققها النظم والمؤسسات التربوية في المجتمعات، فالتخطيط التربوي هو مجموعة من الأنشطة المرتبطة، والتي تحدد غايات محددة للعملية التعليمية لوقت معين ومحدود، وهذه الأنشطة تأخذ مكانها خلال عملية التخطيط للتنمية الشاملة خلال الإطار من الإمكانات المحددة، وأنشطة الموارد المالية، الاقتصادية، البشرية، ومن خلال مجموعة من المعوقات ، ويجب ا نؤخذ في عين الاعتبار أن التخطيط لتعلمي والأهداف التعليمية لها صفة الكمية وأخرى كيفية والتي يجب ان تكون قابلة للموارد المالية والبشرية اللازمة لإنماء عملية التنفيذ"[43].

2-4- التخطيط الصناعي.

يعد التخطيط الصناعي احد فروع التخطيط الاقتصادي، وان كان يعتبره بعض الاقتصاديين فرعا مستقلا تماما عنه، لأن التخطيط الصناعي وسيلة علمية وعقلانية لتنظيم سلسة من العمليات المترابطة والمتعاقبة ووضع الأولويات بها لبلوغ غايات وأهداف مقررة مسبقا للقطاع الصناعي ضمن إستراتيجية وخلال فترة زمنية محددة مع تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف وبهذا المعنى فان التخطيط الصناعي لا يمكن أن

---

[42]- فهد عبد لرحمن الرفاعي وآخرون، **الإدارة التربوية ونظرياتها وتطبيقها في التعليم ورياض الأطفال**، الكويت، 1420ه، ص112/111.

[43]- عادل حسين الجندي، **الإدارة والتخطيط العلمي والاستراتيجي**، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص131.

ينظر إليه كآلية بحد ذاتها بل انه وسيلة متكاملة وأداة عقلانية لبلوغ أهداف قابلة للتحقيق في ظل الظروف الموضوعية المتواجدة في الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي نفسه"[44].

ويهدف التخطيط الصناعي إلى عملية التنسيق بين مختلف الوحدات الإنتاجية داخل المجتمع الواحد، وتوزيعها بشكل يضمن فاعليتها داخل الدولة، كقرب الوحدات الصناعية من مراكز الموانئ أو السكك الحديدية، لتسهيل عملية تبادل ونقل السلع والمنتجات، و يتضمن التخطيط الصناعي:" عمليات معقدة ومتشعبة ومتكاملة في نفس الوقت ، تهدف إلى ضمان حقيق التناسب الأفضل بين الفروع الصناعية مع بعضها البعض، وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، من جهة ثانية، ويتم ذلك من خلال تأسيس مشاريع صناعية قائمة، وتحسين نسب الأوضاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة ورفع الكفاءة الأداء الاقتصادي والفني للوحدات الصناعية"[45].

المحور الثالث: متطلبات التخطيط(الأسس والقواعد).

يخضع التخطيط كفعل إنساني موجه لتحقيق جملة من الأهداف خلال فترات زمنية محددة إلى مجموعة من القواعد العلمية والضوابط المنهجية، حتى تكون هناك فعالية في البرامج والمشروعات التخطيطية، ويتمكن المخططون من تحقيق ما كانوا يأملونه من عملية حصر الموارد البشرية والاقتصادية في بلوغ الغايات التي رسموها، لذلك يقوم التخطيط على مجموعة من الأسس نوجزها في:

3-1- مبدأ الواقعية في التخطيط.

يعد البعد الواقعي مهم في عملية التخطيط، لأن التخطيط ليس عملية رسم أهداف يتوبية -خيالية لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع، وإنما تكمن واقعية التخطيط من خلال تحديد ثلاثة عناصر مهمة:

- توفر الموارد المالية: وهي أهم عامل في التخطيط، لأنه بدون موارد مالية لا يمكن تحقيق الأهداف المرسومة.
- توفر الموارد البشرية: بمعنى توفر الموارد البشرية التي تعد الخطة في حد ذاته، وكفاءتهم في تحديد الأهداف، وواقعيتها، وكذلك تسهم الموارد البشرية في عملية التنفيذ الخطة.
- واقعية الأهداف، بمعنى الابتعاد عن الأهداف الخيالية التي لا يمكن تحقيقها، كما ذكرنا لعدم توفر العنصرين السابقين، بالإضافة إلى واقعية الأهداف بربطها بطبيعة المؤسسات والأجهزة التي تتولى تنفيذ برامج التخطيط، وان الواقعية في التخطيط:" أن يتم تحديد الأهداف وتصميمها ، في إطار الظروف الواقعية للمجتمع ، وبما يفق

---

[44]- صبح كوجيتي، **التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه تطبيقاته وأجهزته**، ج1، 1921-1980،ب.د، ص19.

[45]-**المرجع السابق**، ص20.

مع احتياجاته وإمكاناته الفعلية، ومقوماته الديمغرافية والاقتصادية، والاجتماعية والتنظيمية، وواقعية التخطيط تعني أيضا مراعاة التاريخية للمجمع (الماضي-الحاضر-المستقبل) حيث يتم وضع الخطة بما يتلاءم مع واقعية المجمع(الحاضر) مع الأخذ في الاعتبار ما تم تحقيقه من أهداف(الماضي)، لاستكمال تحقيق أهداف مستقبلية مع مراعاة احتمالات وتنبؤات المستقبل"[46].

وتأتي واقعية التخطيط من الأخذ بالبعد العلمي والمنهجي في إعداد الخطط والبرامج، فالتخطيط في الأول والأخير يعتبر أسلوبا علميا يسعى إلى تحقيق أهداف في المستقبل، لكن منطلقا من توقعات علمية، كالأخذ بالأساليب الإحصائية في تعداد السكان ومعرفة معدلات النمو الطبيعي السنوي، ثم توقع حجمهم بعد سنوات محددة، إن المقصود بواقعية التخطيط هو أن تكون الخطط الموضوعة:" على أسس علمية سليمة قائمة على قدير الإمكانات والموارد الفعلية للمجتمع تقديرا دقيقا، وكذلك تحديد الاحتياجات الحقيقية اللازمة للأفراد تحديدا فعليا ثم العمل بعد ذلك على الموازنة والموائمة بين الموارد والإمكانيات المتاحة وبين الاحتياجات الفعلية لأفراد المجمع"[47].

ويتم في بعض الأحيان رسم أهداف للتخطيط من وحي الخيال، بسبب استخدامها في مجال الدعاية السياسية، لإقناع الناخبين بقيمة البرامج وفعالية الخطط، لكن تأتي عمليات التنفيذ لتكشف عن هشاشة الأهداف وعدم واقعيتها، "قد تخرج الخطط الاقتصادية والاجتماعية عن الواقعية، ليس بدافع الطموح السياسي لإسراع بمعدلات النمو، أو بغرض الدعاية السياسية، وإنما المخطط تحت ضغط واقعية الأهداف قد ينزلق إلى القناعة بأهداف هي عمليا دون لإمكانيات والطاقات الإنتاجية المتاحة للمجتمع"[48].

3-2- مبدأ الشمولية في التخطيط.

يتضمن مبدأ الشمول فكرة إحاطة التخطيط بكل الجوانب المستهدفة، وأن تشترك كامل الأجهزة في إعداد الخطة وفي تنفيذها، ويقصد بالشمول أن :" تتضمن الخطة-خاصة خطة التنمية كافة القطاعات الأساسية داخل المجتمع كالزراعة والصناعة والتعليم والصحة...الخ، وذلك لأن التخطيط السليم يقوم في جوهره على أساس التصور الشمولي للعناصر المترابطة للحياة الاجتماعية"[49].

---

[46]- منى عويس، عبلة الأفندي، **التخطيط الاجتماعي والساسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011، ص95.

[47]- سميرة كامل محمد، **مرجع سابق**، ص95.

[48]- عبد القادر محمد بودقة، **التخطيط الاقتصادي ، أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني**، وزارة التعليم العالي، الموصل، 1979، ص286.

[49]- نبيل السمالوطي، **علم الاجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981،ص 270.

ويقصد بالشمولية في التخطيط أن يراعي المخططون كل العناصر التي تدخل في عملية التخطيط، وكل العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر وتتأثر بالعملية التخطيطية، وضرورة أن تشتمل الخطط على تحديد واضح للأهداف ومراحل تحقيقيها وأدوات تنفيذها، ففي مجال التخطيط التربوي يعني مبدأ الشمول أن" الخطة التربوية ينبغي أن تكون شاملة بمعنى ضرورة أن تضمنها لمختلف العناصر التي تتشكل منها، فلا معنى لخطة تربوية تذكر الأهداف وتغفل عن وسائل تحقيقها أو تذكر الوسائل و تهمل كيفية توفيرها، فالخطة التربوية الناجحة تعطي كل عنصر من عناصرها الأهمية التي ينبغي أن ينالها...كما أن النظرة الشاملة تلزم مراعاة مختلف المجالات التي يتفاعل معها النظام التربوي تأثرا وتأثيرا"[50].

كما يعني الشمول في التخطيط أيضا أن يغطي التخطيط كل المناطق الجغرافية بلا استثناء، فلا يستهدف مناطق بعينها تؤثر سلبا في ما بعد على بقية المناطق، كتنمية إقليم جغرافي معين فيتسبب ذلك في نزوح السكان إليه من المناطق والأقاليم المجاورة، مما يؤثر سلبا على التوزيع الجغرافي للسكان، وكذلك يولد ضغطا على الإقليم الذي شمله التخطيط، فيجب أن تشمل الخطط جميع المستويات الجغرافية المختلفة:" فلا يجب أن نهتم بالمناطق الحضرية ونهمل المناطق الريفية بل يجب أن يكون الاهتمام منصبا على جميع جوانب الحياة حتى تتجنب اختلال التوازن الجغرافي لعملية التنمية، والمقصود بالاختلال الجغرافي وجود مناطق جغرافية في المجتمع اقل تقدما من الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية من غيرها من المناطق، مثال ذلك ما حدث بعد الثورة الصناعية في انجلترا التي أصبحت المدن فيها بمثابة مناطق جذب حيث تركزت بها الصناعة والخدمات "[51].

والشمول في التخطيط يمثل بعدا وظيفيا، حيث يشمل التخطيط كل قطاعات المجتمع التي تفاعل مع عضها البعض شمولا وظيفيا، بمعنى التخطيط الشامل لجميع المجالات الوظيفية اجتماعيا واقتصاديا حسب احتياجات المجتمع،" وأيضا يراعي في الخطة ترابطها وشمولها وظيفيا مع الخطط الأخرى، كمثال خطة التعليم- لا يكتفي بالاهتمام بالمعلمين فحسب، بل تتضمن جوانب صحية واقتصادية وإسكان، ومواصلات...الخ، وهذا يؤكد على فكرة الترابط والشمول بين التعليم والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى"[52].

3-3- مبدأ التكامل في التخطيط.

---

[50]- لخضر لكحل، كمال فرحاوي، **أساسيات التخطيط التربوي**، منشورات المعهد الوطني لتكوين المستخدمين وتحسين مستواهم، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، 2009، ص26.

[51]- سميرة كامل محمد، **مرجع سابق**، ص97.

[52]- منى عويس، عبلة الأفندي، **مرجع سابق**، ض96.

يرتبط مبدأ التكامل في التخطيط بمبدأ الشمول، الذي تناولناه سابقا، فالتخطيط يجب أن يقوم على رؤية تكاملية للواقع المراد التخطيط له، وعلى رؤية تكاملية لطبيعة المؤسسات التي تقوم بإعداده أو تنفيذه، فترتبط قاعدة التكامل بالقاعدة السابقة وهي قاعدة الشمول، إن التخطيط لا يقوم على أساس التصور الانفصالي والاستقلالي لكل مشروع على حدى، فالخطة السليمة لا تتألف من مجموعة من المشروعات التي يوضع بعضها جنب بعض بطريقة ميكانيكية آلية، وإنما يتألف من مجموعة متكاملة متفاعلة وظيفتها مع المشروعات التي تسهم كل منها في إنجاح المشروعات الأخرى "[53].

ويقصد بالتكامل في التخطيط أن تكون المشروعات والبرامج المقترحة في حالة تساندية فيما بينها، بمعنى يجب أن لا يفكر المخططون برؤية تجزيئية للمشروعات التي يريدون إقامتها،" فيجب أن يحكم مشروعات الخطة الترابط والانسجام، وأهم مظاهر الترابط والانسجام، وأهم مظاهرة الترابط تحقيق التكامل الرأسي والأفقي على مستويات مختلفة لمشروعات الخطة وعلى سبيل المثال ، إذ قرر المخطط إنشاء مصنع في منطقة معينة ما، فان مبدأ التكامل يقتضي ألا ينظر المخطط إلى إنشاء المصنع باعتباره وحدة إنتاجية هدف إلى تحقيق هدف اقتصادي فقط، بل أن من الضروري أن يدخل في اعتباره أهمية الترابط بين المصنع وبين غيره من المؤسسات الاقتصادية القائمة في المجتمع"[54].

يقصد بالتكامل أن يكون هناك تساند وترابط وظيفي بين قطاعات المجتمع (تعليم، إسكان، صحة،...الخ) وأيضا تساند وترابط مكاني بين مستويات المجتمع (قومي، إقليمي، محلي).

ويرتبط مبدأ التكامل بمبدأ الشمول، حيث أنه كلما كانت الخطة شاملة متكاملة حققت أهدافها بدرجة عالية من الكفاءة، حيث لا يكفي أن تكون الخطة شاملة لجميع القطاعات المجتمع بل يجب أن تراعي التكامل والتساند والاعتماد الوظيفي بين هذه القطاعات"[55].

3-4- مبدأ المرونة في التخطيط.

يقصد بالمرونة كمبدأ أساسي في التخطيط، أن تكون هناك إمكانية لتغيير الأهداف التي رسمت دونما الإخلال بالهدف الرئيسي الذي قام من أجله التخطيط، كما تعني المرونة أن يتم توزيع الموارد المالية على مراحل التخطيط بشكل يصمن تغيير الميزانيات المعتمدة، كالاصطدام ببعض المشكلات التي لا يتم حلها إلا

---

[53]- نبيل السمالوطي، **مرجع سابق**، ص270

[54]- احمد مصطفى خاطر، **مرجع سابق**، ص98.

[55]- منى عويس، عبلة الأفندي، **مرجع سابق**، ض96

بضخ الموارد المالية، شريطة أن لا يكون هناك فروق كبيرة جدا في التقديرات المالية والموارد التي تضاف في ما بعد.

ويأتي مبدأ المرونة ترتيبا على مبدأ الشمولية والتكامل، وكما هو معلوم فان التخطيط فعل إنساني معرض لنقص والخطأ" التخطيط عمل يتعلق بالمستقبل ولكي يكون فعالا يجب أن يكون شاملا وصادرا عن هيئة مركزية، والتخطيط الشامل عملية ضخمة نظرا لتشابك نواحي النشاط الإنساني، ولهذا فقد يتعرض المخطط لبعض الأخطاء التي يصعب إدراكها مقدما ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى تخلف أجهزة البحث والإحصاء خاصة في المجتمعات النامية"[56].

واتجاه المشكلات التي قد يصادفها المخططون يجب أن تكون الخطط مبنية على الاحتمالات كلها، وتكون هناك دائما بدائل للعملية التخطيطية، ويقتضي مبدأ المرونة أن نعدل في أية لحظة عند البدء في عملية التنفيذ، كما "يجب عند إعداد الخطة مراعاة مبدأ المرونة الزمنية والمكانية ونقصد بالمرونة الزمنية مراعاة التغيرات الاجتماعية التلقائية التي قد تحدث خلال الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ، أما المرونة المكانية فيقصد بها أن يكون التخطيط الذي يوضع على المستوى القومي قابلا للتنفيذ على المستوى المحلي مع بعض التعديلات الطفيفة التي ستلزمها ظروف المجتمع المحلي أو سماته المميزة و له"[57].

لكن لا يعني مبدأ المرونة أن يغير المخططون الأهداف كما يحلوا لهم، بل يجب أن يتأكدوا عند الإعداد من كل خطوات تنفيذ المشروعات" إن مرونة الخطة وقابليتها للتعديل في مجرى التنفيذ لا يعني إعفاء المخططين عند تحضير الخطة من مهمة التأكد من أن كل ما هو مقرر في الخطة يمكن تنفيذه عملا، وذلك تحت ذريعة مرونة الخطة، ويمكن تعديلها فيما بعد، حيث أن مرونة الخطة، إنما تنصرف فقط إلى إجراء التعديلات التي تتطلبها الظروف الطارئة، التي تظهر في أثناء التنفيذ مثل تلك التي لم يكن في إمكان المخططين معرفتها أو توقعها"[58] .

3-4- مبدأ الاستمرارية في التخطيط.

يشير مبدأ الاستمرارية في التخطيط إلى مفهومين، المفهوم الأول يشير إلى الاستمرارية في مراحل التخطيط، أي الانتقال من مرحلة الإعداد وحصر الموارد وجمع البيانات إلى مرحلة التنفيذ على أرض الواقع، فيجب أن تكون العملية التخطيطية برمتها محكومة بمبدأ الاستمرارية " ويعني أن تكون عملية التخطيط متصلة،

---

[56]- سميرة كامل محمد، **مرجع سابق**، ص99.

[57]- سميرة كامل محمد، **مرجع سابق**، ص100.

[58]- ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، **مرجع سابق**، ص294.

وغير منقطعة، أي أن عملية التخطيط هي عملية مستمرة، لا تنتهي بانتهاء الخطة، بل يتبع ذلك عمليات ومراحل متعددة تتدرج من التنفيذ إلى المتابعة، والرقابة على التنفيذ، فالتقييم ، وبمعنى أخر أنه بعد الانتهاء من صياغة الخطة وإقرارها لابد أن تتدخل مرحلة التنفيذ، ويلاحظ أن كثيرا من الدول النامية، التي تضع خططا للتنمية لتهمل الوسائل والطرق اللازمة لتنفيذ الخطة، مما يترتب عليه ظهور الاخفاقات، وقصور النتائج والأهداف المحققة عن تلك المستهدفة في الخطة"[59].

أما المفهوم الثاني للاستمرارية في التخطيط فيعني أن يكون الانطلاق دائما من الخطط السابقة والوقوف على ايجابياتها وسلبياتها، والنتائج التي تم تحقيقها" ويظهر التجديد في التخطيط الاجتماعي إما داخل المراحل التخطيطية الواحدة بأن يعمل المخطط على البدء في وضع الخطة الثانية بمجرد دخول الخطة الأولى مرحلة التنفيذ أو عن طريق تعديل أساليب التخطيط وأجهزته من مشروع إلى آخر بحسب طبيعة المشروعات والبرامج من ناحية ووفقا للظروف الزمانية والمكانية المحيطة بها من ناحية أخرى"[60].

3-5- مبدأ المشاركة في التخطيط.

أصبح مفهوم المشاركة في العمليات التخطيطية شائعا في العديد من الأدبيات التي تناولت فعالية البرامج التخطيطية، حيث يسهم إشراك أكبر قدر من أفراد المجتمع الذين يمسهم التخطيط بشكل مباشر وفعال في التعرف على حاجات المجتمع المستهدف، كما أن المشاركة المجتمعية تساهم في عملية تقييم البرامج والمخططات.

وما يعاب على دول العالم الثالث هو أنها لا تشرك مواطنيها في الكثير من مخططاتها، فيكون مآلها الفشل في الغالب الأعم، وهو ما حذى بالكثير من المخططين الاقتناع بأن:" فشل العديد من المشروعات التنموية أو الخطط التنموية في المجتمعات النامية بسب استبعاد المواطنين من المشاركة في صياغة الخطط، وتأكدوا من أن المشروعات التي يشارك فيها المواطنون تكلفتها أقل من الناحية المالية، كما أنها تحقق الكثير بالنسبة للأهداف التي تضمنتها خطط هذه المشروعات "[61].

وهناك من المخططين من عد من عملية إشراك المواطنين في تنفيذ الخطط ورسم أهدافها، كأحد أوجه الممارسات الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة:" أما ديمقراطية التخطيط فتعني في المقام الأول، المشاركة الفعلية

---

[59]- ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، **مرجع سابق**، ص295.

[60]- سميرة كامل محمد، **مرجع سابق**، ص99.

[61] - سميرو كامل محمد، **مرجع سابق**، ص103.

للطبقات العامة والسلطات المحلية (الإقليمية) في وضع الخطط، ورسم السياسات، واتخاذ القرارات، كما يعني أن تنشر طرق وأساليب حول المهام التخطيطية المقررة في الخطة المركزية لجماعات العاملين في الوحدات الاقتصادية والاجتماعية والتنفيذية المختلفة"[62].

3-6- مبدأ التنسيق في التخطيط.

يلعب التنسيق دوار بارزا في فعالية البرامج التخطيطية، فكلما كان التنسيق قويا بين مختلف القائمين على العمليات التخطيطية كلما كان تحقيق الأهداف المسطرة ممكنا، فالتنسيق يعني تضافر وتكاثف الجهود المخططين أولا، والأجهزة التخطيطية المختلفة ثانيا ، وتتمثل أهمية هذا المبدأ في عملية التخطيط في مالي:

- التعاون والتنسيق بن مختلف الخبراء والمخططين في تبادل الخبرات والمعلومات لصالح عملية التخطيط.
- التعاون والتنسيق بين الأجهزة المسؤولة عن التخطيط والأجهزة المسؤولة عن التنفيذ بما يحقق المشاركة.
- التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية لتحقيق تنمية المجتمع.
- بالتعاون والتنسيق ينمو الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد والأجهزة تجاه مجتمعهم – فتكون دعامة أساسية لتحقيق أهدافه[63].

يعتبر مبدأ التنسيق بين الخبراء وبين مختلف المؤسسات القائمة على التخطيط، من أكبر المعوقات التخطيطية في بلدان العالم الثالث، بسبب غياب هذا المبدأ لثقل الإجراءات البيروقراطية، وسلبية الخبراء والمشتغلين على إعداد الخطط، فيكون هناك تعارض بين المصالح التي تريد مختلف الأجهزة تحقيقها، أضف إليها سلبية التخطيط القطاعي، بمعنى أن كل وزارة تخطط انطلاقا من رؤيتها للمشكلات ولكيفية حلها، لذلك تفقد برامج التخطيط الفعالية، وتعجز في غالب الأحيان عن تحقيق الأهداف التي رسمها المخططون.

---

[62]- ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، **مرجع سابق**، ص295.

[63]- منى عويس، عبلة الأفندي، **مرجع سابق**، ص99.

المحور الرابع: مراحل التخطيط.

تستند عملية التخطيط إلى جملة من المبادئ والقواعد المنهجية والعلمية، ويخضع التخطيط إلى مجموعة من المراحل التي تكون أساسية عند انجاز مختلف المشروعات، ولكل مرحلة متطلباها ووسائلها وأدوات تنفيذها، بدءا من مرحلة الإعداد وصولا إلى مرحلة التنفيذ، إن التخطيط يقوم في جوهره على أساس:" مجموعة متنوعة من العمليات والدراسات والتقديرات والإجراءات والأولويات والقرارات والتنفيذ والتوقيت والتقويم ... فهو في جوهره نشاط اقتصادي واجتماعي يستهدف تحقيق أهداف معينة للتنمية سواء في المجال المادي أو البشري، وتحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف "[64].

ويمكن أن نميز بين أربعة مراحل أساسية في عملية التخطيط، نوجزها في:

1- مراحل إعداد الخطة.

يتم في هذه المرحلة تحديد الأجهزة المشاركة في عملية التخطيط، كما ذكرنا سابقا، فهناك العديد من أنواع التخطيط، التخطيط الاجتماعي، التخطيط التربوي، التخطيط الاقتصادي، الخ، لذا انطلاقا من نوع التخطيط يتم تحديد الأجهزة الأساسية التي تقوم عليها عملية التخطيط وهذا بالطبع مع إشراك كل الفاعلين ،

[64]- نبيل السمالوطي، **مرجع سابق**، ص272.

ثم تأتي مرحلة جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها، ثم تليها مرحلة تحديد الأهداف التي تتحكم فيها طبيعة الموارد المالية والبشرية، وأخيرا تحدد آليات التنفيذ والانجاز .

1-1- مرحلة جمع البيانات والمعلومات.

تعتبر عملية جمع البيانات والمعلومات من أهم مراحل التخطيط، لأن التخطيط يعتمد عليها في رسم صورة عن المستقبل، وهو ما يعني تحقيق مجموعة من الحاجات في مرحلة زمنية معينة، لذا كل خطأ في هذه المرحلة يعني فشل التخطيط، ويمكن القول أن معظم الخطط تفشل بسب سوء تقدير الواقع الذي يخطط له، وسوء تقدير المستقبل.

ورغم بساطة هذه العملية إلا اه يجب أن يشترك فيها خبراء من مختلف التخصصات العلمية(علم الاجتماع، الديمغرافيا، الإحصاء، التهيئة العمرانية، ....الخ)، ويسهم في انجازها العديد من الأجهزة والمؤسسات التي تزود الخبراء والمخططين بمختلف البيانات والمعلومات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان، " يجب أن تتوفر لدى أجهزة التخطيط بالمجتمع مجموعة كافية من البيانات عن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى يستطيع المخطط أن يقترح الأهداف الأولية بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ"[65].

يمكن الحصول على مختلف البيانات والمعلومات بالرجوع إلى مختلف السجلات الإحصائية أو بإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية التي تسهم في رسم صورة عن المجتمع المراد التخطيط له، والتخطيط مثلا يحتاج إلى جملة من الإحصائيات والمعلومات التي توزع بين:

1-1-1- المعلومات الديمغرافية:

يجب على المخططين أن يقفوا على الحجم السكاني للمجتمع المراد التخطيط له، فإذا كان التخطيط على مستوى وطني يجب التعرف على عدد السكان، ومعدل النمو الديغرافي الذي يتضمن النمو الطبيعي أو الزيادات السكانية، لأن ذلك سيترجم إلى مجموعة من الأهداف التي يحققها على العملية التخطيطية تحقيقها، وتعني الزيادة السكانية الزيادة في الحاجات الخدماتية كالصحة والتعليم ، والسكن ، والوظائف.

وإذا كان التخطيط على مستوى محلي أو على مستوى قطاعي، ففي مجال التخطيط التربوي يصبح من الضروري مثلا التعرف على عدد المعلمين والفاعلين في هذا القطاع، وتوزيعهم حسب العمر والجنس، والخبرة المهنية، وغيرها، ولا يجب أن تتوقف عملية جمع البيانات عند الإحصائيات، وإنما قراءة تلك الأرقام وتحويلها إلى مجموعة من المؤشرات التي تسهم في تحديد أهداف المخططين، لان الأرقام صماء والمخططين يستنطقونها،

[65]- أحمد مصطفى خاطر، **مرجع سابق**، ص108.

فمثلا في مجتمع تغلب عليه الفئة العمرية (الكهولة) مما يحتاج الى التفكير في كيفية تحديد القوى العاملة في المستقبل والتفكير في طرح البدائل.

1-1-2- معلومات عن القوى العاملة .

من المهم أن يتعرف المخططون على القوى العاملة و على طبيعة توزيعها عبر مختلف القطاعات، أي حجم كل قوة داخل كل قطاع اقتصادي محدد: زراعي، صناعي، خدماتي، تجاري، لأن عملية حصر الموارد التي تشغتل في الجانب الاقتصادي مهم من ناحية توزيع الاستثمارات أو توجيه القطاع الخاص للاستثمار في مجالات محددة، لتنمية القوى العاملة، ويمكن التنسيق أيضا مع المؤسسات التعليمية والتكوينية لإعداد اليد العاملة في تلك المجالات.

1-1-3- معلومات عن القطاع الاقتصادي.

إذا كان التخطيط على المستوى الوطني يتطلب توفر معلومات وبيانات عن القطاعات الاقتصادية ومختلف فروعها، وعدد العاملين في كل قطاع، ومنها توزيعهم حسب الفئات المهنية (الكوادر، الفنيين، العاملين المباشرين)، حجم الاستثمارات المالية في كل قطاع اقتصادي، وإجراء المقارنة بينها، وتوزيع المؤسسات الإنتاجية جغرافيا وغيرها.

1-1-4- معلومات عن القطاع الصحي.

يتم جمع بيانات عن مختلف مؤسسات القطاع الصحي، وتوزيعها بحسب القطاع لعام والخاص، وبحسب التخصصات الطبية التي تشغتل عليها، وكذلك معرفة توزيعها الجغرافي داخل الدولة، وعدد العاملين في هذا القطاع وتوزيعهم العمراني والجنسي، والوظيفي وغيرها.

1-1-5- معلومات عن القطاع الخدمات.

يتم التعرف على جميع الأجهزة والمؤسسات التي تشتغل في هذا المجال، وحجم العاملين في قطاع الخدمات، وحجم الموارد المالية التي يخصصها هذا القطاع لتطوير المؤسسات التي تقدم الخدمات سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وإسهام هذا القطاع في الدخل الإجمالي للاقتصاد الوطني، وغيرها.

وبهذه الطريقة يتم جمع المعلومات والإحصائيات عن كل قطاع وحول كل مجال يستهدفه التخطيط، وتكون على درجة الدقة مما يسمح للمخططين اتخاذ كافة القرارات اللازمة.

1-2- مرحلة تحديد الأجهزة والمؤسسات المعنية بالتخطيط.

تؤدي المؤسسات والأجهزة المعنية بمجال التخطيط دورا هاما في إعداد الخطط والمشروعات، وكل دولة في العالم لديها مؤسساتها التخطيطية، سواء على مستوى حكومي مركزي، أو على مستوى محلي وإقليمي، وتختلف هذه الأجهزة بحسب نوعية التخطيط المراد انجازه، فالتخطيط الحضري مثلا لديه مؤسساته التي تقوم بعمليات التخطيط للمدن والمراكز الحضرية، ويقصد بالجهاز التخطيطي " الإدارة أو الوحدة التي تتوافر فيها الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية المناسبة لمواجهة متطلبات إجراءات العمل التخطيطي الفني، الذي يعتبر التحضير لمشروع الخطة القومية في مختلف مراحلها ، بدءا من إقرارها وإنتهاء بتنفيذها أو تقييمها من مسؤولياته المنوطة والمحددة باللوائح والقوانين"[66] .

لذلك، تأتي أهمية تحديد الأجهزة المعنية بالتخطيط كثاني عملية في إعداد الخطة، حيث سيقع على هذه المؤسسات مهمة إعداد الخطة وتقييمها، والسهر على تنفيذها، ويمكن أن تشترك العديد من المؤسسات في العملية التخطيط، مع توزيع الأدوار بينها وتحديد وظائفها في العملية التخطيطية، فيمكن أن تكون هناك مؤسسة مركزية يقع عليها التخطيط، وتكون هناك مؤسسات ثانوية تساعدها في العملية، فلا يعني اختصار الجهاز التخطيطي:" على الجهاز المركزي للتخطيط، بل يمكن استكمال الأجهزة التخطيطية على المستويات المختلفة القومية والمحلية منها لتباشر من خلال مهامها ومسؤولياتها المنوطة بها، في الوقت الذي يتولى الجهاز المركزي في المجتمعات رسم الأسس العامة للأجهزة الموجودة، تقوم هذه الأجهزة بوضع التفاصيل والخطط التنفيذية لممارسة مهامها ونشاطاتها في إطار صورة واضحة"[67].

فيمكن أن تسهم في الخطط الوطنية الأجهزة التالية:

- مديريات مختلف الوزارات.
- المجالس الولائية في كامل التراب الوطني.
- الأجهزة الإدارية المختلفة.
- المؤسسات الاقتصادية في القطاع العمومي.
- المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص.
- مراكز البحث العلمي والجامعات.

---

[66]- كمال أحمد، **مرجع سابق**، ص130.

[67]- ماجد سحني صبيح، مسلم فايو أبو حلو، **مرجع سابق**، ص257.

يجب أن يرافق عملية تحديد الأجهزة المعنية بالتخطيط جملة من التشريعات القانونية لتحديد مهام كل مؤسسة وجهاز، وتحديد المسؤوليات التي تضطلع بها كل مؤسسة، لتسهيل عملية التخطيط، و لتتحمل كل جهة مسؤوليتها عند التنفيذ ويمكن محاسبتها عند الانتهاء من عملية التخطيط.

كما يتعين أن يكون الفريق الذي يقوم بإعداد الخطة، متعدد الاختصاصات العلمية والمعرفية، وأن يجمع أفراده بين الخبرة المهنية والعلمية، لأن فشل دول العالم الثالث يرجع إلى فشل أساليبها التخطيطية لأنها من البداية توكل مهمة إعداد الخطط للإداريين الذين يشتغلون في المؤسسات، ولا توكل في غالب الأحيان إلى الخبراء، أو لا تقوم بتعيين فريق من الخبراء يشرف على العملية، مع إقصاء تام لبقية المؤسسات التي يمسها التخطيط من قريب أو بعيد.

1-3- مرحلة تحديد أهداف التخطيط.

بعد أن يتم تحديد المؤسسات والأجهزة المعنية بالتخطيط، وبعد تحديد فريق الخبراء أو المخططين، يأتي رسم الأهداف المراد تحقيقها في المستقبل، وكما ذكرنا سابقا، تحدد طبيعة الأهداف بحسب الموارد المالية والبشرية المتوفرة، وأن لا تكون أهداف خيالية بعيدة عن الواقع، وتختلف الأهداف بحسب طبيعة ونوعية التخطيط ذاته، فيقول مثلا خالد الحامض أن التخطيط الاقتصادي في النظم الرأسمالية يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، أوجزها في[68]:

- تصحيح الانحرافات الناجمة عن طريقة ونمط سير اقتصادياتها الرأسمالية، والتي تظهر في صورة الدورات الاقتصادية كالبطالة، والأهداف هنا تحقيق التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية المادية والبشرية.
- رفع معدل الدخل القومي بحيث لا تختلف الاقتصاديات الرأسمالية عن التقدم الرأسمالي السريع في الدول الاشتراكية.
- تنمية بعض قطاعات الاقتصاد القومي التي تكون مختلفة في نموها أو التي يراد تعجيل النمو فيها بمعدل أدنى.

ومن هذا المنطلق، فان كل تخطيط له مجاله الخاص الذي يشتغل فيه، وانطلاقا منه يتم تحديد طبيعة الأهداف والغايات المراد تحقيقها خلال فترة زمنية محددة الآجال، وأهم وظيفة للأهداف هي مساعدة المخططون في تقييم الخطط بعد القيام بعمليات التنفيذ، فلا يجب أن تكون أهداف هلامية مطاطة غير قابلة للقياس الكمي، كالقول مثلا أن التخطيط يسعى إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية لمجتمع ما، هذا الهدف لا

[68]-خالد الحامض، **مبادئ التخطيط الاقتصادي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، 1976، ص15.

يمكن قياسه في نهاية التخطيط، بل ترسم أهداف واضحة "ف من الضروري أن تكون الأهداف الاجتماعية محددة المعالم بعيدة كل البعد عما يمكن أن نطلق عليه الأهداف النسبية التي تختلف في تحديد مفاهيمها وجهات النظر، وبذلك تصبح بعيدة عن أي قياس قومي موضوعي "[69].

في الأخير، يقوم المخططون بوضع جدول زمني لتحقيق الأهداف، بحيث تكون الأهداف مترابطة فيما بينها، وتحكمها رؤية تكاملية، فلا يجب الفصل بينها إلا لاعتبارات فنية محضة، ويبقى على المخططين فقط النزول إلى الميدان والتحقق من انجازها.

2- مرحلة وضع إطار الخطة.

بعد أن قام المخططون بثلاثة خطوات رئيسية:

- جمع البيانات والمعلومات ووضعها في شكل جداول إحصائية ومنحنيات بيانية، وتم استنطاق كل الأرقام والإحصائيات.

- حصر الموارد المالية والبشرية التي يمكن توظيفها في التخطيط، من خلال تحديد الجهات الممولة لعملية التخطيط كالمؤسسات الحكومية المعنية، أو المؤسسات الاقتصادية وغيرها.

- تم تحديد الأهداف المراد تحقيها، مع الآجال الزمنية التي تلزم لتنفيذها، " وعندما يتم الانتهاء من تجميع البيانات ، والمعلومات وتحديد الأهداف النهائية والوسطية ونظام الأولويات ، يعد المشروع الأول للخطة أي وضع الإطار العام لها، ويبدأ جهاز التخطيط غالبا بالكلمات الإجمالية على أساس التوجهات السياسية للدولة مثل الدخل القومي ومعدل الاستثمار والاستهلاك، ..."[70].

تأتي خطوة وضع الإطار النهائي للخطة، فبعد أن تم وضع العديد من الخطط البديلة، بحيث لا يجب وضع خطة واحدة، ثم القول إنهم بصدد عملية التخطيط، فالأسلوب التخطيطي الذي تكون له فعالية هو من يضع عديد الخطط، ثم يتم اختيار خطة وحيدة بعد القيام باستشارة العديد من الفاعلين الاجتماعيين الذين يمسهم الفعل التخطيطي، سواء كأفراد لديهم خبرات عملية ومهنية كأساتذة الجامعات ذوي الكفاءة العلمية، أو كممثلي المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام، وكممثلي بعض مؤسسات المجتمع المدني .

---

[69]-سميرة كامل محمد، **مرجع سابق**، ص115.

[70]-نبيل السمالوطي، **مرجع السابق**، ص276.

بعد أن تنهي اللجان الفنية المركزية لتخطيط من دراسة المقترحات التي تجمعت لديها، تتولى هذه اللجان إعداد تقرير تفصيلي عن رأيها فيما تقرر، وتحدد الوزارات المختلفة من إقامة المشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، ويجب أن تدرس المشروعات بدقة ويفاضل بينها ثم ترتب في سلم الأولوية عن طريق دراسة الجدوى من هذه المشروعات"[71].

في الأخير، يتم صياغة الخطة في شكل تقرير نهائي متضمنا كافة الأشكال والرسومات والخرائط، وأدوات تنفيذ الخطة، وتقوم الأجهزة التخطيطية بإرسالها إلى مختلف المؤسسات المعنية بعملية التخطيط لاستشاراتها للمرة الثانية، حول الخطة النهائية، قبل أن تصادق عليها، ويشرع بعدها مباشرة في عملية التنفيذ.

3- مرحلة التنفيذ.

تعد هذه المرحلة أساسية في عملية التخطيط، إذ يتوقف عليها نجاح العملية التخطيطية أو فشلها، وان ارتبطت هذه المرحلة بالإجراءات الفعلية في المرحلتين السابقين،" تتمثل هذه المرحلة في ترجمة الخطة والبرامج المتضمنة فيها على السلوك التطبيقي، ومن الضروري هنا التأكد من مستوى الكفاية الإدارية والفنية لأجهزة التنفيذ ضمانا لحسن تنفيذ البرامج المخططة"[72].

ويحتاج التنفيذ إلى إتباع الخطوات التالية[73]:

- دراسة إجراءات التنفيذ هذه الخطة على صعيد مختلف المستويات وفي القطاعات المختلفة.
- تحديد أولويات المشروعات التي تبدأ بها أولا وفقا للشكل المحدد في الإطار النهائي للخطة.
- عدم التجاوز في مرحلة التنفيذ عن التكلفة المادية التي تم تحديدها في الإطار النهائي للخطة.
- عدم تجاوز الزمن المقرر لتنفيذ المشروعات المختلفة.
- تحديد للمشروعات التي تقوم بتنفيذها الأجهزة المركزية.
- تحديد المشروعات التي تقوم بتنفيذها الأجهزة المحلية.

4- مرحلة المتابعة والتقويم:

إن عملية متابعة العمليات التخطيطية، ومرافقة المشروعات عند التنفيذ عملية مهمة في فعالية التخطيط، حيث يجب المتابعة مع التقييم المرحلي، فيمكن أن يجتمع الخبراء أو المخططون، بعد كل فترة زمنية لتقييم

---

[71]-سميرة كامل محمد، **مرجع سابق**، ص117.

[72]-نبيل السمالوطي، **مرجع سابق**، ص277.

[73]-سميرة كامل، **مرجع سابق**، ص106.

معدلات الانجاز حتى يتمكنوا من عملية التدخل السريع في الرفع من وتيرة التنفيذ في حالة صادفت التخطيط بعض المشكلات التي لم يتنبه لها المخططون.

يتطلب التخطيط المتابعة المستمرة لجميع مكوناته مع الجهات المسؤولة عن التنفيذ وتحديد الانحرافات التي قد تبرز بين المخطط والمحقق وكيفية علاجها، كما تتطلب هذه المرحلة وجود عدد من المختصين الذين يقومون ما تم تنفيذه لمعرفة السلبيات وجوانب القصور في الخطة، بصفة دورية، حيث تتطلب هذه المرحلة إعداد التقارير الدورية (ربع سنوي، أو نصف سنوية، أو سنوية)، وتهدف هذه التقارير إلى معرفة العقبات التي ظهرت عند تنفيذ الخطة والأخطاء التي حدثت أثناء عملية التنفيذ وأسبابها حتى يتمكن العمل على بحث هذه السلبيات عند وضع الخطة التالية"[74].

وتهدف عملية المتابعة والتقويم عموما إلى:

- التعرف على ما تم انجازه من مشروعات.
- الوقوف على عوامل الضعف أو القوة في تنفيذ البرامج المخلفة.
- العمل على معالجة أوجه القصور و تدارك الأخطاء.
- إعادة تخطيط بعض البرامج أو الخدمات بصورة توفر للدولة الكثير من الجهد والمال مع ضمان تحقيق تلك البرامج والمشروعات لأهدافها.

إلى جانب المتابعة عمليات انجاز الخطط، يجب أن يكون هناك تقويم موضوعي لما تم انجازه في كل مرحلة، فالتقويم هو:" الأداة التي يمكن عن طريقها الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرامج التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية على المستوى النطاقين المحلي والقومي، كما أن التقويم يعتبر دراسة علمية للمشروعات والمفاضلة بينها من وجهات نظر متعددة الاختيارات انسبها بالنسبة لما تحقق من أهداف الخطة"[75].

وهناك ثلاثة أنواع من التقويم حسب المدة الزمنية[76]:

1- التقييم المبدئي يتم عادة عند بداية البرنامج أو الخطة لتقدير الموقف قبل التدخل المهني أو قبل اتخاذ إجراء بإحداث تغيير أو تغييرات معينة.

2- التقييم المرحلي ويتم مصاحبا لخطوات ومراحل تنفيذ الخطة أو تقييم مراحل الخطة بعد أخرى.

---

[74]-عبد الله بن علي المرواني، **مرجع سابق**، ص28.

[75]-سميرة كامل محمد، **مرجع سابق**، 126

[76]-منى عويس، عبلة الافندي، **مرجع سابق**، ص86.

3- التقييم النهائي يتم عادة عقب الانتهاء من تنفيذ الخطة ككل.

المحور الخامس: مدخل تاريخي إلى التخطيط الحضري.

عرفت كل المستوطنات الحضرية والمدن التي ظهرت عبر مر التاريخ الإنساني نوعا أو شكلا من أشكال التخطيط وتنظيم المجال الحضري، حتى اختلف عن التخطيط الحضري بمفهومه المعاصر، الذي يعود كما بينا سابقا إلى بدايات القرن العشرين.

فمنذ الحضارات القديمة: اليونانية والرومانية التي عرفت شكل المدينة -الدولة، سعى الحاكمون فيها عبر الزمن إلى التحكم في مجالها العمراني، من خلال إقرار بعض الأشكال التخطيطية البسيطة، كتنظيم الشوارع ومداخل المدن، والسعي إلى إحاطة المدينة بأسوار تحميها من الغزاة والمستعمرين، ومحاولة القيام بإحصاء ساكنتها ، وكما سعى السياسيون إلى توفير بعض الخدمات الحضرية كتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب، وتنظيم الأنشطة التجارية داخل المدينة.

لقد مارس الناس التخطيط:" منذ أكثر من خمسة ألاف سنة، إلا أن هذه الممارسة تختلف عن مفهوم التخطيط في عصرنا الحالي، ففيما مضى نمت المدن الأولى نموا طبيعيا نتيجة نمو القرى، فقد كانت أثينا وباريس ولندن قرى صغيرة، ويرجع ذلك إلى صغر حجم المجتمعات المحلية، وافتقار المدن إلى التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تعقد المدن في عصرنا الحالي، هذا فضلا عن سلطة الملوك والحكام التعسفية والتي كانت تحدد مدى التخطيط، وفي ضوء هذه الظروف كان تخطيط المدن فيما مضى يهتم بالموقع وتنظيم المدينة المغلقة"[77].

لذلك، فان التخطيط كفكرة إنسانية لها جذور تاريخية قديمة، فعلى المستوى الفكري أشار أفلاطون في كتابه الجمهورية إلى ضرورة تنظيم المدينة والتحكم في عدد الوافدين إليها، وتنظيم مجالها العمراني، وأشار ابن

[77]- حسين عبد الحميد رشوان، **التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع** ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005، ص61.

خلدون أشار في مقدمته الشهيرة إلى ضرورة توسيع المجال الحضري للمدن، واعتبر العمران مؤشرا على التطور الحضاري للمجتمعات، وأشار إلى أن المدن العربية القديمة كمصر وبغداد ودمشق كان بمثابة عواصم للثقافة والفكر الإنساني، ويعد أهم إسهام له في تمييزه بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، والإختلاف في طرائق المعاش والكسب، أي بمفهومنا المعاصر الاختلاف في النظم الاجتماعية والاقتصادية، وسنشير إلى المراحل التاريخية التي مر بها التخطيط الحضري كمايلي:

1- التخطيط الحضري في العصر الفرعوني.

تعد الحضارة الفرعونية من أقدم الحضارات الإنسانية التي عرفت أول أشكال الاستقرار الحضري، أين انتقلت فيها الإنسانية من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، و عرفت بالتالي نوع من الاستقرار الحضري على ضفاف النيل، وعرفت الحضارة الفرعونية أول نوع من التخطيط الحضري " فعلى سبيل المثال كانت المدينة كاهوم khum من أقدم المدن المصرية التي عرفت التخطيط ، فقد صمم من أجل غرض معين، هو إيواء عمال بناء اللاهون في مصر عام ثلاثة آلاف قبل الميلاد... "[78].

وتشير الدراسات التاريخية أن المصريين أول من قام ببناء المدن بجوار المعابد والأهرامات، وبالتالي حاولوا السعي إلى تنظيم المدينة الفرعونية عن طريق تدخل الحاكمين فيها بطرق مباشرة " رغم أن بعض المدن القديمة نشأت وفق خطة موضوعية وضعها ديمقرطيس في سنة 332 قبل الميلادي، فان التخطيط المدني في العصر الحديث برز في القرن التاسع عشر في دول غرب أوربا وفي أمريكا الشمالية وذلك لمواجهة المشكلات التي نمت عن تزايد أحجام المدن وتباين بيئاتها واحتياجات سكانها"[79].

2- التخطيط الحضري في العصر اليوناني.

عرف تخطيط المدن في العصر اليوناني تطورا ملحوظا، بسبب النمو الحضري الذي عرفته المدن اليونانية القديمة كأثينا واسبرطا، حيث بلغ سكانها بضعة آلاف، وهي نسبة سكانية مرتفعة جدا بالمقارنة بأشكال المستوطنات والمراكز الحضرية في ذلك الزمان، إذ تشير عديد الدراسات التاريخية والحفريات الاركيولوجية والشواهد المادية لهذه المدن، على عظمة العقل اليوناني في مجال الهندسة المعمارية، وعظمتهم في طريقة تنظيم المجال الحضري في هذه المدن، كاحتوائها على أهم المؤسسات الحاكمة كقصور الملوك والمعابد الضخمة، والطرقات الواسعة، وغيرها، مما ينم على التدخل الإنساني في تنظيم المجال العمراني لهذه الأخيرة.

---

[78]- عبدالهادي محمود والي، **التخطيط الحضري ، تحليل نظري وملاحظات واقعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص27.

[79]- فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة**، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص319.

" في العصر المقدوني ظهرت المدن الإغريقية، وكانت توسم بصغر حجمها ثم اتسعت هذه المدن، كما حدث في مدينة أثينا، وأصبح لبعضها ضواحي وموانئ التجارة مثل بريه، وظهرت مدينة كنسوس knosses أولى المدن أوربا على جزيرة كريت، ...، ثم بدأ التحضر ينتشر على أرض اليونان، فظهرت سبارتا وكونيثا korinth وتميزت اسبرطا بطابعها العسكري، أما أثينا اشتهرت بخضوعها لقانون صلون solon"[80].

في المقابل، يعتبر اليونانيون أول من وضع أسس التخطيط الحضري للمدن كمعرفة إنسانية، يستطيع الإنسان من خلالها التحكم في النمو العمراني للمدن وتنظيم الحياة الحضرية، حيث عرف اليونان نشأة الهندسة المعمارية التي اهتمت بالبناء والتشييد العمراني، وكذلك بتنظيم المجال داخل المدن اليونانية" ولعل من أبز الأسماء التي ارتبط بفن التخطيط في العصر القديم هو هيبوداموسHippodamos وهو مهندس معماري يوناني، كان أول من أدخل —طبقا لرواية أرسطو–نظام الشوارع الواسعة، المستقيمة كذلك كان أول من اهتم بمبدأ الحجم المناسب في عملية البناء، واجتهد في تحديد الإجراءات الخاصة بتوحيد المناطق المجزأة على هيئة متناسقة، وتمر حول السوق"[81].

ارتبط الفكر التخطيطي في اليونان بالحركة الفكرية والفلسفية والعلمية التي عرفتها اليونان في ذلك الزمان، حيث انتشرت العلوم والمعارف واعتبر اليونانيون مؤسسوا أغلب العلوم المعروفة في عصرنا الحالي، لذلك التخطيط كفكرة أسهم العلم والمعرفة في تطوره في الجانب النظري، وأسهم النمو الحضري للمدن في تطوره على مستوى الممارسات التطبيقية، وفي هذه المرحلة:" حدثت بعض التطورات الفنية التي مثلت في مجموعها إضافات جديدة للتراث الإنساني، كاختراع الآلات الحديدية والأسلحة وبناء السفن، وغير ذلك من وسائل التقدم الفني التي استوعبها النشاط التجاري ، واقترن ذلك بزيادة التخصص في الصناعات الحرفية، وقد انعكس ذلك كله على حجم المدينة اليونانية التي أخذت في الاتساع بدرجة ملحوظة، حتى أننا نجد مدينة أثينا استوعبت ما يقارب المائة ألف نسمة"[82].

وفي الحضارة اليونانية تأثرت مدنها بأفكار أفلاطون الذي يعتبر أول مخطط للمدن في العالم، فكان أفلاطون يركز على أهمية موقع المدينة ويختار أعلى نقطة في المدينة للبناء الاكربول وهو عبارة عن مركز أو معبد لرجال الدين وكانت تقسم المدينة إلى اثنا عشر منطقة متساوية من حيث المردود الإنتاجي وليس المساحي، وتقسم الأرض إلى أربعين أو خمسين عقارا، وكل عقار يقسم في المدينة وآخر في أطرافها، وكل

---

[80]– حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص66.

[81]– عبد الهادي محمود والي، **مرجع سابق**، ص27.

[82]- السيد عب العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري**، ج1،دار المعرفة الجامعية ، 2001، ص120.

مواطن يسكن في المدينة وفي أطرافها كذلك يقسم السكان إلى اثنا عشر مجموعة لكل مجموعة الاهها الذي تعبده"[83].

3- التخطيط في العصر الروماني.

تعد الحضارة الرومانية حضارية عسكرية بامتياز، لأنها حضارة كانت الحرب وفنونها مقوم معاشها الاقتصادي، فعرفت من هذا المنطلق بتعزيز البناء والهندسة العسكرية كالحصون والقلاع الضخمة، إلى جانب ذلك عرفت تطورا في مجال الطرقات والجسور، لتسهل حركة الجيوش الرومانية في عمليات الحرب والإغارة على بقية المجتمعات، ولعل أبرز سمة في التخطيط الروماني للمدن يتمثل في البعد الوظيفي لاستخدام الأرض الحضرية، حيث يحرص الرومانيين على تحصين المكان عسكريا، قبل التفكير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حتى المسارح والمراكز الثقافية كانت ساحات للمواجهات والصراعات الحربية أو الاستعراضات العسكرية.

ومن المتغيرات التي أثرت على تخطيط المدن في العصر الروماني، هو النمو الحضري للمدن الرومانية، فبلغ سكان بعض المدن مليون نسمة، وهي تعتبر كثافة سكانية عالية في تلك المرحلة التاريخية، ففي العصر الروماني:" بلغ عهد سكان المدينة روما حوالي المليون نسمة وأنجزت روما القصور والنصب التذكارية، وظهرت فيها الإيحاء المختلفة، واعتبرت روما مدينة التناقضات فهي ملقى المناطق الفاخرة والمناطق المخلفة ، وقد وسعت روما راسيا وأفقيا "[84].

واعتمد الرومانيون في التخطيط على التخطيط الشطرنجي، أي تقسيم المدينة إلى مجموعة ممرات واسعة تكون في شكل تعامدي فيما بينها،" اعتمد التخطيط الشطرنجي بسبب طبيعة أرضهم المستوية، وكانت الممرات متعامدة، ويوجد في المدينة ممران رئيسيان متعامدان وهما أعرض من باقي الممرات وكان يطبق عليهما اسم (السكاردو) و(اليدمانكاسو) وفي مكان تقاطعهما تتشكل الساحة التي كانت اسمها Firum وهي محاطة بأبنية حكومية ومعبد ومسرح وغيرها، ومع الزمن انشقت إلى ساحتين الأولى مخصصة للتجارة والأخرى للنشاط السياسي والديني، ومثال على ذلك مدينة روما"[85].

أصبح شكل المدينة اليونانية نموذجا احتذى به الرومان، وان كانت المدينة الرومانية:" أصبحت أكثر عدادا في وظائفها عن المدينة الإغريقية وحلو الرومان ميدانهم إلى مركز اجتماعي وحضاري رئيسي، وظهر

---

[83]- عبد الله الحسيني عبد اللطيف وآخرون، **نظريات تخطيط المدن**، الموقع الالكتروني: www.urban-comm.gov.eg

[84]- حسين عبد الحيمد رشوان، **مرجع سابق**، ص67.

[85]- نور قرمة، كارنا خوري، **تخطيط المدن، الجامعة العربية الأوربية**.

ذلك في تركيز الوسائل الدينية والإدارية في أماكن خاصة، ولعل في مدينة روما المثل الواضح على ذلك، فقد كانت أعظم المدن في عصرها، وشهدت اهتماما كبيرا في خدماتها الصحية والترفيهية حتى بلغ عدد الحمامات بها في وقت من الأوقات تسعة مائة حمام، وألف ومائتي نفورة وخمسة مائة مخزنا في المدينة وحولها"[86].

4- التخطيط الحضري في العصر الوسيط .

بعد ظهور الديانة المسيحية في أواخر أفول الحضارة الرومانية في القرن الخامس الميلادي، وانتشارها في كامل أوربا، وتحولت من رؤية دينية إلى نظام معرفي سيطر على مختلف مجالات الحياة الفكرية في أوربا في القرون الوسطى، لذلك نهلت الأفكار التخطيطية في هذه القرون من اللاهوت المسيحي، حيث شيدت العديد من الكنائس والكاتدرائيات التي تظهر عظمة الديانة المسيحية، وعظمة رجال الدين في استيلائهم على النظم السياسية، وتوجيهها لخدمة مصالحهم ومصالح الطبقة الإقطاعية " وفي العصور الوسطى كانت الكنيسة هي القوة الوحيدة التي سادت غرب أوربا وفاقت سلطة رجال الدين سلطة النبلاء، وسيطرت على المدن قوى روحية خالصة فالكاتدرائية والقصر والقلاع والحصون كانت أساسا جوهريا في بناء المدينة"[87].

لذلك، ارتبط الفن المعماري في هذه المرحلة في أوربا بحالة الركود الاقتصادي والجمود الفكري الذي عرفته خلال القرون الوسطى، حتى وان كشفت الآثار العمرانية على عظمة انجازات العقل الأوربي في مجال الكنائس والأديرة المسيحية، إلا أن النظام الاقتصادي الذي ساد أوريا في تلك المرحلة عرف بالنظام الإقطاعي القائم على النشاط الزراعي، لذا لم تنمو المدن بشكل كبير، بل ظلت مدن ذات أحجام سكانية بسيطة، فلم تعد المدينة:" هي المركز، بل كانت الضيعة أو الحصن والقلعة مركز السيطرة والضبط، وباختصار، شهدت الفترة من القرن الخامس حتى القرن الحادي عشر " عصر الظلام الحضري" إذا جاز لنا هذا التعبير، فالاقتصاد اقتصاد استهلاكي يقوم على الزراعة أولا، ووسائل الاتصال بين المجتمعات يكاد يكون منعدما تماما، أما المدن لم يبق لها إلا الاسم"[88].

ومن هذا المنطلق، كانت المدينة من الناحية التخطيطية تقوم على مركزية الكنسية أو الكاتدرائية في عملية الإنشاء والتطوير الحضري، وعلى أساسها يتم تقسيم المدينة وتقسيم مجالها الجغرافي، وكأن وظيفة التخطيط أصبحت متعلقة بتوفير البعد الروحي الديني للإنسان الغربي في المدينة، فكانت المدينة في العصور الوسطى:" تلتف حول الكاتدرائية وتضم ساحة رئيسية وأسواقا، الكاتدرائيات أو الكنائس لعبت نفس الدور

---

[86]- فحي محمد أبو عيانة، **جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة**، دار المعرفة الجامعية، 20006، ص72.

[87]- حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص68.

[88]- السيد عبد العاطي السيد، **مرجع سابق**، ص123.

الذي لعبته المساجد في المدن الإسلامية، وفي بعض الأحيان لم تكن ساحة المدينة إلا ملتقى لشوارع بسيطة نادرا ما تكون مستقيمة وكانت الشوارع الرئيسية بأبواب المدينة وقد تمتد خارج الأسوار"[89].

أدت حالة الركود الاقتصادي والسياسي إلى حالة من الركود على المستوى المعرفي والثقافي والعلمي، فلم يعرف تخطيط المدن أية أفكار جديدة في هذا المجال، بل ظل ينهل من الفكر التخطيط الروماني القائم في أساسه على التخطيط الشطرنجي، أما من الناحية الهندسية فعرفت بعض مدن غرب أوربا انجاز العديد من الكاتدرائيات التي لا تزال إلى يومنا هذا شاهدة على عظمة العقل الإنساني في تلك المرحلة، كالكنائس الموجودة حاليا في روما وفي فرنسا وفي اسبانيا.

5- التخطيط الحضري في العصر الإسلامي.

على النقيض مما حصل في أوربا بعد سيطرة المسيحية على مختلف مناحي الحياة، كانت الديانة الإسلامية بداية انبثاق حضارة عمرت لأكثر من سبعة قرون، عرفت تطورا في كافة المجالات العمرانية والتجارية والاقتصادية والسياسية، وتمثل المدن التي بناها المسلمون صورة صادقة للحضارة الإسلامية:" مازلنا نراها اليوم في العديد من المدن الإسلامية من بخارى وسمرقند في الشرق الإسلامي إلى فاس ومراكش في الغرب العالم الإسلامي، حيث اختار المسلمون المواقع المميزة وأضافوا عليها فنونهم المختلفة والمتعددة في شتى المجالات، حيث أنجزت هذه المدن باتجاهات تخطيطية وعمرانية كانت وحيدة احتياجات وظروف سكانها، ولم يكن فيها علم التخطيط معروف بمفاهيمه ونظرياته المعاصرة"[90].

عرفت المدن الإسلامية العديد من النظريات التخطيطية، حيث سعى المفكرون والمخططون إلى تنظيم مجالها الحضري، عن طريق توزيع الأنشطة المختلفة على المدينة، والعمل على التحكم في مجالها العمراني، وتختصر عناصر تخطيط المدينة الإسلامية في ثلاثة :

أولا الوظيفة التي قامت من أجلها المدينة الإسلامية، حيث تشير الدراسات إلى أنها اضطلعت بالكثير من الوظائف التي توزعت بين الوظائف العسكرية والوظائف الاقتصادية والدينية:" اختلفت الأهداف التي أنشئت من اجلها المدن الإسلامية فمنها ما بدأ على هيئة معسكرات حربية، ثم تطور إلى هيئة مدنية كالبصرة والكوفة

---

[89]- عبد الله الحسيني عبد اللطيف وآخرون، نظريات تخطيط المدن، **مرجع سابق**، ص5.

[90]- مصطفى كامل الفرا، شيماء جهاد الهيمسي، **تخطيط المدن بين المضمون الإسلامي والمضمون الحديث(دراسة مقارنة)**، IUG Journal of Natural and Engineering Studies; Vol,21,n1, p123, 2013http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

والفسطاط والقيروان، ومنها ما اتخذ لأغراض إدارية كواسط، ومنها ما أنشئ كعواصم أو حواضر للدول التابعة كبغداد والقاهرة وفاس وغيرها، ومنها ما كان في بداية مناطق ارتكاز حصينة للدفاع، وبمرور الزمن غلب عليها الطابع المدني وتحول إلى مدن كالرباط والمونستير ومجريط-مدريد-وغيرها"[91].

أما العناصر التخطيطية للمدينة العربية والإسلامية المتعلقة بالشوارع الجارية والأسواق و المساجد، فتظهر الصورة العامة للمدينة الإسلامية القديمة:" ككتلة متلاحمة الأجزاء، تلزم مبانيها بارتفاع يكاد يكون ثابتا فيما عدا المساجد التي ترتفع مآذنها في السماء، وتعبر مساحات الظلال الكبيرة التي تغطي المدينة عن الهيكل المعماري

بأبنيتها المتداخلة وأفنيتها المتعددة التي تستقطب حياة السكان إلى الداخل، وكثيرا ما تظهر الأسواق المغطاة وهي تمتد في خطوط انسيابية معبرة عن محاور الحركة في الأحياء المختلفة"[92].

وعنصر آخر يظهر خصوصية التخطيط العمراني في المدينة الإسلامية يتمثل في النسيج العمراني المتضام:" نسيج المتضام حيث ساعد اتجاه الحياة التي فرضتها الظروف البيئية والطبيعية والاجتماعية على تأكيد هذا المظهر التخطيط للمدينة في العصور الإسلامية، ويمكن تعريف النسيج المتضام بأنه نمط عمراني يتم فيه تجاوز تلاصق كل المباني المعمارية، وهي تمتاز بأعمال المرونة والتكيف في تخطيطها وتمتاز أيضا بخصوصيتها العالية وهيأتها المميزة، لذلك تمتاز المدينة التراثية بالتدرج في نسيجها الحضري وعلى جميع المستويات"[93].

6- التخطيط الحضري في عصر النهضة الأوربية.

في بدايات القرن الخامس عشر بدأت أوربا تستعيد عافيتها الحضارية، فبعد قرون من الانحطاط والتخلف الحضاري، بدأ عصر أطلق عليه الفلاسفة والمؤرخون بعصر النهضة، وميز هذا العصر مجموعة من الأعمال الفكرية والأدبية و الفلسفية التي اعتبرت بمثابة البدايات التأسيسية لعصر الحداثة الغربية، وامتاز هذا العصر بمجموعة من الأعمال العمرانية كتشييد العديد من المتاحف ودور الأوبرا والمسارح، والمراكز الثقافية.

ترك عصر النهضة بصمات هائلة على الهندسة المعمارية والهيئة التخطيطية للمدن الأوربية التي عرفت انتعاشا اقتصاديا وتجاريا في تلك الفترة، كمدن روما وفلورنسا وفينا وباريس وغيرها، وعهد المشغلون

---

[91]- محمد عبد الستار غثمان، **المدينة الإسلامية**، المجلس الوطني للثقافة والفن والآداب، الكويت، عدد128، 1990، ص85.

[92]- عبد الباقي إبراهيم، **تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة**، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مصر، 1982، ص29.

[93]- عبد الجليل ضاري السعدون، **الاعتبارات التخطيطية والتصميمية للمدن التاريخية القديمة العربية**، حالة دراسة (مدينة كربلاء)، مجلة كلية التربية، واسط، جامعة بغداد، عدد10، ص312.

بالتخطيط الحضري والبناء إلى:" إزالة الجدران المتزاحمة، وهدم الحظائر والحوانيت الخشبية والمنازل، وأنشئ بدلا منها القصور النبلاء والمباني العامة الحكومية، وقام المخططون باختراق الأزقة المتعرجة لإنشاء الشوارع المستقيمة والخط الأفقي المتواصل للسقوف والأقواس المستديرة وتكرار عناصر متجانسة على واجهة المبنى"[94].

وقد اعتمدت أجهزة التخطيط في هذه المرحلة على النظم السياسية الملكية التي سادت أوربا، حيث سعى الأمراء والنبلاء إلى تنظيم المجال الحضري للمدن، والقيام بإصلاحات معمارية وتشييد العديد من القصور والكاتدرائيات التي لا تزال إلى يومنا هذا، كما كان للحركة التجارية التي عرفها المدن الايطالية في تلك الفترة الأثر البارز في تطور الفن المعماري، وما رافقها من حركة انسانوية في الآداب والفلسفة، ومن تطور في مجال العلوم والمعارف، الذي أدى إلى ظهور طبقة من المهندسين والمصممين ممن اعتنوا بالجوانب الجمالية لعمران المدينة الأوروبية.

7- التخطيط الحضري في العصر الحديث.

أدت الثورة الصناعية التي عرفتها المجتمعات الغربية في أواخر القرن الثامن عشر إلى تغيرات اجتماعية هائلة على مستوى البنى الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول، حيث أدى ظهور التصنيع في المدن والمراكز الحضرية إلى هجرات ريفية إلى هذه الأخيرة، وتضاعف عدد ساكنيها إلى ثلاث أو أربع مرات، فأدى هذا النمو الحضري إلى نمو عمراني كبير للمدن الغربية لم تعرف له نظير في التاريخ"اقترن النمو الحضري بتغيرات جذرية في الأساس الوظيفي للمدينة الحديثة الأمر الذي انعكس بوضوح على بنائها الايكولوجي مما جعلها تكشف عن خصائص مختلفة إلى حد كبير عن خصائص مدينة العصور القديمة والوسيطة، ويحتل التصنيع في هذا الصدد مركز الصدارة بين عوامل النمو الحضري والتغير الايكولوجي للمدينة من ناحية أخرى، أن هناك اتفاقا عاما بين مختلف الدراسات التي اهتمت بتتبع مراحل النمو الحضري على أن الصناعة-وبخاصة في مراحلها الأولى –مسؤولة في المقام الأول عن انتشار وتعميق الاتجاهات الحضرية "[95] .

أدى هذا النمو الحضري للمدن الأوربية في عصر الثورة الصناعية، إلى تغييرات هائلة في بناءاتها الايكولوجية والمرفولوجية، وتوسعت المدن خارج الحدود الكلاسيكية التي رسمت لها، كما عرفت المدن ظهور الكثير من المؤسسات التي لم تكن معروفة في السابق، كالمؤسسات الخدماتية، والمؤسسات الصناعية، وتطورت وسائل النقل، وأصبحت هذه المدن تعرف أنشطة تجارية مختلفة، فأثرت كل هذه التغيرات على الشكل

---

[94]- حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص72.

[95]- السيد عبد العاطي السيد، **مرجع سابق**، ص127.

الخارجي للمدينة، ودفعت بالقائمين عليها إلى إعادة النظر في مخططاتها:" عرف المدينة في عصر الصناعي حولا جذرية في نسيجها العمراني، في البداية، ظهر المصانع والمستودعات، وأماكن تبادل السلع وظهرت مؤسسات جديدة خاصة بالحياة الاجتماعية، والسكن الاجتماعي الجماعي..." [96].

والملاحظ أن الصناعة التي أدت إلى نمو حضري في أوربا، هي العامل نفسه الذي أدى إلى التحضر في بقية المدن في العالم، وان حدث بطريقة غير مباشرة، حيث أصبح العالم يتبادل السلع والبضائع بطريقة لم يعهدها في سابق التاريخ الإنساني، لذلك تركت الثورة الصناعية أثارها على مختلف المدن والحواضر في العالم، ولم يقصر تأثيرها على المدن الأوربية فقط:" فمع مولد القرن العشرين ظهرت المدن الميتروبولتية، وهي مدن ضخمة يتراوح عدد سكانها ما بين الخمسة ملايين وخمسة عشر مليونا، وقد ظهرت هذه المدن في كل الدول المتقدمة، والدول النامية بآسيا وإفريقيا، فقد أدى الاتصال بين الدول المتقدمة وغير المقدمة في ظهور مستويات عالية من الاستهلاك انعكس على مدن البلدان النامية، ...، فهناك مدن مثل البرازيل ونيروبي ونيودلهي وأنقرة وكولومبو لم تمر بثورة صناعية كما هو الحال في مدن غرب أوربا، ومع ذلك فأنماطها الايكولوجية وأساسها التكنولوجي ونشاطها الاقتصادي يعكس مظاهر القرن العشرين"[97].

إن تأثير الثورة الصناعية على الهيكل العمراني للمدن وتخطيطها الحضري كان له الكثير من الآثار الإيجابية أيضا، والتي يمكن الإشارة إلى بعضها في مايلي[98]:

1- انتشار المصانع داخل المدن للاستفادة من وفرة الاقتصاد الحضري، الذي يقلل نفقات الإنتاج التي يتحملها أصحاب المصانع ، والتي من أهمها :

- توفر الأيدي العاملة والسكن والخدمات الارتكازية (الماء والكهرباء والمجاري والهاتف).
- وسائل النقل والاتصالات، ووجود أسواق تصريف البضائع وتأمين الخدمات المصرفية.
- تركز رجال الأعمال والمصانع في المدن كقاعدة مكانية تمكنهم من الاتفاق فيما بينهم وإقامة الكارتلات والاتحادات الاقتصادية لحماية إنتاجهم والتحكم بالأسعار.

– أدى صنع السيارات والقطارات والطائرات ووسائل الاتصالات إلى توسع المدن بسرعة .

– تحرر الصناعة نفسها من قيود المكان والمسافة، وانطلقت من الناحية السوقية من المحلية إلى الإقليمية والدولية.

---

[96] -Mouia Saidoun, Ibid., p46.

[97]- حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص128.

[98]- محمود حيدان قديد، **التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية، إمارة دبي نموذجا**، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي غير منشورة، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص26.

- تكريس مفهوم استعمالات الأراضي وتصنيفها بشكل وظيفي، حيث ظهرت أحياء جديدة حول المدينة القديمة، وظهرت مناطق الصناعات الخفيفة، وأخرى للصناعات الثقيلة ومنها مناطق تخزين.

-الإسهام الفاعل في تطوير فن العمارة والتخطيط، حيث استخدمت الآلات والمعدات الحديثة في مجال البناء، وصناعة مواد البناء الجديدة التي لم تكن معروفة سابقا.

-إن هذه العوامل الإيجابية للثورة الصناعية كانت بمثابة الركيزة الأساسية التي دفعت بالمخططين إلى التفكير بإنقاذ تلك المدن من خلال أفكارهم الحديثة ونظرياتهم المتنوعة والتي عبرت عن إبداع المخططين وتفننهم في تخطيط المدن بما يوفر البيئة المريحة والآمنة للإنسان.

-كان للثورة الصناعية وما تلاها من انجازات في مختلف الأنشطة الإنتاجية من صناعة وزراعة واقتصاد، والخدمات التي تطورت بسببها، وكان لها الدور الأساسي في جعل التخطيط العمراني ذو مسار حضاري يؤدي إلى تقليل المسافات الزمنية للوصول إلى مراكز الوحدات الإنتاجية كالمصانع والمزارع وربطها بشبكة من الطرق الرئيسية والفرعية، والارتقاء بنظم وتخطيط المواصلات، وظهور المدن العمالية القريبة من المراكز الإنتاجية، وترسيخ ما يسمى بإدارة الوقت في مفهومنا المعاصر (وهو من المفاهيم الوليدة في عالمنا العربي أو أنه ما زال في طور المهد في بعض الدول) .

-كما كان للثورة الصناعية دورا هام في تطور منظومات القوانين والتشريعات العمرانية لدى الدول الصناعية خاصة في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، تلك التشريعات التي كانت أداة مهمة في توجيه الاقتصاد الحضري وتنظيم التنمية العمرانية والتحكم بإنجاز المشاريع التنموية المنبثقة عن ذلك التطور في الفكر العمراني ، نتيجة البحث عن الحلول التخطيطية كما أسلفنا سابقا .

- في البداية كان تخطيط المدن يتم بطريقة عشوائية من طرف المهندسين والمعماريين، و لم تكن له أي وجهات نظر أو معارف،" فقد كانت عملية التخطيط الحضري أو تخطيط المدن حتى ستينات القرن العشرين، عمل يمارسه المعماريون والمهندسون فقط ، حيث يقومون بوضع الخطط الحضرية ، من خلال إعداد المخططات الرئيسية التي تركز على النواحي الظاهرية من التصميم الحضري ، وتم إعداد هذه التصورات كأفكار معمارية للبنية الأساسية مدعومة بشبكات المرافق العامة، كما هو الحال عند تشييد المباني أو المجمعات العامة"[99].

ونشأ التخطيط كمنهج علمي منذ بدايات القرن العشرين، أول من أدخل لفظ التخطيط في تعريفه للنشاط القائم في المجتمع هو الاقتصادي النمساوي " كريستينشوسيندر C.Shzhnder " في مقال طبع عام

[99]- **المرجع السابق**، ص27

1910 وقد أخذ هذا الإصطلاح شكلا تطبيقيا ظهرت آثاره من خلال انجازات الإدارة العسكرية في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى"[100].

وتم استخدم التخطيط لأول مرة في الاتحاد السوفياتي في الجوانب الاقتصادية، من خلال وضع خطط محددة بفترات زمنية يتم فيها حصر الموارد المالية والبشرية لتحقيق مجموعة من الأهداف، لكن عملية التخطيط لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدته إلى الجوانب العمرانية للمدن، وهو ما يعرف بالتخطيط الحضري، والذي طبقته حتى الدول ذات التوجه الليبرالي الاقتصادي كالولايات المتحدة الأمريكية" ففي الولايات المتحدة الأمريكية قام الحكومات ببناء المدن خاصة بعد الانهيار الاقتصادي عام 1930، وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية، واهتم المسؤولون بمشاكل المدن الاجتماعية، وهو ما نسميه التخطيط الحضري، وأنشئت المدن باعتبارها جزءا من البرامج الصناعية وشيد العواصم لتقوم بأعمال الوظائف الحكومية واهتم مخططوا المدن بالشؤون الخاصة بالصحة وازدحام المواصلات"[101].

أدى النمو الحضري للمدن في العالم المتقدم أو في مدن العالم الثالث إلى الاهتمام بالتخطيط الحضري كأداة فعالة للتحكم في النمو الحضري للمراكز الحضرية، كما كان للتطور العلمي والمعرفي تأثيرا كبيرا في تطور التخطيط على المستوى النظري من خلال إنشاء العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية التي تدرس التخطيط كتخصص علمي، وحتى على المستوى العالمي أنشئت العديد من المنظمات الدولية التي تنشر تقارير سنوية عن الحياة الاجتماعية في المدن، وعن معدلات التحضر ومختلف المشكلات الصاحبة له، وتسعى إلى الإسهام في تحسين الحياة في المستقرات الحضرية عن طريق وضع جملة من المؤشرات التي تتناول استخدامات الأرض واستفادة السكان من الخدمات الخضرية، ومعدلات الأمن وغيرها.

[100]– سامية فهمي وآخرون، **طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1985، ص92.

[101]– حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص77.

المحور السادس: التخطيط الحضري(مبادئ وأسس).

يخضع التخطيط الحضري إلى جملة من المبادئ والأسس التي يجب مراعاتها عند إجراء العمليات التخطيطية، ويتوقف على هذه الأسس والمبادئ فعالية الخطط الحضرية أو فشلها، لذا من الضروري وعي المخططين بهذه الأسس التي تعد بمثابة قواعد توجيهية تسهم في الأخذ بالأبعاد العلمية في انجاز وتنفيذ مختلف المشروعات في المدينة، سنتناولها في مايلي:

1- الوعي بطبيعة الظواهر الاجتماعية والفيزيائية التي يتعامل معها التخطيط في المدينة:

1-1- الظواهر الاجتماعية الحضرية.

تولد البيئات الاجتماعية الحضرية جملة من الظواهر الاجتماعية التي تجعلها تختلف كلية عن بقية الظواهر الاجتماعية الموجودة في البيئات الأخرى، فالظواهر الحضرية تعكس بشكل ما طبيعة الإطار المادي العمراني للمدينة، وتتصف هذه الظواهر بالتعدد والتعقد مما يجعل عملية التعامل معها في التخطيط أمرا في غاية الصعوبة.

ومن هذا المنطلق، يعتبر الوعي العلمي لطبيعة الظواهر الاجتماعية الحضرية من أهم المتطلبات الأساسية في عملية التخطيط الحضري، فالتعرف على الظواهر الحضرية يمكن أن يسهم في عملية التحكم فيها أو توجيها، لكن مع الدراية المعرفية التامة بها، وبتعقدها وتداخلها مع الظواهر العمرانية داخل البيئية الحضرية، نذكر بعض الظواهر على سبل التلميح في مايأتي:

- تعد البيئة الاجتماعية الحضرية من أكثر البيئات ميلا إلى عدم التجانس الاجتماعي، بسبب التعددية الطبقات والفئات الاجتماعية التي تسكن المدينة، بالإضافة إلى التعددية الثقافية واللغوية، مما يجعلها بيئية اجتماعية غير متجانسة على الدوام، لذلك يجد المخططون صعوبة في التعامل مع هذه البيئة، ولقد أشار ويرث أن:"

اللاتجانس هو إحدى الخصائص المدينة ونتيجة مباشرة لظروف اقتصادية(تقسيم العمل)، واجتماعية (الاختلافات والفروق) من ناحية الأخرى"[102].

– التعددية الثقافية في المجتمعات الحضرية، بسبب الهجرات الريفية من جهة، وبسبب الوافدين وحركة العمال التي تنقل إليها العديد من العمال من مختلف الجنسيات والثقافات، لذلك يؤدي هذا التعدد الثقافي إلى انغلاق الجماعات الاجتماعية داخل أطرها التقليدية مما يؤثر سلبا على بعض مشروعات التخطيط الحضري للمدن، بالإضافة إلى التركز العرقي والثقافي في بعض المناطق والأحياء داخل المدينة، ورفض ساكنيها فكرة الترحيل أو مغادرة أحيائها" حركة الانتقال إلى الضواحي مثلا، كانت مدفوعة في بعض الأحيان بعدد من القيم والأفكار التي يتمسك بها سكان الضواحي أو النازحين إلى الإقامة فيها، كما أن الكثير من القرارات المرتبطة بعمليات تخطيط المدن تكشف وباستمرار عن تأثير القيم– من خلال القوة الاجتماعية–لدى صانعي القرار في هذا المجال"[103].

– يصاحب النمو الحضري للمدن في الغالب وبخاصة في المجتمعات الحضرية للبلدان النامية، تنامي العديد من المشكلات الاجتماعية، كظاهرة الفقر الحضري، وظاهرة الجريمة والتسول وظاهرة العمراني العشوائي، أو ما يعرف بالأحياء المتخلفة أو القصديرية والبيئة السكنية الهشة، لذا يجد المخططون صعوبة في التعاطي مع الظواهر الاجتماعية التي تتداخل فيما بينها، وتتعقد إلى درجة لا يمكن حلها أو حلحلتها، وتفقد المشاريع الحضرية فعاليتها، ويستسلم المخططون أمام قتامة الواقع الحضري وتعدد اشملاه، لذلك من المهم أن يكون الوعي بالمشكلات الحضرية في شقها الاجتماعي من أهم المتطلبات الأساسية في عملية التخطيط الحضري.

1–2– الظواهر العمرانية.

تأتي الظواهر العمرانية من حيث الأهمية في الدرجة الثانية وان كانت امتداد للظواهر الاجتماعية، ، فهنالك العديد من الظواهر العمرانية والفيزيقية التي يجب أن يأخذ بها المخططون عند إعداد الخطط المختلفة، ويعتبر الوعي العلمي بها وبدرجة تأثيرها على المجال الحضري والعمراني في المدن من المتطلبات الأساسية في التخطيط الحضري المعاصر، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

– تتمثل أكثر الظواهر العمرانية تجليا في المدينة في الوظائف التي تشغلها استخدامات الأرض الحضرية، فمن المعلوم أن استخدام الأرض يعتبر الهدف الأساسي والرئيسي للتخطيط الحضري، بيد أن الوظائف التي تشغلها

---

[102]- إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، منشورات جامعة قسنطينة 2004، ص81.

[103]- السيد عبد العاطي السيد، **مرجع سابق**، 349.

الأرض الحضرية للمدينة القائمة تعد من أكبر المتطلبات التخطيطية، لأن الرؤية للمستقبلية للمدينة تتأسس على الاستخدامات الحالية، فيجد المخططون صعوبة كبيرة في التعامل مع ما هو وظيفي ولا يمكن لهم في الغالب تغييره أو تجاوزه" اختلاط استخدامات الأرض داخل المدينة، إذ يلاحظ أن هناك مباني معدة كمساكن تتحول إلى مكاتب إدارية، وأن هناك مناطق للصناعة تتحول إلى مخازن أو ورش، وان هناك أراض زراعية تتحول إلى مباني أو مرافق معمارية مختلفة"[104] ، تعد ظاهرة تغيير وظائف استخدامات الأرض من أكثر الظواهر انتشارا في المدنية الجزائرية المعاصرة، حيث نلحظ ذلك التداخل بين الوظيفة السكنية والتجارية في الكثير من المناطق الحضرية.

– تأتي ثاني الظواهر الحضرية والعمرانية التي تعاني منها المدن ممثلة في إشكالية التوزيع الجغرافي للمرافق والمؤسسات الخدمية، حيث يعد توفيرها من أهم المتطلبات الأساسية للتخطيط الحضري، ويعتبر توزيعها جغرافيا داخل المدينة نوع من ضمان التوزيع العادل للخدمات على ساكني المجتمع الحضري، " في هذا السياق يلاحظ اليوم الهوة بين الزيادة السكان وزيادة الحجم وقدرة المرافق والخدمات المختلفة في كثير من مدن العالم الثالث فغالبا ما نجد أن سكان المدينة وبخاصة في العالم الثالث يزدادون بدرجة أعلى من زيادة المرافق والخدمات وهذا يرجع إلى النمو الطبيعي والى الهجرة من الريف إلى المدينة"[105] .

2– خصائص التخطيط الحضري.

هناك مجموعة من الخصائص التي تجعل التخطيط الحضري يختلف عن بقية أنواع التخطيط، كالتخطيط الاقتصادي أو التخطيط الصناعي، أو التخطيط التربوي، وغيرها، وتتمثل هذه الخصائص في جملة من محددات البيئية الاجتماعية الحضرية من جهة، ومن جهة أخرى النظر إلى المدينة كمنظومة من العناصر التي تتكامل وتتداخل فيما بينها، ونجمل أهم خصائص هذا النوع من التخطيط في:

– يحتاج التخطيط الحضري إلى جملة من العلوم والمعارف عند إعداد خططه، ففي السابق كان المخططون يميلون إلى الأخذ فقط بالأبعاد المادية العمرانية بينما يميلوا مخططوا اليوم إلى الأخذ بالجوانب الاجتماعية والسلوكية في عملية التخطيط الحضري،" يحتاج التخطيط بصفة عامة، والتخطيط الحضري بصفة خاصة إلى

---

[104]- هاشم عبود المسوي، حيدر صلاح يعقوب، **مرجع سابق**، ص20.

[105]- هاشم عبود المسوي، حيدر صلاح يعقوب، **مرجع سابق**، ص20.

إطار واسع من المعرفة، ويدخل في هذا الإطار جمع المعلومات وتسجيلها ونشرها، وهذه المعلومات تتصل بطبيعة الحياة الحضرية، والإمكانات المتاحة، والنظم الاجتماعية القائمة، والتحديات التي تواجه المخططين"[106] .

-يشترك في عملية التخطيط الحضري العديد من التخصصات العلمية، كالجغرافيا، الهندسة العمرانية، العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع الحضري، العلوم الزراعية، ...الخ، وكل تخصص معرفي له جانب يغطيه في عملية التخطيط، ويسهم تعدد التخصصات العلمية من الإحاطة الكلية بالواقع الاجتماعي الحضري.

- خاصية البعد التكاملي للتخطيط الحضري مع السياسات العامة للدولة، فيجب أن ينهل المخططون من التوجهات العامة التي أقرها التخطيط الإقليمي في جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الضروري أن ينهل التخطيط من الرؤية الإستراتجية الشاملة التي تتبناها الدولة في مجال التهيئة المجال والتعمير الحضري، وأن من المقومات الأساسية لنجاح التخطيط الحضري، أن ينظر إليه في إطار الخطة القومية الشاملة، ومن هنا فان مثل هذه الخطة لا بد أن تكون قائمة على أفق واسع يتضمن توجيه النمو الحضري ومواجهة مشكلاته إلى جانب الأهداف الأخرى التي تهم بها"[107].

على سبيل المثال، فان مدينة جزائرية كمدينة سطيف، يجب أن ينهل فيها التخطيط الحضري من التوجهات العامة لسياسات إقليم الهضاب العليا كما تم رسمها على المستوى المركزي.

- النظر إلى المدينة كمنظومة حضرية، تتشكل من مجموعة من العناصر، والتي تجمع بين العناصر الاجتماعية والثقافية والعناصر العمرانية، لذلك يجب عند إعداد الخطط النظر إلى المدينة وفق رؤية تكاملية، وعدم النظر إليها برؤية تجزيئية " استخدام مفهوم النظم و النسق يقصد بذلك معالجة البيئة الحضرية وتخطيطها كوحدة تترابط مكوناتها وعناصرها مع بعضها البعض، ومعالجة النظام كوحدة ينبع من كونه عبارة عن بنية تكون من عناصر وروابط وتشكل الروابط والعناصر شبكة من العلاقات التي تتكون في مجموعها وحدة نظام"[108].

- يرتبط التخطيط الحضري بأجهزة و مؤسسات تحدد مجال تدخلها تشريعات قانونية، وتكون لديها صلاحيات واسعة للتعامل مع البيئات الحضرية، بالإضافة إلى ضرورة توفر الموارد البشرية والمالية اللازمة لإعداد الخطط الحضرية، " فيرتبط التخطيط الحضري كغيره من أنماط التخطيط الأخرى بوجود قرارات سياسية وإدارية ومالية تعزز أجهزة التخطيط وتحدد لهم اختصاصاتهم وصلاحياتهم وتعطيهم قوة التنفيذ والتصرف"[109].

---

[106]-عبد الهادي محمد والي، **مرجع سابق**، ص41.

[107]- عبد الهادي محمج والي، **مرجع سابق**، ص42.

[108]- هاشم عبود المسوي، حيدر صلاح يعقوب، **مرجع سابق**، ص25.

[109]- هاشم عبود المسوي، حيدر صلاح يعقوب، **مرجع سابق**، ص26.

في الجزائر، لا توجد أجهزة مباشرة للتخطيط الحضري كما هو معلوم به في بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة، والسعودية، وغيرهما، فنجد ما يسمى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في الجزائر الذي يعد أحد أشكال التخطيط الحضري.

– ضرورة أن تتميز الفترة الزمنية للتخطيط بمعدل زمني مرن، بمعنى لا تكون كل الخطط وفق مبدأ زمني واحد صالح لكل المدن والتجمعات الحضرية، بل يجب مراعاة خصوصية المدنية من جهة النمو الحضري، المرتبط بالبعد الاقتصادي والحركية الاجتماعية، فمن المعلوم أن المدن التي تعرف نموا اقتصاديا كبيرا تكون الهجرات الريفية إليها أو الهجرات من المناطق الحضرية إليها كبيرة جدا، وبالتالي تؤثر على الخطط الحضرية، خاصة إذا وضعت في آجال زمنية تتجاوز عشر سنوات على سبيل المثال، فالطابع الدينامي لأغلب المدن يجعل:" التخطيط لمدى زمني طويل مخاطرة كبيرة، وربما أتاحت لنا وسائل الإحصاء الحديثة مقدرة على التنبؤ بمستقبل النمو السكاني ما لم تتدخل عوامل غير منتظرة ومثال ذلك أن سلطات الحكم المحلي في المدينة ما لم يكن لديها السلطة الكافية لتحديد عدد المهاجرين إليها فان المدينة قد تنمو حجما لدرجة يختل معها التكامل الاجتماعي وتنهار على أساسها مسويات المعيشة وتنخفض معها أيضا مستويات الإسكان وتزداد المناطق المختلفة حجما وتتفاقم فيها المشاكل"[110].

– يتعلق التخطيط الحضري بتأثير الجماعات الاجتماعية المختلفة داخل المدينة، خاصة ما يعرف بجماعات الضغط التي تكون مصالحها مرتبطة بتوجيه التخطيط الحضري تجاه مناطق معينة، من أجل الحصول على امتيازات في الجانب الاستثمارات الاقتصادية، لذلك ينبغي أن يعكس التخطيط مختلف الحاجات الاجتماعية لساكني المدينة وليس لفئات معينة منها فحسب،"فقد يقع المخططون تحت تأثير جماعات الخاصة في المدينة فيوجهون السياسات التخطيطية اتجاهات لا خدم مصالح مجتمع المدينة ككل، ومثال ذلك أن هذه الجماعات نتيجة تأثيراتها المتعددة على أجهزة التخطيط قد تشكك أو تثير تحفظات فيما يتعلق بسياسة الإسكان إذا كان في الخطة بناء مساكن قريبة من مساكنهم، لأنهم يخشون أن يسكن هذه المساكن سكانا ينظرون إليهم نظرة اقل أو قد يعتبرونهم من طبقة دون طبقتهم" [111].

في المدينة الجزائرية المعاصرة، لا تسلم المخططات الحضرية من تأثيرات جماعات الضغط التي توجهها في الغالب الأعم لخدمة مصالحها، كأن توجه السياسات التخطيطية تجاه تعمير مناطق معينة بعد أن تكون هذه

---

[110]- محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987، ص178/179.

[111]- **المرجع السابق**، ص179.

الجماعات قد وضع يدها على العقار في تلك المناطق لتستفيد منه في مجال التعمير أو بناء المحال التجارية وغيرها، لذلك من الضروري أن يعي المخططون ألاعيب هذه الجماعات الضاغطة، ويسعون قدر الإمكان التخفيف من تأثيراتها على السياسات الحضرية المختلفة.

المحور السابع: أهداف التخطيط الحضري.

يسعى التخطيط الحضري إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تكون عبارة عن ترجمة حرفية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الحضرية، وتتعلق هذه الأهداف بجملة من الخصائص كالمرونة والواقعية والسهولة في التنفيذ، كما ترتبط بالموارد المالية والبشرية للمستقرات الحضرية، وتتوزع هذه الأهداف بين ثلاثة محاور رئيسية هي:

1- التحكم في النمو الحضري وحل المشكلات الحضرية.

يعد التحكم في النمو الحضري والعمراني للمدن من الأهداف الرئيسية التي من أجلها توضع المخططات الحضرية، لكن تختلف طبيعة درجة التحضر من مدينة إلى أخرى، بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي تؤثر في عملية التحضر والنمو العمراني للمدن والتجمعات الحضرية، وتتحكم في النمو الحضري للمدن نوعين من النمو العمراني هما:

1-1- مدن حرة النمو العمراني.

تتميز بعض المدن بخاصية النمو العمراني السريع والحر، حيث تنمو المدينة في الاتجاهات الأربعة، نظرا لطبيعة الموقع والموضع الجغرافي لهذه الأخيرة، ويترتب على هذا النمو السريع العديد من المشكلات الحضرية،

التي تكون من طبيعة خاصة، ولعل أبرزها ما يعرف بالنمو العمراني العشوائي والفوضوي، الذي يجد المخططين صعوبة في التحكم فيه وتوجيهه، بالإضافة إلى جملة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كانتشار أحياء الصفيح، ومشكلات النقل الحضري، وامتداد المجال الحضري وغيرها.

ويرى خلف حسين علي الدليمي أن المدن التي تتميز بإمكانية النمو العمراني والتوسع في اتجاهات مختلفة دون أية معوقات نتيجة توفر الأرض والفضاءات الملائمة لعملية التوسع، حيث امتدت بعض المدن والعواصم الرئيسية في العديد من دول العالم إلى أن وصل عدد سكانها عدة ملايين، وفي هذه المدن تكمن المشكلات التي تعاني منها في الامتداد المتباعد بين أطرافها خاصة المدن الشريطية أو مدن التجمعات السكنية الصغيرة المتناثرة، بحيث يصعب توفير الخدمات العامة لجميع سكان المدينة بشكل عادل ومتوازن، خاصة بالنسبة للدول النامية لارتفاع التكاليف، كما يمكن أن تعاني تلك المدن من المشكلات البيئية والمرورية أيضا"[112].

– و تعتبر هذه المدن من الناحية التخطيطية أسهل من المدن المحددة النمو العمراني، بسبب الإمكانات المجالية التي تتيح الحرية للمخططين للتعامل معها، فتكون أمامهم الكثير من البدائل والخيارات، والعديد من المناطق الحضرية التي يمكن أن يوجهوا النمو العمراني للمدينة باتجاهها.

– بينما تبقى أكبر مشكلة حضرية تعاني منها هذه المدن هي عدم قدرة المخططون على التحكم الكلي في النمو العمراني، فينتشر النمو العمراني العشوائي و تظهر أحياء الصفيح والبيوت القصديرية والسكن الهش، التي تكون على امتداد الأطراف الحضرية للمدينة، إضافة إلى ما تتميز به هذه المناطق الحضرية من كثافة السكانية ، حيث يبلغ تعدادها الملايين من الساكنة، مما يؤثر سلبا على المجتمع الحضري الكلي، ويمارس ضغطا على مؤسسات الخدمات، كمؤسسات التربية والتعليم، والمرافق العمومية، والمساحات الخضراء، وغيرها، فتعرف المجالات الحضرية تدهورا كبيرا نتيجة استيعابها الزائد عن نطاقها الذي صممت لأجله.

1-2- المدن محدودة النمو العمراني.

تتميز بعض المدن بخاصية النمو العمراني المحدود، بحيث تنمو المدينة في اتجاه واحد أو اتجاهان على أكثر تقدير، بسبب جملة من المعيقات، يأتي على رأسها العوامل الطبيعية، كالتضاريس الصعبة، الجبال، الوديان ، البحر، ، وغيرها، مما يجعل هذه المدن متصفة بصفة النمو العمراني على أحد أطرافها، مثلا: مدينة جيجل، تنمو

[112]- خلف حسين علي الدليمي، **التخطيط الحضري ، أسس ومفاهيم**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص63.

فقط في اتجاهين لطبيعة موقعها بين البحر من الجهة الشمالية، والجبال من الجهة الجنوبية، مما يجعلها تنمو في اتجاه الجهة الشرقية أو الجهة الغربية.

ويتولد عن هذا النمو العمراني المحدود العديد من المشكلات الحضرية، كظاهرة التكدس السكاني، و الضغط على استخدامات الأرض الحضرية، وانعدام الأوعية العقارية، وغيرها،" لقد نشأت قديما بعض المدن في مواضع لا تصلح لإقامة المدن في وقتنا الحاضر، الشيء الذي أدى إلى وجود محددات طبيعية تعيق عملية التنمية وتحول دون إمكانية التوسع العمراني بما يتناسب مع الزيادة السكانية في تلك المدن ، وفي هذه الحالة يكون البحث عن بدائل النمو العمراني، في هذه المدن محدودا"[113].

تعتبر هذه المدن من الناحية التخطيطية صعبة التخطيط، بسبب انعدام البدائل وقلة الاختيارات أمام المخططون، فيلجئون في عديد المرات إلى القيام بتكثيف شغل الأرض الحضرية، مما يولد بدوره مشكلة التكدس السكاني، الذي يؤدي إلى تفاقم العديد من المشكلات الحضرية، حيث تعاني هذه المدن من مشكلات السكن، النقل الحضري، انعدام المرافق العمومية أو قلتها، وعدم استجابتها لحاجات السكان، إضافة إلى تفكك شبكة العلاقات الاجتماعية بين ساكنيها.

وفي الأخير، يجب على المخططين أن يتبعوا جملة من الخطوات نحددها في مايلي:

- يجب على المخططين أن يحددوا المحاور الملائمة لتوسع المدينة بما يتناسب مع الزيادة السكانية، أي يجب المفاضلة بين المناطق الحضرية المختلفة وفق معيار استيعابها للكثافة السكانية للمدينة، والتفكير دائما في طرح البدائل الممكنة لاستيعابها.

- ضرورة توزيع استعمالات الأراضي والخدمات العامة عليها بشكل متكافئ، يحقق المنفعة والمصلحة لجميع السكان، كما يجنب الضغط على المرافق العمومية ومؤسسات الخدمات، فلا يجب مثلا أن يتم تزويد منطقة سكنية داخل المدينة بكل المتطلبات الضرورية للحياة الاجتماعية، ويتم حرمان بقية المناطق، مما يولد تفاوتا اجتماعيا تنجر عنه العديد من المشكلات الاجتماعية، فعندما تحدث حركات احتجاجية ففي بعض المدن الجزائرية يتوجه سكان المناطق الهامشية إلى الإحياء الراقية ويقومون بتدمير كل مؤسساتها، لأنهم يشعرون بنوع من الاستبعاد الاجتماعي والإقصاء الذي مورس تجاههم.

- يجب على المخططين أن يفكروا في عملية الربط بين أجزاء المدينة المتباينة وما يجاورها بشكل فاعل، لضمان سهولة التنقل بين أطراف المدينة من جهة، ولإعطاء البعد الجمالي للمدينة، بحيث دائما يكون هناك نوع من

---

[113]- **المرجع السابق**، ص64.

الانسجام العمراني بين العمران القديم والعمران الحديث من جهة أخرى، طبعا مع ضرورة الانسجام الاجتماعي بين ساكني المدينة، دحرا للتفاوت الاجتماعي الصارخ، و دحرا لتركز الجماعات الاثنية، و العمل على صهر جميع الثقافات الفرعية في بوتقة ثقافة المدينة الجامعة.

- تخطيط النقل بكفاءة تضمن سهولة الانتقال بين أجزاء المدينة بشكل سريع وآمن، حيث يعتبر أهم مطب للتخطيط الحضري المعاصر، إذ يجب مراعاة كل الوسائل الممكنة للنقل، وتوفيرها، لتجنب الزحام المروري وتعطيل مصالح السكان، مثلما يحدث في المدينة الجزائري المعاصرة، حيث أصبحت مشكلة النقل في مدينة الجزائر العاصمة تؤرق الباحثين والمخططين والسياسيين، وتفاقمت إلى حد عجزت كل الأساليب والطرائق على حلها، حيث يقضي الفرد ساعات طوال في الشوارع بسبب الزحام المروري، فيصل الناس متأخرين إلى وظائفهم، مما يكلف الاقتصاد خسائر مالية يومية كبيرة.

- ضرورة أن يستخدم المخططون الأسس العلمية وأساليب التخطيط الحضري الحديث في معالجة مشكلات المدينة المتباينة، وهنا يجب الأخذ بالبعد التكاملي في معالجة مختلف المشكلات الحضرية، وفق سلم الأوليات، التي تتحدد بحسب طبيعة الموارد المالية والبشرية المتاحة، لأن حل كل مشكلة حضرية على حدى يؤدي إلى تفاقم المشكلات الحضرية الأخرى، مثلا حل مشكلة السكن الحضري مثلا، قد يبدو للوهلة الأولى أن لا علاقة لها ببقية المشكلات، لكن النظر إليها دون التفكير في مؤسسات الخدمات سوف يؤدي إلى الضغط على هذه الأخيرة، إضافة إلى أن حل مشكلة السكن الحضري يفاقم مشكلة النقل الحضري إذا لم يتم التفكير فيهما في نفس المنحى.

2- التجديد الحضري مع الحفاظ على الأبنية الأثرية والتراثية في المدن.

يعد التجديد الحضري أحد أدوات التخطيط الحضري في المدن المعاصرة، وكما هو معلوم فقد تعرضت المدن التراثية إلى نمو حضري كبير اثر على أبينتها الأثرية، وأدى إلى اهتراء الكثير من معالمها العمرانية القديمة، لذلك أصبح المخططون يسعون بشتى الطرق للحفاظ عليها، من خلال التفكير في كيفية دمجها في المحيط العمراني للمدن مع الحفاظ على خصوصياتها الهندسية المعمارية.

وأصبح التجديد الحضري هدفا بذاته يسعى التخطيط الحضري إليه، "كان للنمو العمراني الواسع مخاطر كبيرة على الموروث الحضاري في المدن نتيجة النمو السكاني الكبير والطلب المتزايد على السكن، مما أدى إلى إزالة بعض الأبنية الأثرية أو التراثية القديمة أو استغلالها بطريقة تشوه فنها المعماري ، كما أدت هجرة بعض

السكان الأصليين لتلك الأبنية وتركها من غير سكن إلى تعرضها للانهيار لعدم الاهتمام بها والمحافظة عليها "[114].

والمقصود بالتجديد الحضري هو عملية:" تغيير البيئة العمرانية للمدينة من خلال تحسين أو إعادة بناء تلك الأبنية القديمة، وإصلاح بنيتها الإرتكازية، ويتضمن التجديد الحضري ثلاثة حلول هي : (الحفاظ – إعادة التأهيل – إعادة التطوير) "[115].

2-1- الحفاظ على التراث العمراني.

ويقصد به ضرورة أن تشمل المخططات الحضرية على رؤية إستراتيجية تحفظ التراث المعماري للمدينة، وذلك من خلال التفكير في كيفية دمجه مع العمران الحديث، دونما إخلال بوظائفه، ودون المساس بخصوصياته الثقافية والحضارية والهندسية.

أما مقومات التجديد الحضري في مجال الحفاظ التاريخي على العمران فتتمثل في:" الحفاظ التاريخي على هيكل المدينة ومظهرها العام من خلال الترابط بين القديم والحديث والعلاقة المتبادلة بينهما، من خلال معايير وسياسات تجمع بين الحفاظ على الهيكل الحضري التاريخي واستمرارية وبين المباني الحديثة مثل: معايير الروابط المعمارية والفضائية بين الهياكل العمرانية التي ينبغي الحفاظ عليها والأبنية الحديثة ومعايير الخواص الفضائية واللقيمة التاريخية للنسيج القائم ومدى إمكانية تحوى النسيج الملائم للمتطلبات الحديثة، ومعايير استيعاب تصاميم الأبنية والمرافق الحديثة لإمكانية التطوير والتحديث"[116].

ولخص خلف حسين الدليمي كيفية الحفاظ على الموروث العمراني في الخطوات التالية[117]:

1- إظهار الأبنية الواجب الحفاظ عليها في المخططات الأساسية المعدة للمدينة، وخلق التجانس بين الأبنية القديمة والجديدة في المناطق التي تحيط بها من خلال عدة عوامل:

- ترك مساحات فضاء بينهما يستغل بشكل مناسب .

- جعل الأبنية الجديدة متقاربة مع القديمة من ناحية الطراز العمراني والارتفاع بما يضمن عدم ضياع جمالية وخصوصية المباني الأثرية .

---

[114]- **المرجع السابق**، ص65.

[115]- **المرجع السابق**، ص65.

[116]- سلامة طابع العساسفه، سعد الله جبور، **التجديد الحضري كأسلوب لمعالجة مشاكل المراكز المدن**، حالة مدينة الكرك القديمة في الأردن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد23، عدد2، 2007، ص243.

[117]- خلف حسين الدليمي، **مرجع سابق**، ص65.

- تحديد الضوابط والقوانين التي تضمن عدم تعرض الأبنية القديمة لأية تجاوزات من قبل الأفراد أو المؤسسات .

2- حماية الأبنية ذات الفن المعماري المتميز من الهدم والحفاظ عليها بإحدى الطرق التالية :

- الترميم : ويكون بإصلاح التصدعات والأجزاء المتضررة جزئيا مع الأخذ بالاعتبار التجانس مع الهيكل الأصلي للمبنى .

- الصيانة: وتعني معالجة المشكلات الوظيفية المختلفة خاصة ما يتعلق منها بالمرافق الأساسية كالمياه والصرف الصحي .

-إعادة البناء : وتشمل كافة الإجراءات المتعلقة بإعادة بناء الأجزاء المندثرة من الأبنية التي يمكن ترميمها وإعادتها لوضعها الطبيعي بما يظهرها بالشكل الحقيقي الأصلي .

3- المحافظة على استغلال المباني القديمة باستعمال مناسب (تجاري أو سياحي أو ترفيهي أو سكني أو استخدامها كمتحف) للمحافظة عليها كجزء من كيان المدينة الفاعل وعدم تركها عرضة للتآكل والخراب .

2-2- إعادة التأهيل العمراني.

يقوم هذا الأسلوب على تأهيل بعض المناطق السكينة والعمرانية داخل المدينة، حتى تستمر في أداء وظائفها المنوطة بها، ويمكن أن يشمل التأهيل المناطق العمرانية التراثية، ويمكن أيضا أن يشمل المناطق العمرانية الحديثة، فيجب على المخططين أن يتنبهوا في مرحلة إعداد الخطط إلى العمران القديم، لأن هياكله تهترئ نتيجة ظروف المناخ أو نتيجة الإشغال السكني المكثف لها، ويتضمن هذا الأسلوب:" تحسين ورفع المستوى العمراني للنسيج الحضري والي عاني من التلف في بعض عناصرها، وتعويض النقص في مستوى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والفضاءات المفتوحة من خلال هدم جزئي لبعض الأبنية المتهرئة وإنشاء أبنية مكانها"[118].

ويمكننا التأهيل العمراني من تمديد العمر الزمني للعمران، ومن الحفاظ على المورث العمراني، وأصبحت عملية التأهيل لديها مختصون في هذا المجال، يسعون إلى إعادة بث الروح في العمران القديم، من خلال الحفاظ على أبعاده الجمالية، وكذلك على الروابط الاجتماعية والهياكل الاجتماعية القائمة في تلك المناطق الأثرية.

2-3- التطوير الحضري.

يعد التطوير الحضري أحد الأساليب التي يمكن للمخططين أن يستعينوا به في عملية تحسين وتعزيز الوظائف العمرانية للمناطق السكنية القديمة أو التي عرفت تدهورا في نسيجها العمراني، والتطوير:"وهو عملية

[118]- سلامة طابع العساسفه، سعد الله جبور، **مرجع سابق**، ص244.

الإزالة التامة للجزء الأكبر للأبنية القائمة في المنطقة التاريخية المعمارية، ويتضمن منهج إعادة التطوير إعادة النظر في استعمالات الأرض القائمة ونمط التوزيع وإزالة الأبنية وإعادة بنائها من جديد"[119] .

وقد تتعرض عملية إزالة الأبنية إلى بعض الاحتجاجات من طرف سكانها، حيث يميلون في الغالب إلى الحفاظ على مواقعهم داخل المدينة، بسبب تدني مستوياتهم الاقتصادية، وألفتهم الاجتماعية بالأمكنة، وقد تلجأ جماعات الضغط في المدينة إلى إزالة الأبنية العتيقة والتراثية في المدينة لتستثمرها في الأنشطة الاقتصادية والتجارية، لذا ترافق هذه العملية الكثير من المعوقات والصعوبات، ففي المدينة الجزائري المعاصر، تم هدم الكثير من الأبنية العمرانية القديمة ذات الدلالات التاريخية، من طرف مافيا العقار التي حولتها إلى ملكيات خاصة، و فنادق و مراكز تجارية، ودفعت في مقابلها بعض المبالغ الزهيدة لساكنيها، أو مكنتهم من الحصول على سكنات اجتماعية وفرتها لهم الدولة أصلا.

في المقابل، يمكن أن يستخدم أسلوب التطوير الحضري في المدينة الجزائرية في المناطق التي عرفت نموا عمرانيا عشوائيا، تلك المناطق الحضرية التي لم تخضع للرقابة القانونية للدولة، لكنها من الناحية العمرانية تختلف عن أحياء الصفيح – القصديرية، حيث تحوي سكنات حديثة، لكنها تفتقر إلى الخدمات والمرافق الضرورية، فيمكن للمخططين أن يطوروها لإعادة دمجها في المجال الحضري والنسيج العمراني للمدن، بكلفة اقتصادية أقل بالمقارنة لو تم هدمها.

3- تخطيط مدن جديدة وفق أسس حديثة.

يلجأ المخططون في بعض الحالات إلى التفكير في إنشاء مدن جديدة، بسبب عدم قدرة الاحتياطات العقارية للمدينة القائمة على استيعاب الزيادة السكانية للمجتمع الحضري، أو عدم قدرة المدينة القائمة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات الموجهة لها، أو بسبب تفاقم المشكلات الحضرية للمدينة القديمة واستنفاذ كل الطرائق والأساليب لتفكيكها، إذ المخططون أن زيادة التعمير سيفاقم من تلك المشكلات ويعقدها.

لذلك، يحتاج إنشاء المدن الجديدة إلى إمكانيات مادية بشرية معتبرة، فمن الضروري أن يكون استحداثها بقرار سياسي، كأن تعرض الحكومة في مجالسها الوزارية رؤيتها الإستراتجية في إنشاء مدن جديدة في عدة مناطق داخل الدولة، بعد أن تكون قد استشارت الخبراء وحددوا لها المواقع والتكلفة الاقتصادية والتأثيرات المختلفة على المدن القائمة، و تعرف المدن الجديدة بأنها:" مدن تنشأ عن إرادة سياسية، خلال

[119]- سلامة طابع العساسفه، سعد الله جبور، **مرجع سابق**، ص244.

فترات زمنية متباعدة في مناطق جغرافية غير مسكونة أصلا، تتحول مع الوقت إلى مدينة عادية مع احتفاظها بتسمية المدينة الجديدة"[120].

تعود فكرة إنشاء المدن الجديدة تاريخيا إلى " ابزار هوارد E.Howard" عندما اقترح إنشاء مدينة الحدائق في منصف القرن التاسع عشر،" وضمن هذه الاقتراح في كتابه الذي أصدره سنة 1828 بعنوان" مدينة الحدائق" و لم تكن الفكرة التي حملها تمثل نمطا من أنماط الضواحي القريبة من المدن القديمة، بقدر ما كان تجمعات جديدة مستقلة، تمتع بالاكتفاء الذاتي، حيث بلغ تعداد سكانها ما لا يقل عن ثلاثون ألف نسمة ويمتعون بوجود فرص عمل ملائمة، والإقامة الدائمة بالمدينة، هذا إلى جانب المتطلبات الترويجية للسكان"[121].

وقد قام هوارد بتنفيذ فكرته المتصلة بالحدائق عام 1907، وأخرى عام 1920، وبعد ذلك بدأت الحكومة البريطانية حملة واسعة لإنشاء تجمعات حضرية جديدة عام 1946، حيث بلغ عددها 28 سنة 1971، وهذا لاستيعاب الفائض السكاني في المدن البريطانية الكبرى، ويأتي قي مقدمة تلك المدن مدينة لندن، التي أنشأت حولها العديد من المدن الجديدة.

3-1- بعض تجارب المدن الجديدة في العالم:

3-1-1- التجربة البريطانية في مجال المدن الجديدة.

تعتبر بريطانيا دولة رائدة في مجال المدن الجديدة، حيث تعد أول دولة في العالم المعاصر التي أقامت مدن جديدة، ومرت التجربة البريطانية بثلاثة أجيال في مجال تشييد المدن الجديدة، نوجزها في مالي:

- الجيل الأول من المدن الجديدة.

أنشئت المدن الجديدة في هذه المرحلة لاستيعاب الزيادة الديمغرافية لسكان مدينة لندن، وتم الإشارة إليها في مخطط أعد من طرف Patruck Abercromrbie سنة 1944، والذي صيغ انطلاقا من توصيات التقرير Borlow في سنة 1940، وشيدت هذه المدن بضواحي لندن بقدرة استيعابية تجاوز ثلاثة مائة ألف نسمة.

وفي سنة 1946، صادقت الحكومة البريطانية على قانون New Town Act من أجل الشروع في تنفيذ مخطط Abercromrbie الذي اقترح فكرة الأحزمة الخضراء حول مدينة لندن، وتكون بداخلها المدن الجديدة.

---

[120] -Samali Mohamed, les espace publics entant que lieux de manifestation dés faits urbains, cas de ville nouvelle Alli Mendjeli, Magistère non publie, université Constantine, , 2010, p86

[121]- مصطفى عمر حمادة، **السكان وتنمية المجتمعات الحديثة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص51.

في الفترة الممتدة ما بين 1946-1950، تم إنشاء حوالي 14 مدينة جديدة، توزعت حول التجمعات الحضرية الكبرى في بريطانيا، تم إنشاء ثمانية مدن جديدة بضواحي لندن لوحدها، تبعد عنها بمسافة 50 كلم وبقدرة استيعابية ما بين 20- 60 ألف نسمة.

- الجيل الثاني من المدن الجديدة.

أنشئت المدن الجديدة في هذه المرحلة من منظور الاقتصاد الجهوي، وفق رؤية إستراتيجية لخلق التوازن بين الأقاليم الحضرية في بريطانيا، ففي سنوات الستينات من القرن الماضي تم إدراج إقامة المدن الجديدة ضمن المخططات الإقليمية، مع استمرار هيمنة نموذج مدينة الحديقة ازوارد .

أقيمت المدن الجديدة بالقرب من مدينة لندن، وكانت صغيرة الحجم إذ لا يتجاوز حجهما الثمانين ألف نسمة، وكان الهدف منها إعطاء نفس وحيوية لمدينة لندن، كعاصمة سياسية واقتصادية للملكة البريطانية.

- الجيل الثالث من المدن الجديدة.

بعد تسجيل بعض الصعوبات والمعيقات في إنشاء المدن في الفترة السابقة، تم في سنة 1965 استحداث مؤسسة تحت مسمى المجلس الوطني والجهوي للتخطيط، رغبة من السلطات العمومية البريطانية في تجاوز الأخطاء التي ارتكبت في السابق، وتم التفكير في إنشاء المدن الجديدة من منظور التهيئة الإقليمية الشاملة، وفي سنة 1968، تم إنشاء مدن جديدة بعد عن لندم بحولي 100كلم، وبقدرة استيعابية تقدر بحوالي 250000 نسمة[122].

ومن النماذج المثالية في هذه الفترة مدينة Miton Keynes التي أقيمت بعد مصادقة مجلس العموم البريطاني على إنشائها، في سنة 1967، وعرفت مركزها نمو حضاريا سريعا، بسبب النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته، وبعمل حوالي 75% من ساكنيها في القطاع الخدمات(الصحة والتعليم، البرمجيات، والتكنولوجيا الحديثة ...الخ).

3-1-2- التجربة المصرية في مجال المدن الجديدة:

تعتبر مصر من الدول العربية الرائدة في مجال تخطيط المدن الجديدة، نتيجة لجملة من الاعتبارات التي تتميز بها الدولة المصرية الحديثة، حيث تعاني من تجمع سكاني كثيف في بعض المدن المحددة على حساب بقية المناطق الحضرية فيها، ففي مدينة كالقاهرة يقطنها الملايين من السكان، عرفت نموا حضريا سريعا في عقود الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

[122] -Ibid, 89.

لذلك، لجأ السياسيون في مصر إلى فكرة إقامة مدن جديدة لاستيعاب الزيادة الديمغرافية للمدن والتجمعات الحضرية الكبرى، والعمل على التخفيف من الضغط السكاني عليها، وتوفير السكن الحضري الذي تعاني منه المدن الكبرى في مصر، وكان الهدف من وراء إنشاء المدن الجديدة تحقيق مايلي:

- تخفيف الضغط السكاني على المدن القائمة .
- إعادة رسم خريطة مصر السكانية والعمرانية.
- استثمار الموارد المتاحة في صحاري مصر وسواحلها.
- إنشاء صناعات في مناطق جديدة للاستفادة منها في الدفع عجلة التنمية الاقتصادية[123].

مر التطور التاريخي لنشأة المدن الجديدة في مصر بـــــــــــــ:

- تم إنشاء لأول مرة المدن الجديدة بعد حفر قناة السويس سنة 1896، فظهرت المدن التالية: الإسماعيلية، السويس، وبور سعيد.

-وبعدها تم إنشاء المدن الجديدة بتخصيص الأراضي الواقعة ما بين الكيلو 48 والكيلو 67 من طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي، تم إنشاء مدينة العشر من رمضان، تبعتها مدينة السادات ومدينة العاشر من رمضان، في 1978، ثم مدينة السادس من أكتوبر في سنة 1980[124].

3-2- الوظائف الاقتصادية والعمرانية للمدن الجديدة.

كما ذكرنا سابقا تنشأ المدن الجديدة لتلبية الحاجات الاجتماعية لسكان المجتمعات الحضرية، ولتخفيف الضغط على المدن القائمة، ويمكن أن نحصر وظائفها في النقاط التالية:

- تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى، عن طريق خلق بدائل جديدة تكون بمثابة مناطق جذب للسكان الريفيين و الحضريين.
- تتمثل الوظيفية الثانية ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمدن الجديدة في دورها في عملية التنمية الاقتصادية، فبعض المدن الجديدة تكون بمثابة عواصم اقتصادية للدول، أو تكون مدن تحوي أهم المراكز التجارية والبنوك والبورصات الاقتصادية، ومن جهة أخرى توفر المدن الجديدة فرص العمل للسكان.

---

[123] - هيئة المجتمعات العمرانية الحديثة في مصر، أنظر الموقع الالكتروني: http://www.urban-comm.gov.eg/cities.asp-

[124]- **المرجع السابق.**

- تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كتوفير السكن الحضري الملائم، والحد من أزمات الاحتياطات العقارية وتخفيف الضغط على المرافق والمؤسسات العمومية في المدن القائمة، وتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية عن طريق خلق أقطاب حضرية موزعة على كامل المجال الترابي والإقليمي للدولة.

أما الأبعاد العمرانية للمدن الجديدة فحصرها مصطفى عمر حمادة في[125]:

- بعد ديموغرافي عمراني يهدف إلى إعادة توزيع السكان والتقليل من تركزهم في المراكز الحضرية الرئيسية.
- بعد اقتصادي إنتاجي، يهدف إلى استغلال الموارد البيئية المتاحة-إن وجدت- واستغلالها اقتصاديا، كما يهدف أيضا إلى إعادة توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على خريطة الدولة بدلا من تكدسها في المدن الكبرى.
- بعد اجتماعي يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من السكان الذين يتركون مواطنهم الأصلية أملا في حياة أفضل.

ففي المملكة المغربية تم اعتبار المدن الجديدة بمثابة نموذج جديد لحكامة ترابية مندمجة، وتم تحديد الأهداف الرئيسية من إنشاء المدن الجديدة في[126]:

- خلق توازن في الشبكة الحضرية الجهوية لتقوية الهيكلة الوطنية.
- استشراف التنمية الحضرية المتوقعة.
- وضع برنامج التجهيزات الكبرى للبنيات التحتية والمرافق العمومية.
- إحداث المرافق النقل ومناطق الأنشطة الاقتصادية لاستحداث الشغل.
- توفير العرض السكني بأثمان مناسبة للقدرة الشرائية لمختلف الشرائح الاجتماعية.

3-3-التجربة الجزائرية في مجال تخطيط المدن الجديدة.

عرفت المدن الجزائري نموا حضريا سريعا في عقدي السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، أدى هذا النمو الحضري إلى زيادة أحجام المدن وتوسعها خارج المخططات العمرانية التي وضعت لها، " ففي سنة 1830 كانت نسبة سكان الحضر لا تجاوز 5% وفي سنة 1986 بلغت سنة سكان الحضر 48% ، وهي النسبة الأعلى

---

[125]- مصطفى عمر حمادة، **مرجع سابق**، ص174.

[126]- **المدن الجديدة، جيل جديد من المشاريع العمرانية الكبرى**، وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، تقرير: مجموعة عمران، يوليو 2011، ص13.

في المغرب العربي"[127]، وفي 2005 أعلنت دراسات التهيئة العمرانية والإقليمية أن نسبة التحضر في الجزائر بلغت 58% ، أي ما يعادل 19 مليون من سكان الجزائر يقطنون المدن.

صادقت الحكومة الجزائرية لأول مرة على إنشاء المدن الجديدة سنة 1995، مثل المدن الجديدة التي أنشئت بالقرب من العاصمة والمتمثلة في مدينة العفرون، الناصرية، ومشاريع مماثلة بمدينة وهران وقسنطينة، كمشروع مدينة علي منجلي بقسنطينة، ومدن مماثلة في الهضاب العليا كمشروع مدينة بغزول التي لم تكتمل المشاريع عمرانية بها نتيجة عديد الصعوبات والمعوقات.

ومعظم هذه المدن الجديدة سواء التي تم التفكير في إنشائها أو التي تم تشييدها فعليا، كان الهدف الرئيسي منها محاولة خلق توازن في الشبكة الحضرية، وتخفيف الضغط على المدن الكبرى التي ذكرناهاسابقا، واستيعاب الفائض السكاني، وتوجيه النمو العمراني خارج مدن الساحل، وتوفير السكن الحضري والقضاء على الأحياء القصديرية، وبعث التنمية الاقتصادية في المدن الهضاب العليا ومدن الجنوب[128].

تم تحديد جمة من الشروط لإنشاء المدن في الجزائر،و تتمثل في:

– إن المدن الجديدة هي كل تجمع بشري ذي طابع اجتماعي حضري نشا في موقع خال أو اسند إلى نواة واحدة أو عدة أنوية سكنية موجودة وهي تشكل مركزا اجتماعيا واقتصاديا وبشريا بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز.

– يندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة من اجل إعادة وزان البيئة العمرانية التي تهدف إليها أدوات التهيئة الإقليمية وفق المشاريع المعمول بها.

– يحدد موقع المدن الجديدة في الهضاب العليا والجنوب بهدف إعادة التوازن في توزيع السكان على كامل المجال الوطني ويستثنى من ذلك المدن الكبرى، العاصمة، قسنطينة، وهران لتخفيف الضغط عليها.

مع تأكيد القانون 08/02 على ضرورة إنشاء هيئة تتول تسيير المدينة الجديدة من مهامها[129]:

– إعداد وإدارة إعمال الدراسة والانجاز لهذه المدينة الجديدة بالتنسيق مع الجماعات الإقليمية المعنية.

– انجاز عمليات المنشات الأساسية والتجهيزات الضرورية للمدينة الجديدة.

– القيام بالإعمال العقارية وجميع عمليات التنسيق والتسيير والترقية العقارية الضرورية لانجاز المدينة الجدية.

---

[127] -Cote, Marc, l Algérie ou l espace retourne, Algérie, Edition Media-plus, 1998, p222.

[128] -Souad Achaibou Younsi, des villes nouvelle métropolisation durable comme nouvelle logique de construction de l espace métropolisation d Algérie, Aménagement urbain développent durable ,Edition CRASC, 2009 , p58.

[129]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، أول ربيع الأول عام 1423، الموافق ل 14مايو 2002، قوانين خاصة بالتعمير، ص6/5/4.

- تحديد مخطط تمويل سنوي يشمل جميع التخصصات والمشاريع.

- أما من الناحية التقنية والتنظيمية نجد أن هذا القانون نص على إنشاء مخطط يسمى مخطط تهيئة المدينة الجديدة، ويخضع هذا المخطط إلى كل العمليات التنظيمية برنامج الأعمال العقارية بموضع المدينة الجديدة، ذات المدى القصير، والموسط والبعيد ، كما فتح أبواب مشاركة مالكي العقارات الواقعة داخل المدينة الجدية في جهود تهيئتها وتريها بإقامة مشاريع خاصة ملزمة في إطار مخطط تهيئة المدينة الجديدة.

- **نموذج مدينة حاسي مسعود.**

تعتبر مدينة حاسي مسعود من المدن النموذجية الجديدة في الجزائر، واعتبرت بمثابة مشروع وطني استراتيجي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وتقع على إقليم ولاية ورقلة وتغطي حدود المدينة الجديدة حوالي أربعة آلاف هتكار، موزعة كمايلي[130]:

-1161 هكتار في محيط التوسع المستقبلي.

-965 محيط منطقة نشاط الإمداد.

-313 هكتار تمثل محيط حماية المدينة الجديدة.

يحدد البرنامج العام لمدينة حاسي مسعود كمايلي:

-فضاءات السكن الموجهة للمواطنين بعدد 80 ألف وحدة.

-تجمعات الطاقة في محيط قدره 858 هكتار.

-تجهيزات إدارية ومؤسسات للشباب والرياضة.

-معاهد وطنية ومراكز للتكوين والبحث.

- أماكن ومراكز للعبادة.

- مناطق نشاط موجهة على الخصوص إلى إنتاج السلع والخدمات.

- منشآت قاعدية أساسية كالطرقات والسكك الحديدية وكذا نوافل الطاقة والماء والاتصالات السلكية واللاسلكية.

تبدو كل الجهود التي بذلت على المستوى التشريعي والقانوني، كتجسيد لطموحات عقلانية وواقعية إلى أبعد الحدود، وتظهر كأنها إستراتيجية فعالة على المستوى النظري لتحكم في النمو الحضري والعمراني في

[130]- جميلة دوار، **المدن الجديدة في التشريع الجزائري**، مجلة التواصل في الاقتصاد والقانون والإدارة، عدد38، جوان 2014، ص232.

الجزائر المعاصرة، غير أن الواقع يخبر بالعكس من ذلك تماما، حيث أن التجربة الجزائرية في مجال التهيئة العمرانية والمجالية تكشف عن التناقضات المستمرة بين ما يجب أن يكون وما هو موجود بالفعل على أرض الواقع.

ويؤكد العديد من الخبراء والمختصين في حقول معرفية عديدة بدء من الجغرافيين إلى المهندسين وصولا إلى العاملين في حقل السوسيولوجيا الحضرية، أن المدينة الجزائرية تعيش في أزمة حضرية معقدة، تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن كل الحلول وكل الأدوات وكل المقاربات التي اعتمدت عليها السلطات العمومية محدوديتها وفشلها في الغالب الأعم في إيجاد حلول للمشكلات الحضرية، فيقول إسماعيل قيرة:" وبغض النظر عن اختلاف التصورات لحل مشكلات المدينة، فإنها شاهد ودال على فشل الجهاز الحكومي والإداري في أن يعمل بطرقة كافية وفعالة، لذلك يمكننا القول إن الصورة تزداد قتامه حينما نتأمل طبيعة الحلو التي تطرح الآن، وهي حلول تمليها الظرفية والعشوائية، وبالنظر إلى واقع المدينة المتسم بالتردي في صعيده الاقتصادي والأمني والثقافي وباحتمالات متعاظمة لاستمرار التردي في المستقبل"[131].

المحور الثامن: تخطيط المدينة: رؤى ونظريات.

ظهرت العديد من النظريات التخطيطية للمدن منذ أن ظهرت أول مرة نظرية هوارد عن المدن الحدائق في نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين، واعتاد المهندسون إطلاق مصطلح " تخطيط المدن" على التخطيط

[131]-إسماعيل قيرة، **مرجع سابق**، ص43/42.

المبادئ للحياة الحضرية –أي تحديد احتياجات المدينة من مساكن وطرق ومدارس وغيرها، ثم تحديد نسبة الأمكنة لإنشاء المباني التي ستضم هذه الألوان من النشاطات"[132].

يقصد بتخطيط المدن تلك الرؤية الإستراتيجية المتكاملة لكيفية تلبية حاجات سكان المجتمع الحضري، عن طريق توفير كل المؤسسات الضرورية التي تقدم مختلف الخدمات كخدامات التعليم والصحة والسكن والترفيه، وتخطيط المدنية يعني التفكير فيها وفق منظومة تتشكل من جملة عناصر متداخلة ومتفاعلة فيما بينها، وفي الأخير تخطيط المدن كنظريات عمرانية يعني نموذجا عمرانيا تخطيطيا جاهزا يتم توزيع فيه الأنشطة المتخلفة على رقعة جغرافية محددة.

سنتناول في هذا المحور بعض النظريات في تخطيط المدن فيمايلي:

1- نظرية المدينة الشريطية.

تعود هذه النظرية للمهندس سوريا متى Soria Matt (1920-1940) وقد اعتمد فيها على إلغاء الشكل المركزي للمدينة، أين يتم إنشاء تجمعا سكنيا خارج مركز المدينة، و يتم إنشاء التجمعات السكنية والمصانع

[132]-حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص97.

على جانبي المواصلات الرئيسية، وتتفرع من هذا الطريق شوارع فرعية مسدودة النهايات، وكمثال تطبيقي مدينة برج العرب الجديدة التي تقع على بعد 60كلم من مدينة الإسكندرية [133].

شكل01: يوضح المدينة الشريطية عن سوريا متى

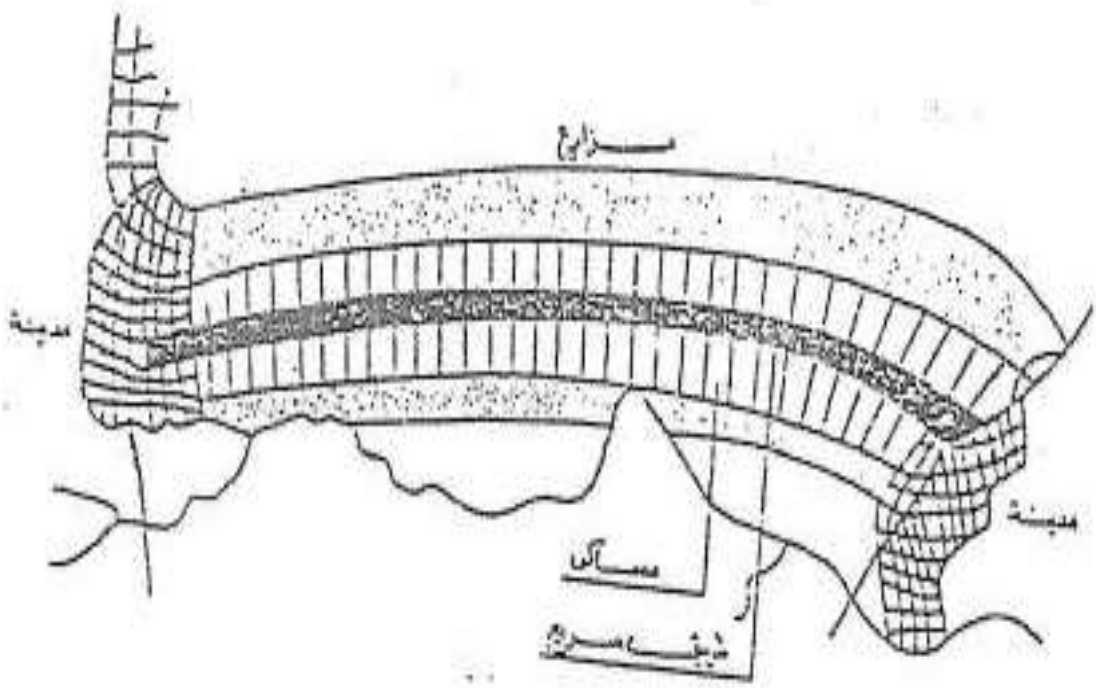

المصدر: احمد محمد المنشاوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص4.

2- نظرية التوسع الشبكي.

أتت هذه النظرية كتطوير للنظرية الخطية، مبنية على فكرة التضاعف الهندسي والتوسع الأفقي بدلا من التوسع الرأسي، والانتقال من تركيز السكان في وسط المدن إلى تركزهم خارجها، ومؤسس هذه النظرية

[133] – احمد محمد المنشاوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص4.

الألماني لودنج هيلبر زيمر، وتتمثل هذه الفكرة التخطيطية في:"وحدة تخطيطية ذات كثافة منخفضة، ذات اكتفاء ذاتي محدود الحجم، يمكن ربطها مع وحدات أخرى بطريق رئيسي للمرور لتكون المجتمع الكلي للمدينة"[134] .

تبنى الوحدات على أساس أن تكون مستقلة تماما، بحيث تتوفر على الخدمات الضرورية لمجتمع المدينة، وتوفر في كل وحدة أمكنة للتجارة والتعليم والإدارة والترفيه وكذلك تحوي الوحدة منطقة للأنشطة الصناعية يزاول بها سكان الوحدة عملهم.

تقع المصانع على جانب الطريق الرئيسي وعلى الجانب الأخر توجد المحالات والمكاتب الإدارية والمناطق السكنية والحدائق العامة والمساحات الخضراء التي تتوسطها الملاعب والمدارس والمباني العامة.

شكل 02: يوضح نظرية المدينة الشبكية.

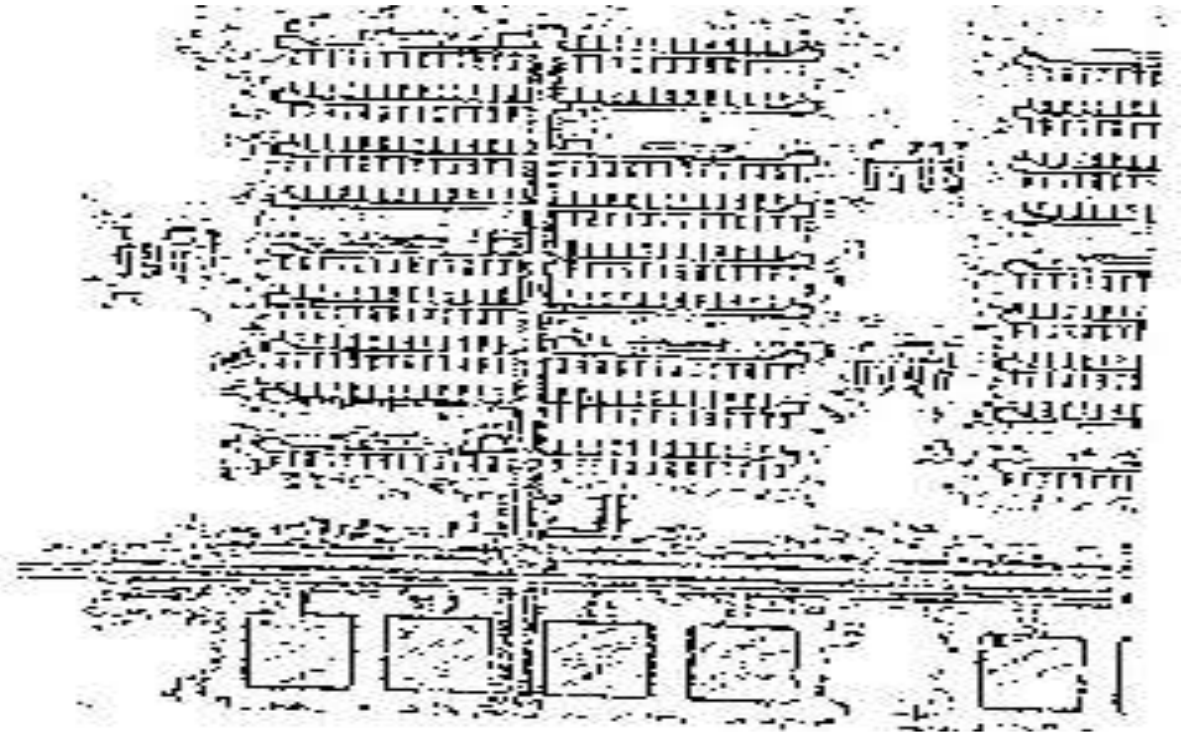

3- نظرية المدينة الحدائقية:

صاحب هذه النظرية المخطط الانجليزي المشهزر ازوار هوارد، حيث فكر في إنشاء مدينة خالية من المشكلات الحضرية وتقدم مختلف الخدمات للإنسان الحضري المعاصر، حيث كان الاعتقاد سائدا في عصره أن

[134]- احمد محمد المنشاوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص8.

الإنسان إذا أراد أن يحي حياة هادئة عليه أن يلجا إلى الريف ويترك المدينة، ومن هذا المنطلق، سعى وارد إلى إنشاء مدينة تجمع بين مقومات الحياة الحضرية المعاصرة، ومقومات الحياة الريف الهادئة.

واقترح هوارد تخطيط كل مدينة على حدى، بحيث تكون مجتمعا حضريا متكامل اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وأن تحوي كل الخدمات الأساسية الضرورية وأن تكون الأرض ملكية جماعية بين ساكنيها، وأطلق عليه اسم مدينة الغد الحدائقية.

والمدينة الحدائقية دائرية الشكل تتخللها أحزمة خضراء، وتتكون من مركز تتجمع حوله المباني ثم تنطلق من المركز ستة شوارع شعاعية تقسم المدينة إلى ستة أجزاء مخروطية.

تم تطبيق هذه النظرية على مدينة ولين في بريطانيا، عام 1920 وهي تطوير لمدينة لتشورث، وتقع شرق انجلترا، يزورها اليوم الملاين من السياح للاستمتاع بأحزمتها الخضراء التي تصل العمران بين جنبتها.

شكل03: يوضح المدينة الحدائقية عند هوارد.

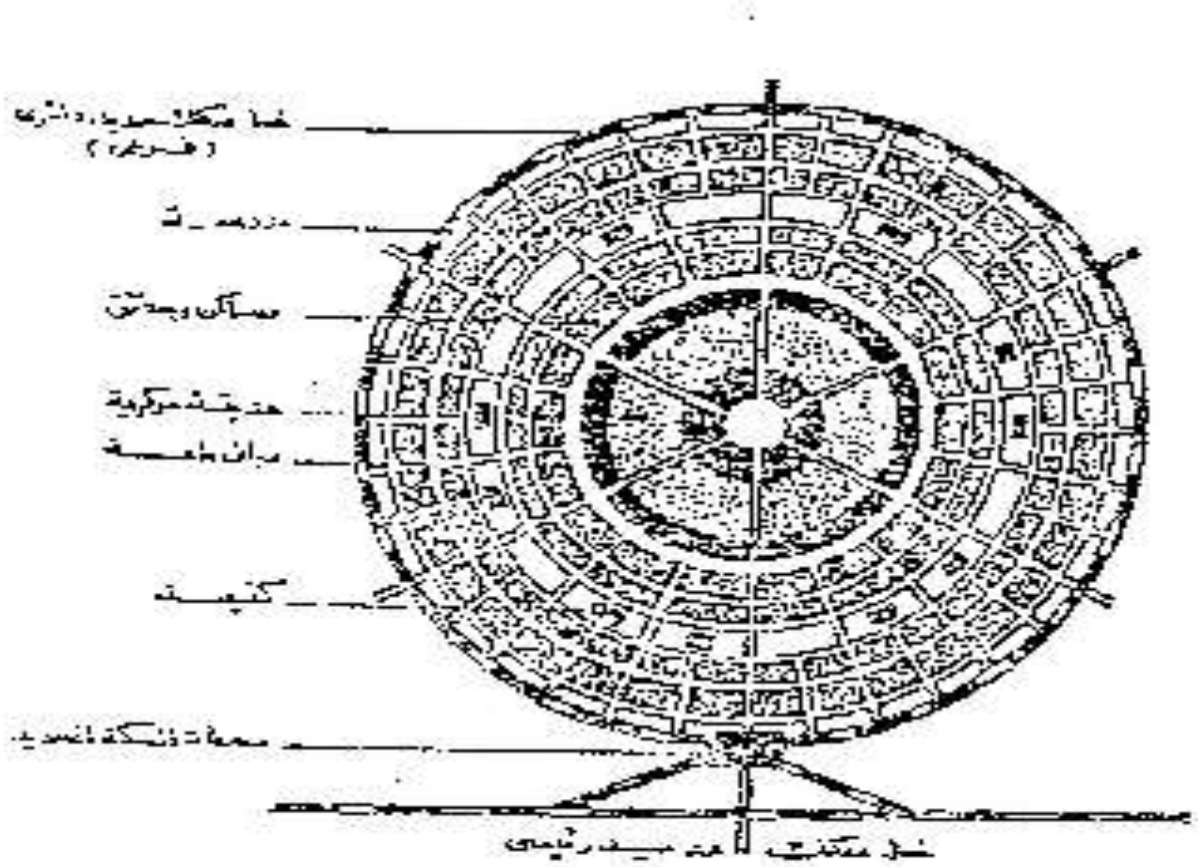

4- نظرية المدينة التابعة.

اقترح هذه النظرية المهندس المعماري البريطاني كيبل بعد الحرب العالمية الثانية، وهو من محبي المدن المثالية ذات المخطط الإشعاعي الدائري.

تقوم الفكرة الأساسية لنظريته على أن تتسع المدينة لكثافة سكانية تقدر بستون ألف نسمة، وتقسم المدينة إلى عدة شرائط إشعاعية تقام عليها الملاعب الرياضية والمدارس، وتأخذ المدينة الشكل الدائري، ويقع في مركزها المؤسسات التجارية والهيئات الإدارية والمعاهد الدراسية وتحاط منطقة مركز المدينة بطريق دائري عام تتفرع منه طرق رئيسية نحو المركز.

وتقسم المدينة إلى أربع قطاعات تخصص إحداها للإغراض الصناعية أما البقية فتخصص للأراضي السكينة، وتتألف المنطقة السكنية من منطقين تستوعب كل منهما عشرة آلاف نسمة، ويوجد في كل منطقة مركز تجاري.

شكل رقم04: يوضح نظرية المدن التابعة عند كيبل.

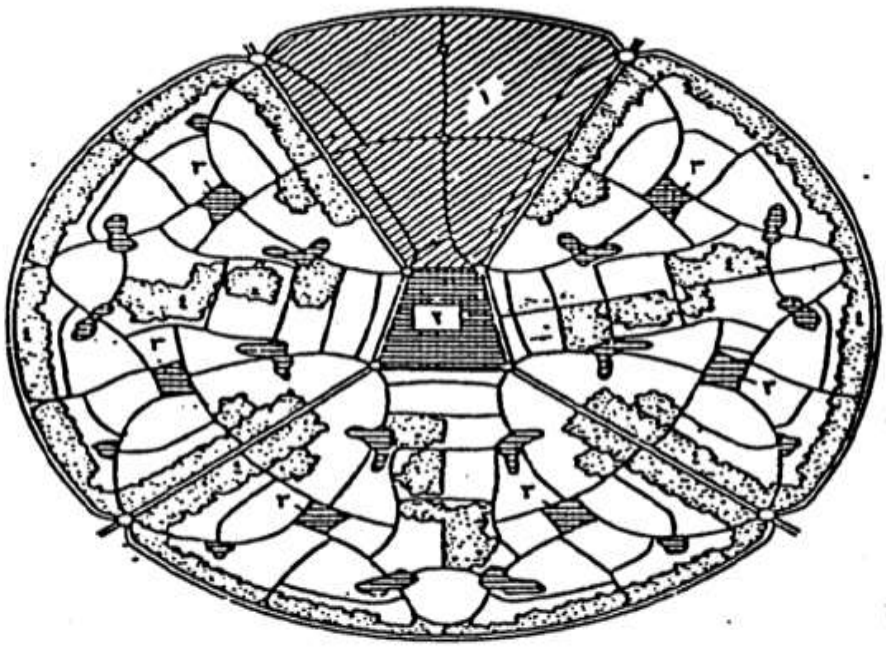

مخطط لمدينة تتسع لعدد من السكان يبلغ ٦٠ ألف نسمة، وقد رسمه المهندس المعماري كيبل :
١- المنطقة الصناعية . ٢- المركز العام، ٣- المراكز المحلية، ٤- المغروسات الخضراء مع الملاعب الرياضية والأقسام المخصصة لرياض الأطفال.

5- نظرية المدينة العضوية.

تتلخص هذه النظرية في تصميم شبكة التخطيط على أساس عضوي حيوي، كأي كائن عضوي تسير حياته ونموه وفق النواميس الطبيعية، فالدورة الحيوية للكائن الحي من حيث العلاقة بين شبكة الشرايين والأوردة والقلب، هي الأساس الذي قامت عليه نظرية التخطيط العضوي للمدينة.

تتكون المدينة العضوية من خلايا سعة كل منها 10 آلاف نسمة ، والرسم الذي يأخذ في عين الاعتبار عند التصميم هو جسم الإنسان كوحدة متكاملة، وظهرت هذه النظرية على يد الألماني هانز رايجورف عام 1925، وكانت كل أفكاره مبنية على أساس خلق مدينة تشبه الإنسان، حيث يتم الربط بينها عن أجزائها كما يربط القلب بين الأوردة والشرايين[135].

شكل رقم 05: يوضح نظرية المدينة العضوية.

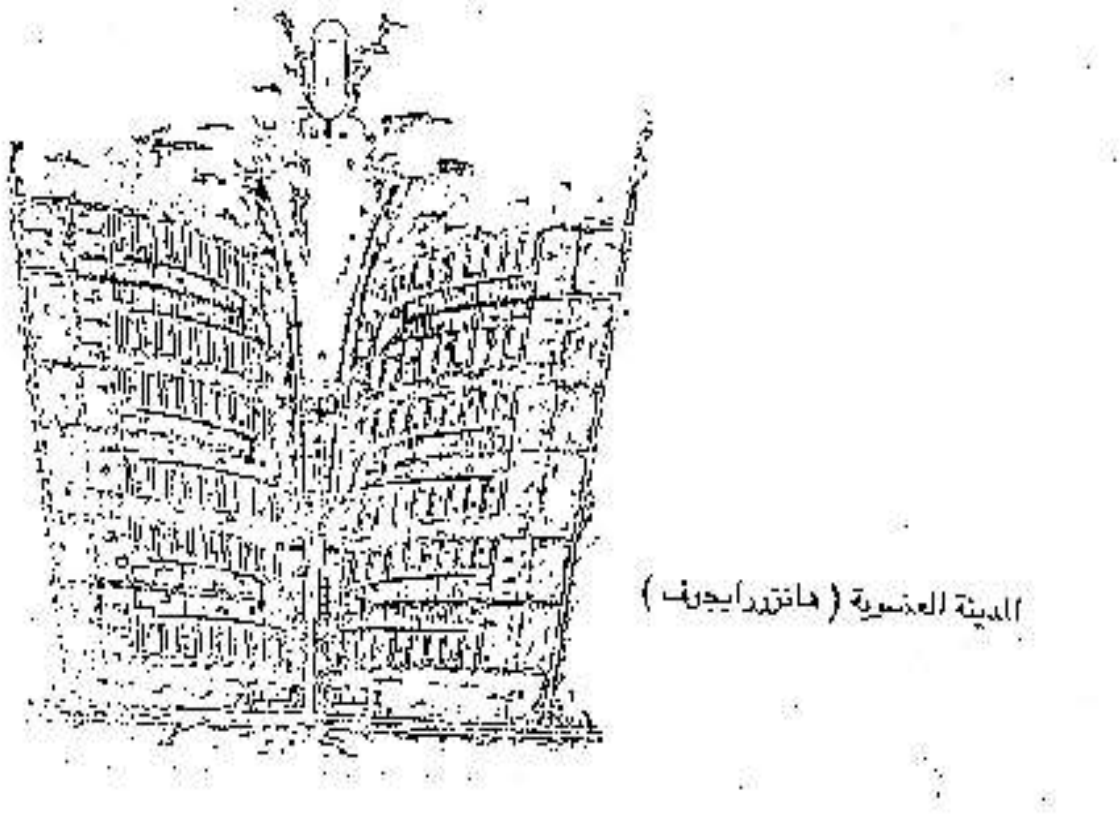

المصدر: احمد محمد المنشاوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص26.

6- نظرية مدينة الغد عند لكوربوزي:

[135]- احمد محمد المنشاوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص26.

تعود هذه النظرية إلى مؤسسها المعماري الشهير لكوربوزييه عام 1922، وتقوم نظريته التخطيطية على تقسيم المدينة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

-عمارات وناطحات سحاب تشيد في وسط المدينة.

-يحيط بوسط المدينة عمارات سكنية اقل ارتفاعا.

- الأجزاء المتبقية من المدينة تخصص للمتنزهات والمساحات الخضراء.

وتمثل المبادئ الأساسية في التخطيط عند لكوربوزيه في:

-إزالة الشوارع الضيقة وإخلاء وسط المدينة من العمارات .

-زيادة الكثافة البنائية من خلال الاعتماد على السكن العمودي.

-توسيع المساحات الخضراء.

-توفير النقل الحضري بمختلف الأشكال .

شكل رقم06: يوضح شكل مدينة الغد عند لكوربوزييه.

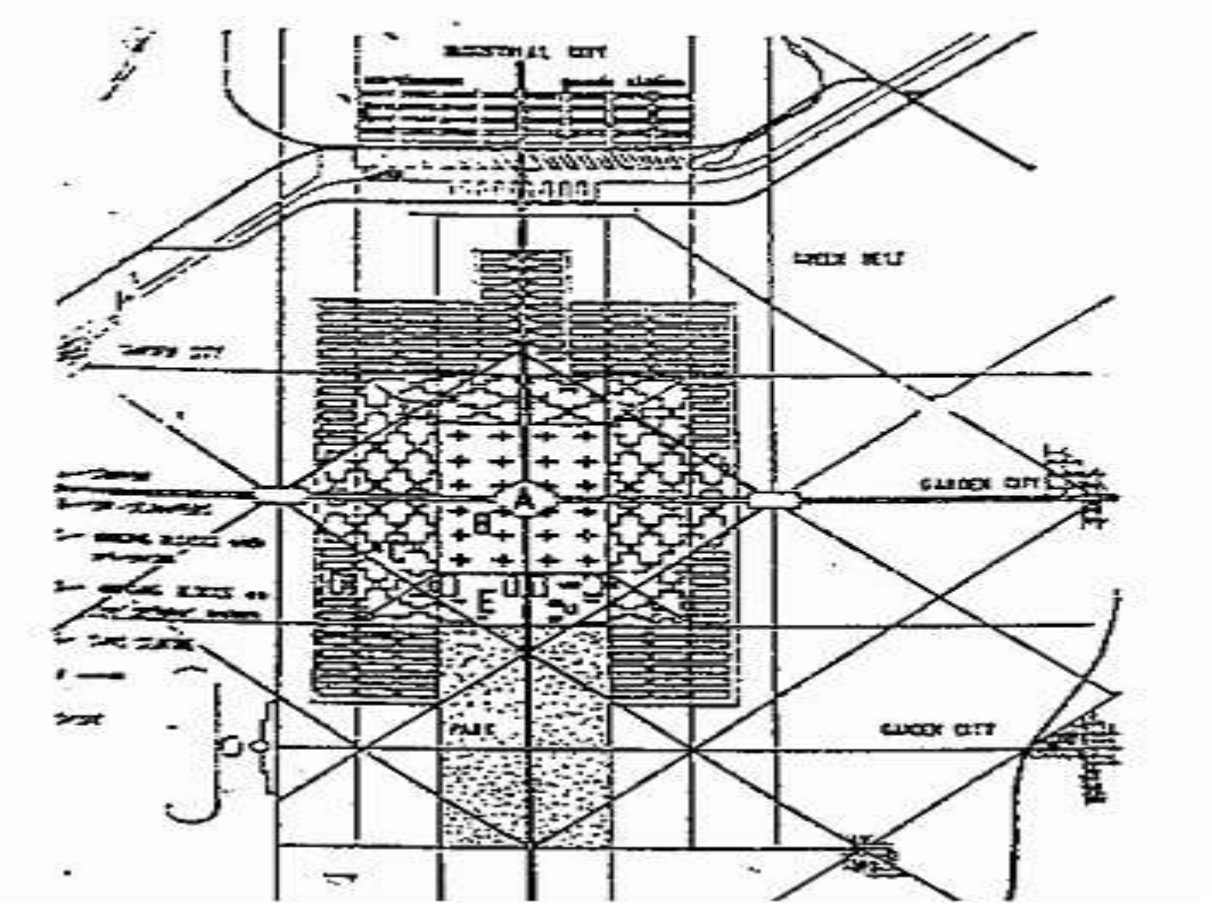

7- نظرية المدينة الواسعة:

قدم المعماري فرانك لويد رايت عام 1920 إحدى النظريات والأفكار الجديدة في عالم التخطيط وهي فكرة المدنية الواسعة الممتدة The broadar CitY واقترح توزيع جميع الأنشطة والخدمات مثل المصانع والمراكز والخدمات الاجتماعية والمزارع على امتداد الطرق الرئيسية.

وقد اقترح فرانك لويد مدينة ضخمة يخرجها من عالم الازدحام ومساحتها حوالي أربعة ميل مربع، وممتدة على الطريق العام و المدينة تتسع لحوالي 1400 أسرة[136] .

شكل رقم 07: يوضح المدينة الواسعة والممتدة عند فرانك لويد.

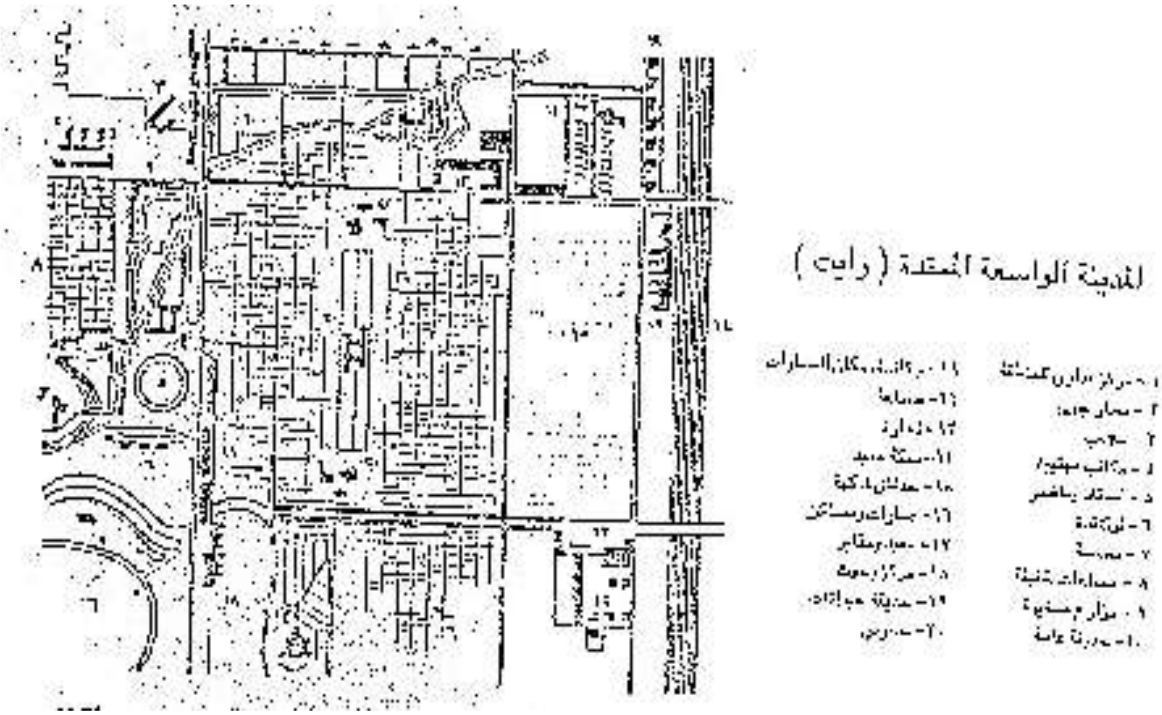

المصدر: احمد محمد المنشاوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص29.

8- نظرية المدينة الجميلة.

[136]- احمد محمد المنشاوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص29.

لقد رسمت نظرية المدينة الجميلة The theory of the beatiful City فكرا جديدا مستوحى من الفكر المعماري للعصر الوسيط، والقائم على فكر البنايات الضخمة والجميلة معماريا وهندسيا، وهي عبارة عن أحياء حضري لعصر النهضة الأوربية.

تعود هذه النظرية إلى دانيال برهام Danial Berham وهو مهندس قدم في شيكاغو سنة 1893 الجوانب السلبية في الثورة الصناعية، والوجه السيئ للمدينة لندن، وتقوم نظريته على احتواء المدينة على شوارع واسعة وانطلق من فكرة أن المخططات الصغيرة لا تحرك الناس بل يجب القيام بمخططات كبيرة، وقام بتخطيط مدينة شيكاغو سنة 1919[137].

شكل رقم 08: يوضح نظرية المدينة الجميلة عند دانيال برنهام.

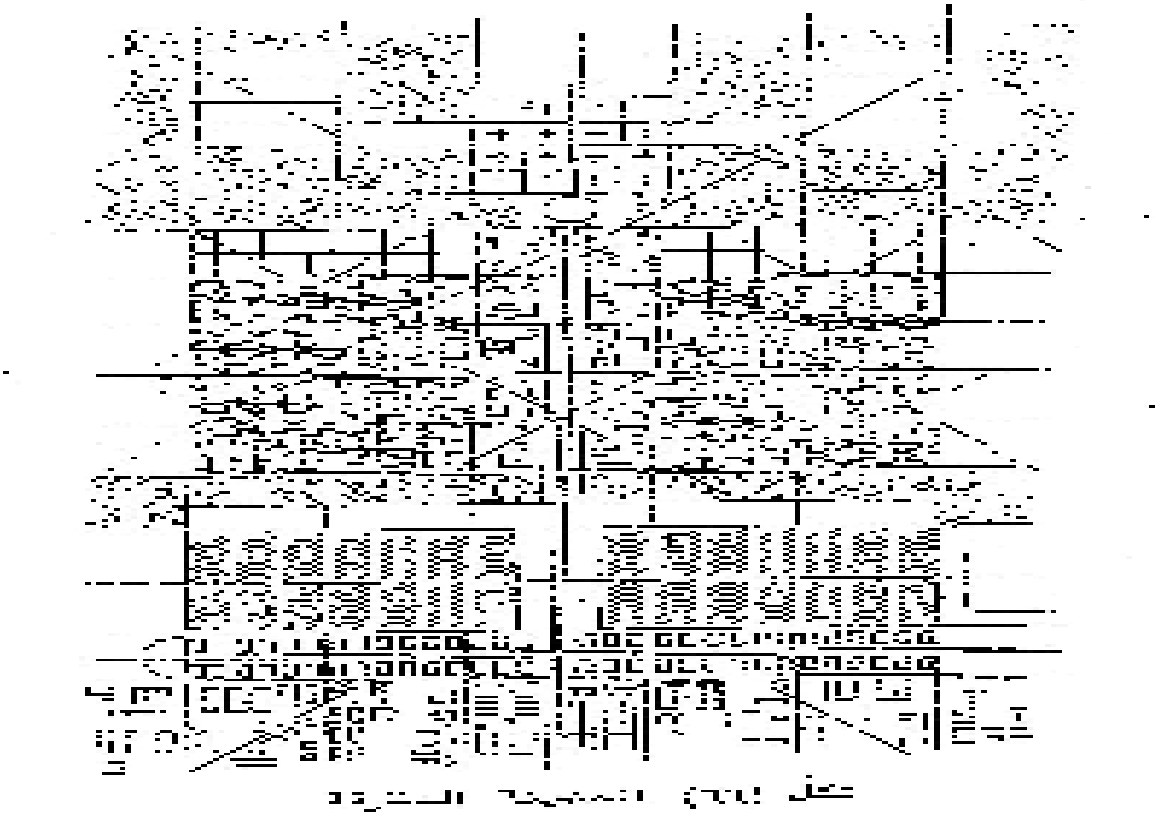

المصدر: احمد محمد المنشاوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص32.

المحور التاسع: مراحل التخطيط الحضري.

[137]- احمد محمد المنشاوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص32.

يعتبر التخطيط الحضري أحد فروع التخطيط، لذلك يأخذ بالإجراءات والأساليب التي يعمل بها المخططون في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ لابد من تحديد أهداف رئيسية من وراء عملية التخطيط الحضري، وكذلك المؤسسات التي تقع عليها مهمة الإعداد له، ثم مرحلة التنفيذ على أرض الواقع.

يجب أن ينسجم التخطيط الحضري مع السياسات الوطنية للدولة في المجال الاقتصادي، وان ينهل من المعالم الكبرى للخطط الإقليمية، و أن يكون في علاقة تداخلية وتكاملية مع بقية المناطق الحضرية الأخرى.

1- مرحلة تحديد الأهداف من التخطيط الحضري.

- يخضع تحديد الأهداف إلى جملة من الشروط يأتي في مقدمتها، الانسجام مع الأهداف التي رسمت للخطة الإقليمية، فلا يجب أن نفكر في أهداف خارجها.

- ضرورة التفكير في طبيعة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

- رسم أهداف واقعية وعقلانية، يمكننا قياسها من خلال بعض المؤشرات على ارض الواقع.

2- مرحلة تحديد المؤسسات المعنية بالتخطيط الحضري.

بعد أن يتم رسم الأهداف الكبرى من وراء التخطيط الحضري، الذي قد يكون توسعة للمدينة القائمة، أو إنشاء مدينة جديدة، تأتي الخطوة الثانية ممثلة في اختيار المؤسسة التي يقع عليها مهمة أعمال التخطيط، وهنا تختلف الدول فيما بينها، فهناك من الدول من لديها مؤسسات عمومية تابعة للدولة تقع عليها مهمة التخطيط، ويكفي فقط أن تتخذ الإجراءات القانونية لذلك حتى تعد الخطة، وفي بعض الدول يكون اللجوء إلى القطاع الخاص، عن طريق الإعلان عن مناقصات محلية أو دولية وتقدم العروض من مختلف المؤسسات لانجاز أعمال التخطيط، وقد تلجأ بعض الدول إلى مكاتب عالمية معروفة من أجل إنشاء مدن جديدة، فتستعين بالخبرات الأجنبية للقيام بتخطيطها.

ولخص حمزة عاطف عمليات إسناد أعمال التخطيط في[138]:

- الأمر الإداري المباشر إلى وحدات التخطيط بالإدارات أو الهيئات المسؤولة عن مشروع المدينة (كأقسام التخطيط الحضري، الإدارات الهندسية بالبلديات، الأجهزة المخصصة بالهيئات).

- التكليف المباشر: في هذه الحالة تقوم إدارة التخطيط في الهيئة بتحديد إحدى الشركات أو المكاتب الاستشارية الهندسية للقيام بمهمة وضع التخطيط العام للمدينة وفق شروط معينة.

[138] - عاطف حمزة حسن، **تخطيط المدن، أساليب ومراحل**، دار الكتب القطرية، جامعة قطر، 1992، ص21.

- المسابقة المفتوحة أو المسابقة المغلقة: وفيها يتم عرض المشروع على كل المكاتب أو الشركات الهندسية، أو تلجأ الدولة إلى مكاتب معينة معتمدة على معايير الكفاءة والخبرة في انجاز مخططات المدن الجديدة، وتقوم بإعلان مسابقة، ويتم ترشيح العروض من طرف هذه المكاتب، ثم تقوم لجنة معينة باختيار أفضل العروض المقدمة، ثم توكل لها مهمة إعداد المخطط الحضري للمدينة.

3- مرحلة وضع التخطيط العام للمدنية.

بعد أن يتم اختيار الهيئة أو المؤسسة المسؤولة عن إعداد المخطط، يشرع في عملية انجاز الخطة لتحقيق الأهداف التي رسمت مسبقا، " إنشاء أجهزة تشرف على عملية التخطيط، ويتمثل ذلك في هيئة التخطيط، وتقوم هذه الأجهزة بتجميع كل الوثائق المتعلقة بمجتمع المدينة مثل: الخرائط ، والإحصاءات، ...، وتحديد واضح للموضوعات والوظائف، وأسبقيات الأنشطة في المنطقة، واستخدام الأرض، ومواقع الطرق، التغيرات التي تعتري المنطقة..."[139].

ويتم الاستعانة بالخبراء المختصين في مختلف المجالات التي يمسها التخطيط الحضري، بالإضافة إلى الاعتماد على كل التخصصات العلمية والمعرفية اللازمة لبناء الإطار النظري والتطبيقي للخطة، دونما الإغفال عن أهمية الحصول على الإحصائيات التي توضح النمو السكاني وتبين مختلف الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان المدينة، مع دراية تامة بعدد وحجم مؤسسات الخدمات، كمؤسسات الصحة والتعليم والرياضية والمنشآت الفنية الترويحية وغيرها.

إن من أكبر الصعوبات التي تواجه المخططين في العالم الثالث، هو إشكالية التقديرات الحقيقية للزيادة السكانية في المدن، إضافة إلى غياب الشفافية والمصداقية عن الأرقام التي تزودهم بها مختلف الدوائر والمصالح المعينة، فمن المعلوم أن أي خطأ في حجم التقديرات يعد أول بادرة فشل في التخطيط الحضري.

ففي الجزائر، ومع مطلع التسعينيات أين تم التخلي عن أدوات التهيئة العمرانية القديمة، واستحداث المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كأداة عمرانية وتخطيطية، الذي كان من المفترض أن يغطي فترة عشر سنوات، أكدت العديد من الدراسات التي تنتمي إلى حقول التهيئة العمرانية، أن معظم هذه المخططات تم إعادة النظر فيها بسبب سوء التقديرات التي بنيت عليها، إذا أعيد النظر في أغلبها بعد مرور ثلاثة سنوات فقط.

[139]-حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص99.

لذلك، نرى أن أول خطوة رئيسية في عملية التخطيط هي ضرورة التقدير الجيد لحاجات السكان في المستقبل القريب والبعيد، والتعرف على مختلف المناحي التي يمكن أن يتخذها النمو العمراني، كسهولة الأراضي أو سهولة الحصول على العقار وغيرها.

4- مرحلة تصميم الخطة الحضرية.

بعد أن يتم إعداد المخطط الحضري يوضع في شكل خرائط وجداول وتقرير نهائي، مع التأكيد على ضرورة أن توضع العديد من البدائل أمام أصحاب القرار الذين يعود لهم الامر في النهاية في اختيار خطة من الخطط البديلة، مع شرح الخطط الموضوعة والتكاليف الاقتصادية لكل خطة، وكذلك الفترات الزمنية اللازمة لتنفيذ الخطة، والمؤسسات التي يمكن أن تسهم في عملية التنفيذ.

وبعد اختيار الخطة البديلة، يرى العديد من المخططين ضرورة عرضها على الرأي العام المحلي، من خلال محاولة إشراك المجتمع المدني ومختلف مؤسساته في عملية اقتراح البدائل، أو إعطائهم الحق في الاعتراض على بعض المشروعات التي تسبب ضررا لمجتمع المدينة، كالمشروعات التي تسبب التلوث البيئي، ومحاولة الحد من دور جماعات الضغط في توجيه النمو العمراني للمدنية لتحقيق مصالحها الشخصية، كما يمكن لوسائل الإعلام المحلية أن تلعب دورا في الترويج للخطة التي تم اعتمادها، من خلال إشراك المواطنين في مناقشتها والإسهام في توعيتهم بأن الخطة وضعت لخدمتهم وتحقيقا للمصالح الجماعية.

5- مرحلة التنفيذ والتقويم.

يتم في هذه المرحلة إنزال الأفكار التخطيطية على أرض الواقع، كما ذكرنا سابقا بعد أن يتم تحديد الشركات والمؤسسات التي تسهم في عملية التنفيذ، وتخضع هذه العملية حسب التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية للدولة، إذ يمكن أن توكل مهمة الانجاز للقطاع الخاص عن طريق آلية المناقصات القائمة على انتقاء أحسن العروض وفي مختلف المجالات، سواء كانت تهيئة الطرقات، وانجاز الوحدات السكنية، أو إنشاء السكك الحديدية، وطرق المواصلات وغيرها، وتكون اللجنة التي تمنح هذه العروض وتعلن عليها هي لجنة انبثقت عن الهيئة الشاملة التي أعدت الخطة الحضرية.

ويمكن أن تكون هناك شراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في تنفيذ مشروعات الخطة، ويمكن أن تنفذ بعض المؤسسات التابعة لأجهزة التخطيط بعض المشروعات، خاصة ما تعلق منها بالبنية التحتية للمدينة التي تكون دائما كلفتها على عاتق المدينةـــ أو الدولة.

في الأخير، ينبغي أن تترافق مع عملية التنفيذ عملية التقويم، بمعنى يجب أن توضع كل المشروعات ضمن أطر زمنية محددة، حتى تتمكن اللجنة من متابعتها، والتعرف على الصعوبات التي يمكن أن تواجه الشركات والمؤسسات لحظة التنفيذ، فالتقويم يجب أن يخضع لمبدأ المرحلية، بمعنى أن يأخذ الطابع الدوري، مثلا كل ستة أشهر تجتمع اللجنة بعد أن تراسل مختلف المؤسسات لتعطيها بطاقة فنية عن معدلات الانجاز، ويتم النظر فيما تم انجازه فعليا وما كان متوقعا في الخطة، وإذا كان هناك مشاكل معينة تتدخل اللجنة لإزالتها لتتمكن الشركات والمؤسسات من تنفيذها.

ففي الجزائر، من أكبر الأخطاء التي ارتكبت في مجال التخطيط هي غياب المدة الزمنية في إعداد المشروعات، أو لا تحترم الآجال القانونية لانجاز المشروعات المختلفة، ففي كل مرة يتم تمديد الآجال التي تؤثر سلبا فيما بعد على الخطة، بل وتؤدي إلى تفاقم بعض المشكلات، كمشكلة السكن الحضري، الذي يتم تأجيله من مخطط إلى آخر، فأدى ذلك إلى تفاقمها وتزايد حدتها.

المحور العاشر: المقومات الأساسية لأعمال تخطيط المدينة.

يجمع الخبراء والمختصون في التخطيط أن عملية إعداد مخطط المدينة، يحتاج إلى مجموعة من المقومات الأساسية، كالتعرف على الموقع والموضع الجغرافي الذي سيتم التوسع فيه مستقبلا، أو الذي سيحتضن مدينة جديدة، بالإضافة إلى دراسة حالة السكان كالنمو الديمغرافي ودرجة التحضر، والنمو الطبيعي للسكان، وغيرها، ودراسة الحالة العمرانية للمدينة القائمة، والتعرف على العمران الهش والعمران الذي يحتاج إلى عملية تأهيل وتطوير، ومن هذا المنطلق، سنناول مقومات تخطيط المدينة كمايلي:

1- دراسة طبيعة الموقع.

يعد إجراء دراسة حول الموقع المراد تعميره أول خطوة في عملية تخطيط المدينة " ويهتم هذا الجانب من الدراسة بالبيئة الطبيعية وظروف المناخ والتربة ودورها جميعا في المساهمة على حسين الهدف من تخطيط المدينة ونموها وطورها"[140].

ويخضع اختيار موقع المدينة إلى جملة من الاعتبارات، كموقعها في الإقليم، وتأثيراته المختلفة عليها، وقربها من مدن مجاورة ، ومن الاعتبارات التي يجب أن يستند عليها اختيار الموقع نذكر:

- العنصر الاقتصادي الذي يمثل الركيزة الحيوية للموقع المختار مستقبلا.
- القرب من خطوط المواصلات والنقل، كالقرب من الطرق السريعة، السكك الحديدية، لتسهل حركة السكان خارج المدينة.
- الموارد الطبيعية التي تسهل عملية التعمير، كسهولة الحصول على المياه الجوفية وغيرها.
- نواة عمرانية التي تمثل نقطة البدء والانطلاق لتعمير المدينة مستقبلا.
- توفر الأرض الحضرية بما يسد حاجات السكان المدينة في المستقل القريب.

2- دراسة الموضع المدينة.

يخضع اختيار الموضع الذي سيتم فيه التوسع العمراني مستقبلا، أو إنشاء مدينة جديدة، إلى مجموعة من الخصائص الطبوغرافية والمناخية التي تسهل عملية البناء والتشييد العمراني،" ويقصد بالموضع تلك الرقعة من الأرض التي تحتلها المدينة، ويحدد هذا العنصر طبيعة الوظيفة التي تؤديها المدينة، من حيث المكان، فأكثر المدن

[140]- حمزة عاطف حسن، **مرجع سابق**، ص28.

الحربية، تميز مواضعها بالحماية، كأن تكون المدينة على ثنية نهرية، كمدينة بغداد ومدينة راولندي أو عند روافد الأنهار الرئيسية كمدينة الخرطوم ومدينة ليون في فرنسا"[141] ، ونذكر منها ضرورة إجراء:

– اختبارات خاصة بالظروف الطبوغرافية ومظاهر السطح المختلفة، حيث تلعب مظاهر السطح دورا كبيرا في مساعدة المخططين على إيجاد تكوين عمراني مناسب ومتكامل مع عناصر الطبيعة الموجودة بالمنطقة من حيث إبرازها أو إخفائها إذا لزم الأمر أو توجيه محاور الرؤية نحو مناظر طبيعية مرغوب فيها مستفيدا في كل ذلك من الشكل الطوبغرافي للأرض"[142].

– اختبارات خاصة بالتربة ومدى صلاحيتها للبناء أو مستويات المياه الجوفية بها " دراسة النواحي الطبيعية وتشمل دراسة النواحي الجيولوجية من توزيع الطبقات والصخور ، ومدى صلابتها ومدى تحملها ومدى إمكانية حفرها لعمل الأنفاق والمجاري ولمد أنابيب المياه والغاز وما إليها، كما تشمل دراسة خطوط الكنتور لإظهار الارتفاعات والانخفاضات في المناطق المختلفة ومدى ملاءمتها لشق الطرق والمجاري المائية..."[143].

– دراسة الظروف المناخية، حيث يؤثر المناخ بشكل كبير على العمران المدينة، لذلك من الضروري القيام بدراسات مناخية للمنطقة المراد تعميرها في المستقبل، فمن المعروف أن دراجات الحرارة والرطوبة كلها عوامل تؤثر سلبا على العمران، وبل وتحدد طبيعة العمران والمواد التي تدخل في عملية البناء، فليس من المعقول أن يتم التعامل مع العمران في المناطق الحارة جدا كبعض مدن الخليج العربي، ودولة كروسيا التي تنخفض فيها درجات الحرارة إلى مستويات قياسية.

3– دراسة البيئة العمرانية.

إذا كان التخطيط الحضري هو رسم الصورة المستقبلية للمدينة، فانه في المقابل يتعامل مع بيئة عمرانية للمدينة القائمة، هذه البيئة التي طرأت عليها الكثير من التغيرات والتحولات المجالية، وتعاني من عديد المشكلات الحضرية، لذلك يهتم التخطيط الحضري بما هو موجود داخل المدينة القائمة، وتشتمل دراسة البيئة العمرانية على العناصر التالية:

3–1– دراسة استخدام الأرض الحضرية.

من الخطوات الهامة التي يجب أن يقوم بها المخططون هو معرفة استخدامات الأرض الحضرية، وتوزيع الأحجام والوظائف التي تؤديها، مع التفكير في كيفية تعميرها في المستقبل القريب " وعملية جرد استخدامات

---

[141]– علي سالم الشواورة، **جغرافية العمران**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط01، 2012، ص170.

[142]– عاطف حمزة حسن، **مرجع سابق**، ص30

[143]– صبري فارس الهيتي، **مرجع سابق**، ص59.

الأرض بالمدينة وتحليلها، توجه أساسا للتنبؤ بمستقبل التطور العمراني، واستخدامات الأرض التي تزحف على المدينة مستقبلا"[144]، ومن بين هذه الاستخدامات يمكن أن نذكر:

3-1-1 – الاستخدامات السكنية.

تغطي هذه الاستخدامات نسبة تتراوح ما بين 20 إلى 30% من إجمالي مساحة المدينة بوجه عام ، سواء في مدن الدول النامية أو المتقدمة، وتعتبر المدينة إحدى صور السكن البشري، وغالبا ما تشكل هذه الاستخدامات الوظيفية السكنية الكبرى، بين استخدامات الأراضي في الرقعة الأرضية التي تحتلها المدينة بوجه عام، ويمكن معالجة هذا الاستخدام بناءا على عدة معايير، من أهمها وفقا لطراز العمارة أو البناء، أو حسب متوسط عمر السكن أو طبقا للمستويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان"[145].

3-1-2- الاستخدامات التجارية.

تعتبر هذه الاستخدامات من الاستخدامات الرئيسية في موضع المدينة، بوجه عام، وعادة ما يدخل ضمنها كل ما يؤدي إلى ربح مادي، ولهذا تضم الأعمال إلى التجارة العامة، وتختار هذه الاستخدامات أكثر المواقع فاعلية في المدن بوجه عام، وهي تلك المواقع التي تحقق أكبر قدر من سهولة الوصول إليها وأكثر عائد في الربح للتاجر"[146].

3-1-3- الاستخدامات الصناعية.

تحوي معظم المدن مناطق أو أمكنة خاصة بالأنشطة الصناعية، وفي الغالب الأعم تكون بعيدة عن مركزها المدن، لكن يجب على المخططين أن يتنبهوا إلى كيفية جعل مواقعها بعيدة عن المناطق السكنية، بسبب تأثيراتها السلبية على السكان، وعلى المدينة، كظاهرة تلوث البيئة التي اجتاحت معظم مدن العالم في عصرنا، لذلك من الضروري أن تكون استخدامات الأرض الصناعية مهمة لتوفير فرص العمل، لكن بالمقابل يمكن أن تؤدي إلى أضرارا سلبية على مجتمع المدينة.

3-1-4- استخدامات الإدارة والخدمات.

وتشمل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والدينية ودور الرعاية الاجتماعية ودور الحضانة، كما تشمل الخدمات التعليمية مباني الابتدائية والإعدادية والثانوية والكليات المتوسطة، والكليات الجامعية والمعاهد

---

[144]- علي سالم الشواورة، **مرجع سابق**، ص322.

[145]- علي سالم الشواورة، **مرجع سابق**، ص323.

[146]- علي سالم الشواورة، **مرجع سابق**، ص325.

العليا، كما تضم الخدمات الصحية و المستوطنات،ومخازن الأدوية والمشافي النفسية، وغيرها، كما تضم الخدمات الثقافية...و الخدمات الدينية "[147].

4- دراسة الشبكات الأساسية للمدينة.

تتجه بعض الآراء التخطيطية إلى أن المدينة تتكون من عنصرين هامين، أحدهما ثابت والآخر متحرك، فالأنشطة أو الوظائف المختلفة بالمدينة تمارس من خلال المواقع المختلفة سواء كانت أبنية أو كانت مناطق مسكونة، وهذه جميعا مناطق ثابتة تخدمها مجموعة من الشبكات تمثل العنصر المحرك في المدينة وتعمل درجة الأولى على بث الحياة في أنشطتها"[148] ، وتتمثل هذه الشبكات في:

- شبكة الطرق وهي تخضع في انجازها لمجموعة إلى معايير دولية في العالم، بحيث يجب أن تكون متناسبة مع كثافة السكانية وكثافة الإشغال السكني، فمن الظواهر السلبية التي تعاني منها المدن الجزائرية المعاصرة، ظاهرة الازدحام المروري الذي أصبح لا يطاق، ويعطل مصالح الأفراد و يؤدي إلى هدر الوقت بشكل كبير.

- شبكة الصرف الصحي، وشبكة قنوات المياه، فإذا كانت المدن في البلدان المتقدمة قد تجاوزت هذه الإشكالية فإن المدن دول العالم الثالث تعاني معظم من غياب قنوات المياه الصالحة للشرب، ومن تدهورها، لذلك يجب على المخططين أن يفكروا في كيفية إصلاح وترميم هذه الشبكات، والتفكير في كيفية تزويد المناطق العمرانية أو المدن الجديدة التي تم انجازها، وتفادي الأخطاء التي ارتكبت في البرامج التخطيطية السابقة، فاغلب المدن الجزائرية، تعاني من التذبذب في التزود بالمياه الشروب، بالإضافة إلى العمران العشوائي الذي تنعدم فيها هذه القنوات، مما يؤثر سلبا على حياة سكان المدينة.

5- دراسة سكان المدينة.

يعتبر دراسة سكان المدينة عنصرا أساسيا في تكوينها، وملمحا جوهريا من اهتمام التخطيط الحضري، فعلى أساس التقديرات المختلفة للزيادة السكان المدينة يتم وضع البرامج والمشروعات العمرانية، لذلك من الدراسات الأساسية التي يجب أن ينطلق منها المخططون هو تحليل الظاهرة السكانية، ومعرفة أحجامها، وكثافتها، ومعدلات الزيادة الطبيعية، بالإضافة إلى معرفة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية.

---

[147]- علي سالم الشواورة، **مرجع سابق**، ص329.

[148]- عاطف حمزة حسن، **مرجع سابق**، ص70.

- ضرورة معرفة الزيادة الطبيعة للسكان(معدلات الوفيات ومعدلات الولادة)، لأن النمو الطبيعي للسكان يحدد حجمهم في الآفاق المستقبلية، وبالتالي كم يلزم من حاجات سكانية ومن مؤسسات خدماتية، وغيرها، ويجب أن يترجم النمو السكاني إلى جملة من الحاجات المستقبلية التي يجب مراعاتها في عملية إعداد الخطة.

- معرفة توزيع الكثافة السكانية بالمدينة، حيث تختلف كثافتهم من حي سكني إلى آخر، ومن منطقة عمرانية إلى أخرى، لذلك من الضروري معرفة أين يتركز السكان والعمل على توزيعهم الجغرافي المتساوي، مثلا في المخططات المستقبلية لا يتم انجاز مشروعات سكنية في المناطق التي تعاني من كثافة سكنية عالية، لأن الكثافة السكانية تؤدي بالضغط على المؤسسات والمرافق العمومية، وتؤدي إلى تدهور البيئة العمرانية وتلوثها.

- معرفة خصائص السكان، فمن الضروري أن تجرى دراسة وافية عن خصائص السكان، كالهرم السكاني، الذي يوضح الفئات العمرية، وعلى أساسها يتم تحديد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، فإذا كانت مدينة هرم سكانها ذو قاعد عريضة فهذا يعني أن سكانها تغلب عليهم فئة الشباب، وبالتالي من الضروري أن تحتوي المخططات على المشروعات السكنية وعلى المشروعات الاقتصادية التي توفر فرص العمل.

- ومن الخصائص السكانية التي يجب معرفتها حجم القوى العاملة، ومعرفة عدد المتعلمين وعدد المهنيين، وكذلك توزيعهم العمري والجنسي، معدلات الذكور والإناث، وغيرها، ومعرفة عدد الأسر ومعدل التركيب الأسري في المدينة، وأيضا معرفة معدلات الهجرة إلى المدينة.

6- الدراسة الاقتصادية.

أقيمت المدينة المعاصرة على أساس النظام الاقتصادي الرأسمالي، أي على حركة السلع والأشخاص والتبادل التجاري، لذلك تولي الإدارات والأجهزة التخطيطية في الدول الصناعية والمتقدمة أهمية كبيرة للدراسات الاقتصادية للمدن، بل ويتم في كثير من الأحيان إعطاء الوظيفة الاقتصادية للمدينة بعدا هاما ورئيسيا، كمدينة مختصة في البرمجيات أو الهواتف الذكية، أو مختصة في إنتاج الحواسيب، أو في الصناعات النووية وغيرها.

ورغم التباين بين الدول في مجال الاقتصاد، إلى أن التخطيط ووظائفه يعتبر من مهام الدولة وأجهزتها، لكن يبقى تدخلها في الاقتصاد الحضري مهم جدا، فإذا كانت معظم الدول اليوم تأخذ بالخيار الليبرالي في الاقتصاد، فإنها في هذا المجال يجب أن تحتوي المخططات على مجموعة من الحوافز التي تدفع القطاع الخاص للاستثمار، فمثلا يوفر المخططون العقار الصناعي، ويتم توصيله بمختلف شبكات الكهرباء والغاز والماء للعمل على جذب المتعاملين الاقتصاديين.

كما يجب على الدولة أن تتدخل في توجيه التنمية الاقتصادية، بحيث تراعي مبدأ التوازن بين مختلف الجهات والأقاليم، لأن تنمية إقليم ما سيؤثر سلبا على بقية الأقاليم، حيث تتجه إليه هجرات ريفية مما يؤدي إلى تكدس سكاني في مدن هذا الإقليم على حساب فراغ الأقاليم الأخرى، ففي الجزائر تم تركيز وتوجيه معظم الاستثمارات الاقتصادية إلى المدن الساحلية فأدى ذلك إلى تضخمها على حساب المناطق والمدن الداخلية والصحراوية.

وفي المدن الجزائرية المعاصرة تكشف مختلف الدراسات الاقتصادية أنها مدن تغلب عليها الوظيفة التجارية ووظيفة الخدمات، بينما تكاد تنعدم الأنشطة الصناعية والإنتاجية في معظمها، وهو ما يؤكد على وجود خلل كبير في وظيفة المدينة الجزائرية، وينعكس كل ذلك في الحركات الاحتجاجية التي تحدث بشكل يومي فيها، يقودها الشباب والعاطلين عن العمل للمطالبة بفرص العمل، وهناك ظاهرة تؤشر على حجم البطالة هو انتشار الباعة المتجولون في المناطق العمرانية وأمام مختلف المؤسسات.

شكل رقم9: يوضح الخطوات الأساسية لعملية التخطيط العمراني.

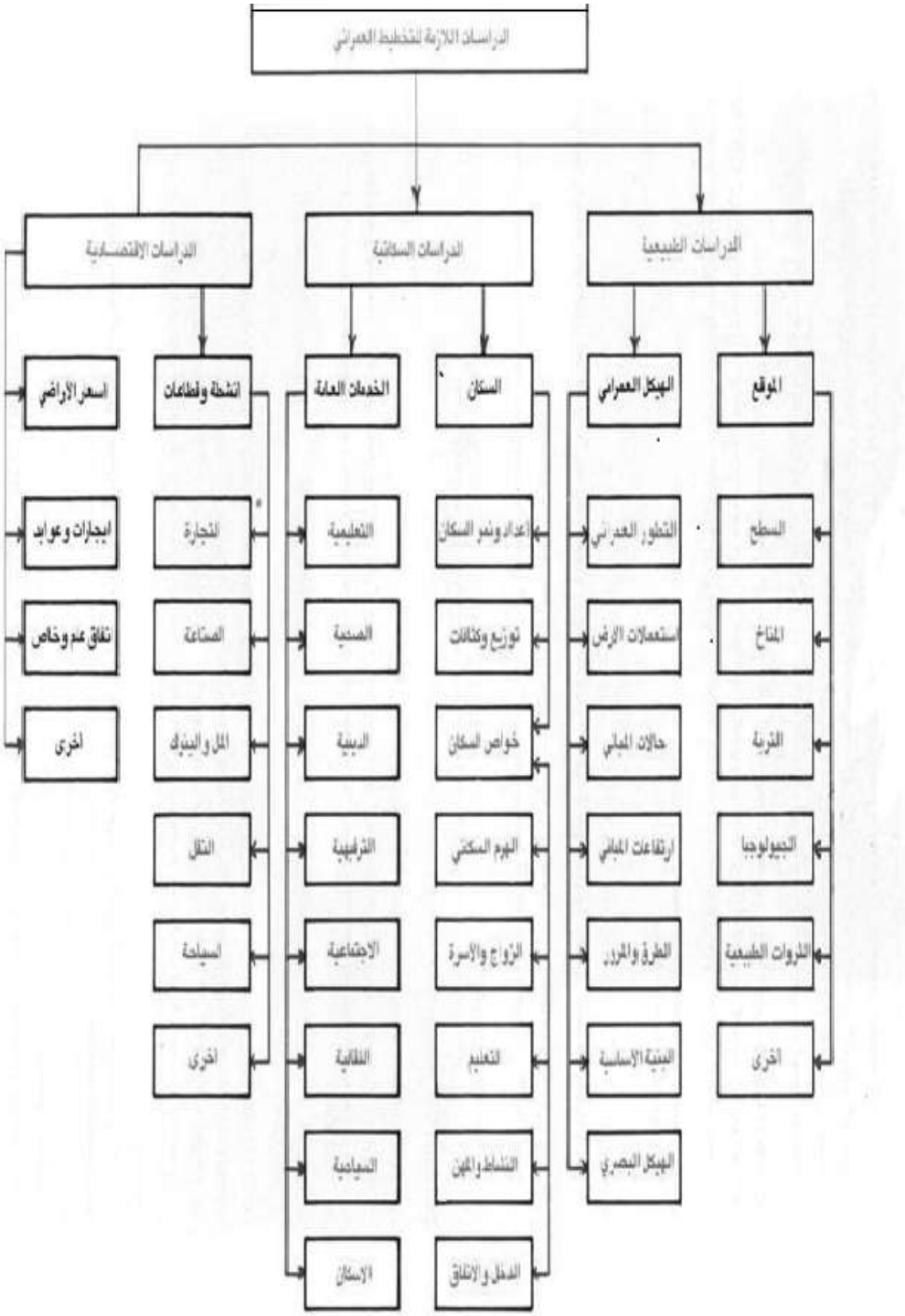

المصدر: عاطف حمزة حسن، مرجع سابق، ص28.

7- المهام الأساسية لوظيفة المخطط الاجتماعي الحضري.

تسهم العديد من الحقول المعرفية في عملية التخطيط الحضري ، ومن بين العلوم التي لها دور في ذلك علم الاجتماع الحضري، الذي تقع عليه بعض الأعباء التخطيطية، فإذا كان الجغرافيون والمهندسون يهتمون بالإطار العمراني للمدينة، فان العاملين في العلوم الاجتماعية يهتموا بالأطر والبناءات الاجتماعية، وتأثيرات الإطار المادي على الحياة الاجتماعية الحضرية.

ومن هذا المنطلق، نحاول أن نرسم بعض المهام التي يؤديها المخطط الاجتماعي الحضري، " يرتكز التخطيط الاجتماعي الحضري حول تخطيط الخدمات الاجتماعية والمشاركة المجتمعية، والإمكانات الاجتماعية باستخدام وإدارة كل الإمكانات المتاحة بطريقة متماسكة نسبيا في منطقة حضرية سكنية، هناك تابع تؤدي به هذه الوظيفة"[149].

1- توجيه التنمية الاجتماعية إلى مناطق عمرانية محددة.

من المهام التي يقوم بها المخطط الاجتماعي الحضري هو توجيه التنمية الاجتماعية لمناطق محدد داخل المدينة، طبعا بعد القيام ببعض الدراسات الاجتماعية المستندة إلى جملة من المؤشرات والمتغيرات:كمستويات الدخل، ومستويات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، ومعدل الإشغال السكني، وحجم الأسر، وغيرها.

لذلك، يساعد المخطط الاجتماعي الحضري في رسم معالم الخطة الحضرية وتوجيه صانعي القرار إلى ضرورة تحسين الأوضاع الاجتماعية في المناطق الحضرية الفقيرة" توجه الحكومات الدول النامية مواردها وتخصصها لبرامج تحسين المناط الحضرية للفقراء ، ولذلك فان المهمة الرئيسية للمخطط الاجتماعي الحضري هي مساعدة صانعي القرار في اختيار مبادئ اجتماعية ملائمة لاختيار المكان المناسب، وبذلك يتم تحديد فقراء الحضر الذين تتناسب ظروفهم مع الخدمة المقدمة من البرنامج "[150].

2- جمع البيانات وتحليها.

إن من الأدوار الرئيسية التي يضطلع بها المخطط الاجتماعي الحضري ، هي جمع البيانات المختلفة، مع تحليلها اجتماعيا، لان الأرقام الصماء لا تعكس الواقع الاجتماعي، بل يجب تحليلها، ويمكن جمع البيانات بطريقتين، الأولى: وهي البيانات التي تصدرها مختلف مؤسسات المدينة، مثال: بيانات حول النمو السكاني،

---

[149]-احمد شفيق السكري، **المدخل إلى تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، 202.

[150]-**المرجع السابق**، 203.

والثانية وهي التي يحصل عليها عن طريق المسح الاجتماعي، والدراسات الامبريقية الميدانية المعروفة في العلوم الاجتماعية.

فعلى المخطط الاجتماعي الحضري أن يقوم بالتحليل الاجتماعي للمعلومات والبيانات، ونذكر منها:

- يجب أن تتضمن طريقة البحث في تحليلها للمناطق الاجتماعية كلا من القيم الرئيسية والمنطلقات الحقيقية للمجتمع.

- يجب أن يكون هناك تحليل وعرض ملائم لبيانات المناطق الاجتماعية، فإذا كان بصدد تحليل منطقة عشوائية على البيانات أن تجيب على التساؤلات التالية:

- ما هي أولوية البرامج العمرانية والاقتصادية والاجتماعية التي يتوقعها السكان؟

- إلى أي مدى تختلف أولويات تحسين المناطق العشوائية بسب اختلاف معيشة السكان في المناطق العشوائية واختلاف مطالبهم واحتياجاتهم؟

- بيانات مبنية على أساس مشاركة المجتمع الحضري في برنامج تحسين المناطق العشوائية الحضرية؟

-القيام بعمل توصيات تفصيلية للبرامج السابقة واقتراح الخطوط العريضة للمشاركة الاجتماعية في هذه البرامج، إذ أن تحليل المناطق الاجتماعية ما هو إلا تقرير مبدئي أكثر منه تقرير نهائي ويختص بما يأتي وليس بما انقضى[151].

3- إبراز البعد الاجتماعي في التخطيط الحضري.

يجب على المخطط الاجتماعي الحضري أن لا ينصاع إلى التقارير التي يعدها المهندسون والجغرافيون والعاملون في التهيئة العمرانية، لأنهم يركزون في الغالب الأعم ومن منطلق تخصصاهم التي درسوها على البعد العمراني المادي مع إغفالهم التام للبعد الاجتماعي، فيجب أن يكون البعد الاجتماعي حاضرا في كل الخطط التي تعد للمدن، لذا فأن مهمة المخطط الاجتماعي الحضري أن يذكر دائما بتأثير القيم والثقافات على نجاح أو فشل مشروعات العمرانية.

وأن يؤكد المخطط الاجتماعي دائما على ضرورة التعامل مع المجتمع الحضري كمجتمع يتكون من فئات وشرائح اجتماعية تختلف فيما بينها من حيث الوعي السياسي، وكذلك الأوضاع الاقتصادية، فلا يعقل مثلا أن نضع مشروعات سكنية للشرائح الاجتماعية الفقيرة ونلزمها بدفع مبالغ مالية معتبر للحصول عليها.

---

[151]- **المرجع السابق**، 207.

أن على المخطط الحضري الاجتماعي إجراء دراسات اجتماعية حول مناطق عمرانية داخل المدينة، ليثبت فشل بعض المشروعات العمرانية في تحقيق أهداف وحاجات السكان، وأن يحاول تداركها في المخططات الجديدة، وأن يبين توقعات الناس من الخطط الحضرية، ويجري عمليات سبر للآراء حولها، كما يمكن أن يسهم في تحديد أولويات المجتمع الحضري،كالحاجة الملحة للسكن أو للمؤسسات التعليمية، أو الحاجة إلى المساحات والفضاءات الترويحية، وغيرها.

الإسهام في إعداد برامج اجتماعية موجهة لفئات اجتماعية معينة داخل المدينة كالفقراء، وكبار السن والمعوزين، وفئات ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعاقين، أو إعداد برامج اجتماعية خاصة لتحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في المناطق العمرانية العشوائية، أو في المناطق التي تعاني من تدهور فيزيقي وعمراني.

8- صعوبات التخطيط الحضري.

إن الأبعاد النظرية للتخطيط الحضري وإسهام الكثير من العلوم الاجتماعية والمعمارية في تطويره، لا يعني مطلقا أن التخطيط كمجموعة أدوات واتجاهات ومفاهيم قد حقق كل ما كان المخططون يأملون منه، بل تؤكد الدراسات الحضرية المعاصرة أن هناك فرقا بين النظري والإجرائي، بين ما يجب أن يكون وبين ما هو موجود، يقول الطاهر لدرع: "إن المتأمل في واقع التخطيط الذي تمخض عن مثل هذه الأفكار الحداثية من خلال أدبيات نقاد التخطيط كنظرية وممارسة سوف لمن يجد عنتا كبيرا في الصول إلى نتيجة مفادها أن تجربة التخطيط خلال تلك الحقبة الزمنية قد باءت بالفشل الذريع، وسينتابه الشعور بالإحباط أكثر حينما يستشف من وراء السطور أن هناك شبه اتفاق بين منظري التخطيط والممارسين له مؤداه أن مستقبل التخطيط ليس بأحسن حال من ماضيه"[152].

ومن أكبر التحديات والمعيقات التي أصابت التخطيط الحضري هو طبيعته الازدواجية، فالتخطيط يجمع بين النظري والتطبيقي، وفي الغالب الأعم لا يمكن إنزال كل الجوانب النظرية على أرض الواقع، بسب تعامل التخطيط مع الحياة الإنسانية التي من ميزتها التغير والتحول من زمن إلى آخر، ومن مجتمع حضري إلى آخر، لذلك إذا حققت بعض النظريات التخطيطية أهدافها في مجتمع إنساني ما فإنها تفشل في مجتمع آخر، وربما تفشل بعد مرور فترات زمنية على استحداثها، "تكمن ازدواجية التخطيط في كونه ذي طبيعة نظرية وتطبيقية في آن واحد، فهو عليه أن يهتم جانب التنظير والجريد، شانه في ذلك شان سائر العلوم الاجتماعية، ولكنه كأحد العلوم التطبيقية عليه أن يخضع استنتاجاته النظرية على محك الواقع ويقوم بتطبيق توصياته، هذه

[152]- الطاهر لدرع، **الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني**، مرجع سابق، ص108.

الازدواجية المتأرجحة بين النظرية والتطبيق هي التي تزيد من تعقيدات التخطيط وتجعل عملية التنظير له في غاية السهولة"[153].

أما التحديات التي تواجهها نظم التخطيط الحضري في القرن الواحد والعشرون، فحصرتها منظمة الموئل، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والمهتمة بالتنمية المستدامة للمدن في العالم في[154] :

– تتضمن أولى هذه العوامل التحديات البيئية التي تتمثل في ظاهرة تغير المناخ والاعتماد المفرط للمدن على استخدام المركبات التي تعمل على الوقود التقليدي.

– ثانيا:التحديات الديمغرافية ممثلة في الوتيرة المتسارعة للتحضر، والمدن المنكمشة، وتزايد الشيخوخة السكانية والتعددية الثقافية.

– ثالثا: التحديات الاقتصادية التي تنطوي على النمو المستقبلي غير المضمون والشكوك الجوهرية إزاء منهجيات الأسواق التي ولدتها الأزمة المالية العالمية الراهنة، فضلا عن تزايد النشاطات غير الرسمية في المناطق الحضرية.

– رابعا: التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتنامية، لا سيما تلك المتمثلة في مظاهر التفاوت الاجتماعي والعمراني، والزحف العمراني ، ونشوء الضواحي غير المنظمة، وزيادة الحجم المكاني للمدن.

– خامسا:التحديات المؤسساتية والمرتبطة بعمليات الحكم والإدارة وتغير الأدوار التي تتولاها الحكومات المحلية.

وفي الأخير، يجب التذكير أن التخطيط الحضري والتحديات التي تواجهه تختلف بين دول العالم المتقدم، ودول العالم النامي والمتخلف، هذه الأخيرة تعاني من تعقد المشكلات الحضرية وتفاقمها، راسمة ملامح أزمة حضرية خانقة، تعاني منها جل مدن دول العالم الثالث، النمو الديمغرافي الناجم عن الزيادة الطبيعية لسكان المدن، وتنامي النمو العمراني العشوائي، وانتشار الأحياء المتخلفة والسكن العشوائي، وغيرها من الظواهر السلبية التي أصبح تؤرق السياسيين وصناع القرار والمخططين والخبراء على حد سواء.

وأصبحت الدول الصناعية والمتقدمة تأخذ بخيار السياسات الحضرية كمفهوم بديل للتخطيط الحضري، ومع ذلك نجد في المملكة البريطانية التي تعد من أرقى الدول في مجال التطور العمراني والحضاري، ومن أكبر المجتمعات التي أسهمت في تطوير العديد من النظريات التخطيطية للمدن، أصدرت العديد من التقارير عن المشكلات التي تواجها المدن والمستقرات الحضرية.

---

[153]–**المرجع السابق**، ص109.

[154]- التقرير العالمي للمستوطنات البشرية 2009، **مرجع سابق**، ص8.

خاتمة.

في الأخير، إن أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه المطبوعة، نوجزها في:

1- يعد التخطيط أحد الأساليب العلمية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، ورغم التباين بين الفلسفات الاقتصادية والنماذج التنموية التي تتبناها كل دولة في زمننا المعاصر، إلا أن التخطيط يحظى بأهمية كبيرة، لأنه عملية يتم عن طريقها حشد الموارد المالية والبشرية لتحقيق جملة من الأهداف في فترة زمنية محددة، وبدلا من ترك الأمور تتطور في مجراها الطبيعي أصبحت الحكومات تعتمد عليه في حرق المراحل الزمنية.

2- ينقسم التخطيط بحسب المجال الزمني الذي يغطيه إلى ثلاثة أنواع، تخطيط على مستوى زمني قصير المدى، وعلى مستوى زمني متوسط المدى، وعلى مستوى زمني طويل المدى، وينقسم بحسب المجالات إلى عديد الأنواع، وان نال التخطيط الاقتصادي شهرة مع النظام الاقتصاد الاشتراكي الذي كان يعد أحد أدواته الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، أما في الراهن فنجد التخطيط التربوي، التخطيط الثقافي، التخطيط الحضري، التخطيط على مستوى المنظمات الاقتصادية، كالشركات الاقتصادية الكبرى، وغيرها.

3- يخضع التخطيط إلى مجموعة من المبادئ والأسس التي تعطي فعالية لبرامجه ومشروعاته في تحقيق النتائج والأهداف التي يسطرها المخططون، كمبدأ الواقعية الذي يؤكد على ضرورة الانطلاق من الواقع حيث ترسم الأهداف انطلاقا من الموارد المتاحة، ومبدأ الشمولية ومبدأ التنسيق، وغيرها، كما يخضع التخطيط إلى مجموعة من المراحل والخطوات التي يجب على المخططين أن اتبعاها، بدءا من مرحلة تحديد الأهداف وصولا إلى مرحلة الانجاز.

4- يعتبر التخطيط الحضري أحد فروع التخطيط، ويعرف بأنه جملة من الإجراءات والتدابير والخطوات التي تمكننا من التحكم في النمو الحضري والعمراني للمدن وتوجيهه، وتشترك في إعداد خططه العديد من التخصصات العلمية، ومن بينها علم الاجتماع الحضري، الذي يركز على الأبعاد الاجتماعية والثقافة للمجتمعات الحضرية، وتأثير المتغيرات الاجتماعية على الأبعاد العمرانية والأطر المادية للمدن.

5- إن التخطيط الحضري إذا تناولناه في أبسط تعريف على أنه: محاولة تنظيم المجال الحضري للمدن والمستقرات الحضرية، فإننا نجد أن كل الحضارات القديمة من الناحية التاريخية عرفت نوعا من التخطيط المكاني، وسعى القائمون على شؤون المدن فيها على تنظيم مجالها الحضري، وحاولوا توفير بعض الخدمات، كتزويد المدن بالمياه الصالحة للشرب، وتنظيم أمكنة الأنشطة التجارية.

6- تعتبر الثورة الصناعية أحد أبرز العوامل التي أدت إلى نمو حضري لمدن أوربا، وتوسعها خارج المخططات التي وضعت لها، حيث بلغت مستويات التحضر معدلات قياسية، وانجر عن هذا النمو الحضري العديد من المشكلات الحضرية، ففكر القائمون على المدن في التخطيط للنمو العمراني ومحاولة توجيهه والتحكم فيه، مما أدى إلى تطور التخطيط الحضري على المستوى النظري وعلى مستوى الممارسات .

7- يخضع التخطيط الحضري إلى جملة من المبادئ والأسس، حيث أصبح علما قائما بذاته، ويسهم في إعداد الخطط الحضرية العديد من التخصصات العلمية، وظهرت الكثير من الأفكار التخطيطية وحصل تطور على المستوى النظري، أين أصبح تخصصا يدرس الجامعات، ولديه مراكزه البحثية الخاصة، وتطور على مستوى الممارسات والتشريعات، و أصبحت تشرف عليه أجهزة إدارية ومؤسسات في مختلف دول العالم، تسهر على تنفيذ المشروعات الحضرية المختلفة.

8- يسعى التخطيط الحضري إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في التحكم في النمو الحضري وحل المشكلات الحضرية، هذا بالنسبة للمدن القائمة، والتي يسعى المخططون إلى توسعتها في المستقبل لتستوعب الزيادة السكانية وتلبي حاجات المجتمع الحضري، وقد يكون من أهداف التخطيط الحضري تخطيط مدن جديدة وفق أساس حديثة، حيث هناك العديد من الدول التي خاضت هذه التجربة، لتستوعب الزيادة السكانية للمدن، والسعي إلى إضفاء البعد الجمالي على المدن المعاصرة.

9- في المقابل، ظهرت العديد من النظريات التخطيطية للمدن، حيث حول العديد من المهندسين المعماريين التفكير في خلق أفكار تخطيطية تجنب مدينة الثورة الصناعية المساوئ والسلبيات التي أصبحت تعاني منها، بسبب التركز السكاني الكبير في مسحات جغرافية محدودة، و التلوث البيئي الذي أصبح السمة الأساسية التي رافقت حركة التصنيع في العالم، وتم تطبيق بعض هذه النظرات في المدن الغربية.

10- إن عملية إعداد مخطط المدينة يحتاج إلى جملة من الدراسات الهامة، كالدراسة البيئة العمرانية، ودراسة الموقع والموضع، ودراسة البعد الاقتصادي، ودراسة السكان، وغيرها، ثم تأتي مرحلة وضع الخطة في إطارها النهائي، وأخيرا تأتي مرحلة الانجاز والتنفيذ، مع التذكير بأن التخطيط الحضري تصادفه العديد من الصعوبات

والمعيقات التي تؤثر سلبا على مشروعاته، وقد أشارت الكثير من التقارير الدولية أن قد يكون التخطيط أحد العوامل التي تفاقم مشكلات مدن دول العالم الثالث، بسبب سوء التقدير الزيادة السكانية، ونقص الموارد المالية، وعدم فعالية الأجهزة التخطيطية في تنفيذ مختلف المشروعات.

قائمة المراجع باللغة العربية.

1- ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، **مدخل إلى التخطيط و التنمية الاجتماعية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014.

2 – البشير التيجاني، **التحضر والهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

3- ماجد حسني صبيح، مسلم فايو أبو حلو، **مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية**، الشركة العربية المحتدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014.

4– عبد الله بن علي المواني، **التخطيط التنموي، الإطار النظري والمنهج التطبيقي**، الإدارة العامة للطبع والنشر للمعهد، المملكة العربية السعودية، 2005.

5 - سميرة كامل محمد، **التخطيط الاجتماعي، مدخل إلى القرن الواحد والعشرون**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

6– أحمد كامل احمد، **التخطيط الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.

7– فهد عبد لرحمن الرفاعي وآخرون، **الإدارة التربوية ونظرياتها وتطبيقها في التعليم ورياض الأطفال**، الكويت، 1420ه.

8 – عادل حسين الجندي، **الإدارة والتخطيط العلمي والاستراتيجي**، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

9 – صبح كوجيتي، **التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه تطبيقاته وأجهزته**، ج1، 1921-1980.

10- منى عويس، عبلة الأفندي، **التخطيط الاجتماعي والساسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011.

11– صبري فارس الهيتي، **التخطيط الحضري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

12 - عبد القادر محمد بودقة، **التخطيط الاقتصادي ، أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني**، وزارة التعليم العالي، الموصل، 1979.

13 – نبيل السمالوطي، **علم الاجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

14 – لخضر لكحل، كمال فرحاوي، **أساسيات التخطيط التربوي**، منشورات المعهد الوطني لتكوين المستخدمين وتحسين مستواهم، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، 2009.

15 - خالد الحامض، **مبادئ التخطيط الاقتصادي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، 1976.

16 – حسين عبد الحميد رشوان، **التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع** ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.

17 – عبدالهادي محمود والى، **التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.

18– فتحي محمد ابو عيانة، **جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة**، دار المعرفة الجامعية، 2006.

18 - السيد عب العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري**، ج1، دار المعرفة الجامعية ، 2001.

19– نور قرمة، كارنا خوري، **تخطيط المدن، الجامعة العربية الأوربية**.

20 - فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة**، دار المعرفة الجامعية، 2006.

21– فؤاد محمد الصقار، **التخطيط الإقليمي**، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1994.

22 – سامية فهمي وآخرون، **طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1985.

23– إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، منشورات جامعة قسنطينة، 2004.

24- محمد عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987.

25– خلف حسين علي الدليمي، **التخطيط الحضري ، أسس ومفاهيم**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

26– عاطف حمزة حسن، **تخطيط المدن، أساليب ومراحل**، ، دار الكتب القطرية، جامعة قطر، 1992.

27– مصطفى عمر حمادة، **السكان وتنمية المجتمعات الحديثة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001.

28– محمد عبد الستار غثمان، **المدينة الإسلامية**، المجلي الوطني للثقافة والفن والآداب، الكويت، عدد128، 1990.

29 – عبد الباقي إبراهيم، **تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة**، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مصر، 1982.

30 - محمد جمال الدين محمد، **أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري**، ندور التوسع الحضري، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1988.

31– **قانون التعمير**، منشورات بيرتي، الجزائر، 2008.

32– هاشم عبود المسوي، حيدر صلاح يعقوب، **التخطيط والتصميم الحضري**، دار ومكتبة الحاد للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

33 - علي الحوات، **التخطيط الحضري**، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1990.

34 – عادل عبد الغني محبوب، سهامن صديق خروفة، **الاقتصاد الحضري**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

35– فائق جمعه المنديل، **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية**، المؤتمر الإقليمي: المبادرات والإبداع في المدينة العربية، الأردن، عمان، 14-17يناير، 2008.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية.

1 -Maouia Saidouni, Eléments d introduction a l urbanisme, Edition Casbah, Alger, 2000.

2 -Fouad Eddazi , planification urbain et Intercouminite Tim1, docteure ;droit public, soutenue le :9 décembre 2011, université D ORLEANS.

3-Samali Mohamed, les espace publics entant que lieux de manifestation dés faits urbains, cas de ville nouvelle Alli Mendjeli, Magistère non publie, université Constantine, 2010.

4 -Cote, Marc, l Algérie ou l espace retourne, Algérie, Edition Media-plus, 1998.

5-Souad Achaibou Younsi, des villes nouvelle métropolisation durable comme nouvelle logique de construction de l espace métropolisation d Algérie, Aménagement urbain développent durable, Edition CRASC, 2009.

قائمة المجلات.

1- رولا أحمد ميا، **التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية**، مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسة، مجلد26، عدد1، 2010.

2 – عبد الرزاق أحمد سعيد صعب، **التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان**، مجلة دراسات تربوية، عدد7، تموز2007.

3- فائز سعد الشهري، **ممارسات التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية**، مجلة تقنية البناء، عدد9، 2006.

4– سلامة طابع العساسفه، سعد الله جبور، **التجديد الحضري كأسلوب لمعالجة مشاكل المراكز المدن**، حالة مدينة الكرك القديمة في الأردن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد23، عدد2، 2007.

5- جميلة دوار، **المدن الجديدة في التشريع الجزائري**، مجلة التواصل في الاقتصاد والقانون والإدارة، عدد38، جوان 2014.

6– الطاهر لدرع، **الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني**، مقال نشر في: Courier Du Savior,n16, Octobre,2013.

7 - عبد الجليل ضاري السعدون، **الاعتبارات التخطيطية والتصميمية للمدن التاريخية القديمة العربية**، حالة دراسة (مدينة كربلاء)، مجلة كلية التربية، واسط، جامعة بغداد، عدد10.

9– **التخطيط العمراني الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية للمدن**، سلسلة دراسات يصدرها المركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، العدد15، ب س.

10- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 34، أول ربيع الأول عام 1423، الموافق ل 14مايو 2002، قوانين خاصة بالتعمير، ص6/5/4.

11- **المدن الجديدة، جيل جديد من المشاريع العمرانية الكبرى**، وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المملكة المغربية، تقرير: مجموعة عمران، يوليو 2011.

– مواقع الكترونية.

[1]– التقرير العالمي للمستوطنات البشرية 2009، **تخطيط المدن المستدامة: توجهات السياسات العامة**، متوفر على الرابط:.www.Unabitat.org.

[1]- عبد الله الحسيني عبد اللطيف وآخرون، **نظريات تخطيط المدن**، الموقع الالكتروني: **www.urban-comm.gov.eg**

[1]- مصطفى كامل الفرا، شيماء جهاد الهيمسي، **تخطيط المدن بين المضمون الإسلامي والمضمون الحديث(دراسة مقارنة)**، IUG Journal of Natural and Engineering Studies; Vol,21,n1, p123, 2013http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

-http://www.urban-comm.gov.eg/cities.asp هيئة المجتمعات العمرانية الحديثة في مصر، أنظر الموقع الالكتروني:

– قائمة الرسائل الجامعية.

1– محمود حيدان قديد، **التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية، إمارة دبي نموذجا**، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي غير منشورة، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

2- رياض تومي، **أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية**، مدينة الحروش نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2006.